



مركز دراسات الوحدة العربية

عن

نوعية الحياة في الوطن العربي

الدكتور نادر فرجاني

عن

نوعية الحياة في الوطن العربي



مركز دراسات الوحدة العربية

عن

نوعية الحياة في الوطن العربي

الدكتور نادر فرجاني

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» - شارع ليون - ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣ بيروت - لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧ - ٨٦٩١٦٤ - برقية: «مرعبي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

بيروت، كانون الثاني / يناير ١٩٩٢

المحتويات

٧	قائمة الجداول
٩	قائمة الأشكال
١١	تصدير
١٣	أولاً : مقدمة
١٣	١ - في مفهوم نوعية الحياة
١٤	٢ - في قياس نوعية الحياة
١٦	٣ - دراسات منهجية وتطبيقية
٢٧	ثانياً : قضايا في قياس نوعية الحياة
٢٧	١ - صياغة المشكلة
٢٨	٢ - الصبو إلى الموضوعية ودور الاحصاء
٣٠	٣ - اعتبارات تتعلق بالبيانات
٣٣	ثالثاً : قياس نوعية الحياة في البلدان العربية في السياق الدولي
٣٤	١ - المقاييس المشتقة من مجموعات البيانات الدولية
٣٤	أ - اختيار المتغيرات والبلدان
٣٩	ب - تركيب المقاييس

٢ - المقاييس المشتقة من الحكم الذاتي لمجموعة من المثقفين العرب:	
مدخل حقوق الإنسان	٤٩
أ - في المفهوم	٤٩
(١) لماذا مدخل حقوق الإنسان لتحديد مفهوم	
عربي لـ «نوعية الحياة»؟	٤٩
(٢) عن الشريعة الدولية لحقوق الإنسان	٥١
(٣) مواءمة اعتماد الشريعة الدولية لحقوق الإنسان	
لتحديد مفهوم نوعية الحياة في الوطن العربي	٥٢
(٤) مفهوم عربي مقترح لنوعية الحياة	٥٥
(٥) عناصر المفهوم	٥٦
(أ) حقوق الإنسان وحرياته الأساسية	٥٦
(ب) حقوق الشعب العربي	٥٧
ب - جمع البيانات	٥٨
ج - نتائج استطلاع الرأي	٦٠
رابعاً: خاتمة:	
في مغزى قياس نوعية الحياة في الوطن العربي	٦٣
الجداول	٦٥
الأشكال	٧٧
الملاحق	٩٣
ملحق رقم (١)	
مجموعة البيانات الأساسية المشتقة من المصادر الدولية	٩٥
ملحق رقم (٢)	
استطلاع رأي المثقفين العرب في نوعية	
الحياة في الوطن العربي	١٠٧
ملحق رقم (٣)	
نتائج استطلاع رأي المثقفين العرب / متوسطات التقييمات	١١٥
المراجع	١١٩

قائمة الجداول

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
٣ - ١	قائمة بالبلدان المتضمنة في التحليل، ورموزها.	٦٧
٣ - ٢	قائمة بالمتغيرات المتضمنة في التحليل، ورموزها، ومصادر بياناتها.	٦٨
٣ - ٣	معاملات المكونتين الأساسيتين الأولى والثانية.	٧٣
٣ - ٤	متوسطات المؤشرات المتضمنة في التحليل (حسب تصنيف البلدان).	٧٤

قائمة الأشكال

رقم الشكل	الموضوع	الصفحة
٣ - ١	مسطح نوعية الحياة في العالم مُظهراً حجم السكان.	٧٩
٣ - ٢	مسطح نوعية الحياة في الوطن العربي مُظهراً حجم السكان.	٨٠
٣ - ٣	مقارنة الموقع النسبي للأقطار العربية بباقي العالم على بعض مؤشرات نوعية الحياة.	٨١
٣ - ٤	مسطح نوعية الحياة في العالم مُظهراً تجمعات البلدان.	٨٤
٣ - ٥	مساهمات المتغيرات الثلاثين في قيمة المكونتين الأساسيتين لقياس نوعية الحياة.	٨٥
٣ - ٦	الأهمية النسبية لعناصر مفهوم حقوق الإنسان لقياس نوعية الحياة في الوطن العربي (نسب مئوية).	٨٩
٣ - ٧	وضع الوطن العربي على عناصر مفهوم حقوق الإنسان لقياس نوعية الحياة بالمقارنة بالعالم الثالث والدول المصنعة.	٩٠
٣ - ٨	التغير النسبي في عناصر مفهوم حقوق الإنسان لقياس نوعية الحياة، في الوطن العربي منذ ١٩٧٠ (بالمقارنة بالهند والصين).	٩١

تصدير

يمثل قياس «نوعية الحياة» التطور الأحداث في قضية شغلت البشرية منذ القدم تحت مسميات متعددة، وهي تعيين مستوى الرفاه البشري وتباينه في الزمن، وفي المكان، وفي المجال الاجتماعي والسياسي.

وقد أعدت هذه الدراسة بتكليف من مركز دراسات الوحدة العربية منذ عام تقريباً. وكان المخطط أن ينتهي العمل عليها في مطلع العام الحالي.

ولكن الأحداث الجلل التي مرت بالوطن العربي منذ آب/أغسطس ١٩٩٠ عصفت، من بين ما عصفت به، بالجدول الزمني للدراسة. وقللت بشدة من العائد المتوقع على أحد الجوانب المهمة للمشروع، وهو استطلاع رأي عينة من المثقفين العرب حول نوعية الحياة في الوطن العربي.

وقد عاد الباحث إلى العمل على الدراسة، بقليل حماس، بعد أن حل بالعرب ما يعتبره كارثة كبرى تدعو إلى إعادة النظر، جذرياً، في كل ما كان قائماً قبل الإعصار الذي تمركز في الخليج، وإن اجتاح الوطن الكبير بكامله، حاضره ومستقبله.

ومن بين ما يتعين إعادة النظر فيه جدول أعمال النخبة الباحثة العربية، على أساس مساهمته في تدويم الراهن مطرد التردّي، أو تخليق بديل أقدر جذرياً على نوال غايات الأمة.

ولا ريب عندي في أن الكارثة التي حلت ستترك بصمات قاسية على نوعية حياة العرب في المستقبل.

ولن تكتمل دراسات «نوعية الحياة» في الوطن العربي، كما يتضح من مراجعة التراث المتضمنة في مقدمة الدراسة، إلا بإجراء سلسلة دورية من المسوح الميدانية المضبوطة في الأقطار العربية تسعى لمتابعة تطور الرفاه الاجتماعي للشعب العربي عبر الزمن، وتدرس محددات نوعية الحياة فيها.

نادر فرجاني

القاهرة، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١

أولاً - مُقَدِّمَةٌ

١ - في مفهوم نوعية الحياة

نوعية الحياة Quality of life مفهوم خاص بحالة الوجود البشري .

ويرتبط مفهوم نوعية الحياة بصورة وثيقة بمفهومين آخرين أساسيين في العلم الاجتماعي وهما الرفاه Welfare والتنعّم Well-being . كذلك يرتبط مفهوم نوعية الحياة بمفاهيم أخرى للعلم الاجتماعي : التنمية Development ، والتقدم Progress ، والتحسّن Betterment ، وإشباع الحاجات Satisfaction of needs ، بالإضافة إلى الفقر Poverty ، معرفة كحالات أكثر منها عمليات اجتماعية .

وللتفرقة بين الحالة الاجتماعية والعملية الاجتماعية أهمية كبرى في تعريف المفهوم . إذ يمكن أن يستمتع مجتمع ما بحالة من التنعّم خلال فترة زمنية ما دون أن يعني ذلك ضمان استمرار ، أو تحسّن هذا التنعّم في الأجل الطويل خلال عملية تنموية . بعبارة أخرى لا يضمن مستوى عالٍ من نوعية الحياة ، في حد ذاته ، مستويات أعلى من نوعية الحياة في المستقبل . والمثل التاريخي على هذه الحالة هو اسبانيا في العصر التجاري حيث لم يؤدّ الثراء إلى التقدم ، بينما يمكن أن تكون البلدان العربية الغنية بالنفط المثل المعاصر . غير أنه يمكن تعريف

نوعية الحياة لتتضمن مكوناً لا طراد التحسن فيها Sustainability، أي عناصر لنوعية الحياة تضمن استمرار تحسينها.

ومن الواضح أن مفهوم نوعية الحياة، والمفاهيم الأخرى المرتبطة بها، تمثل ظواهر متعددة الأوجه. فأحوال الوجود البشري متنوعة كما تتسم بالتغير الدائب والتكاثر.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن محتوى مفهوم نوعية الحياة يتوقف على السياق الثقافي بشكل واضح.

فيمكن أن يعتبر جانب ما من الوجود البشري «مرغوباً» في مجتمع معين في فترة زمنية محددة. لكن هذا الجانب يمكن أن يفقد تلك الخاصية بمرور الزمن، بل يمكن أن يعتبر «مكروهاً» سواء في المجتمع نفسه في نقطة زمنية أخرى، أو في مجتمع آخر في الفترة الزمنية ذاتها.

وتثور مشكلة «الذاتية» Subjectivity بشكل قوي في مسألة تحديد جوانب الوجود البشري التي يمكن اعتبارها مرغوبة، أو مكروهة، بما يبرر تضمينها كعناصر لمفهوم نوعية الحياة. وتزداد مشكلة الذاتية تعقيداً إذا ما دخلنا في تفاصيل عملية التحديد هذه. بمعنى، من يقوم بهذا التحديد؟ وكيف؟ وتتعدد المشكلة بعد أكثر إذا ما دخلنا في قياس مدى الرغبة في هذا العنصر أو ذاك، أو تحديد قيمة ما لقياس عنصر معين في مجتمع محدد في فترة زمنية بعينها.

وفي النهاية، فإن العقل البشري لا يستطيع التعامل بسهولة مع التغير في عدد كبير من المتغيرات، كما هو معتاد في قياس نوعية الحياة. ونتيجة لذلك، فإن تلخيص مجموعة المتغيرات التي تقرر، بطريقة أو بأخرى، أنها تقيس نوعية الحياة بشكل مناسب، في عدد صغير من المتغيرات، يُفضل واحد فقط، يشير مسائل منهجية مهمة.

٢ - في قياس نوعية الحياة

وقد كان قياس نوعية الحياة يسعى دؤوباً في الإحصاء التطبيقي والعلم الاجتماعي، وما زال. ولكن بسبب سديمية المفهوم من جانب، ومشاكل القياس

التي يثيرها من جانب آخر، ما زال القياس المرضي لنوعية الحياة هدفاً بعيد المرام. ويمكن القول باطمئنان إنه لا يوجد مدخل معياري متفق عليه لقياس نوعية الحياة.

ويتوفر تراث علمي ضخم عن مشاكل قياس نوعية الحياة والتجارب المتباينة في هذا الصدد. ويزداد حجم التراث العلمي بدرجة هائلة إذا ما وسّعنا مجال النظر إلى قياس المفاهيم المتصلة بنوعية الحياة. وتتضمن قائمة المراجع مجموعة مختارة من هذه الأعمال^(١).

وقد اخترنا أن نقدم إلى القارئ لمحات من الأعمال المتضمنة في ثلاث مجموعات من الدراسات، متباينة المنحى، حول مفهوم نوعية الحياة، وأساليب قياسه، ومشاكل تلك الأساليب.

في تصديره للمجموعة الأولى^(٢) يناقش المحرر الأول منشأ مفهوم نوعية الحياة. ويرجع بداية استخدامه في الكتابات العامة إلى بداية الستينيات، بينما يرجع استخدامه في تراث علم الاجتماع إلى مطلع السبعينيات. ويشير إلى أن السمة المميزة لمفهوم نوعية الحياة، عن المفاهيم الأخرى المتصلة به، هي الجهد الخاص المبذول في قياس التأثير الجمعي لكل من حقائق الحياة من جانب، وانطباعات الناس عن تأثير هذه الحقائق في حياتهم من جانب آخر. بمعنى آخر يتفاعل الموضوعي والذاتي في تكوين نوعية الحياة.

(١) انظر: K.E. Boulding, ed., *The Economics of Human Betterment* (London: Macmillan, 1984); J. Drewnowski: *On Measuring and Planning the Quality of Life* (The Hague: Mouton, 1974), and «Poverty: Its Meaning and Measurement,» *Development and Change*, vol. 8 (1977); Nader Fergany, *Monitoring the Condition of the Poor in the Third World: Some Aspects of Measurement*, World Employment Programme Working Paper; WEP 10-6/ WP 52 (Geneva: ILO, 1981); D. McGranahan, E. Pizarro and C. Richard, *Methodological Problems in Selection and Analysis of Socio-Economic Development Indicators* (Geneva: UNRISD, 1979); D. Morris, *Measuring the Conditions of the World Poor: The Physical Quality of Life Index* (New York: Pergamon Press, 1979); A. Szalai and F.M. Andrews, eds., *The Quality of Life: Comparative Studies* (London: Sage Publications, 1980), and UNESCO, *Quality of Life: Problems of Assessment and Measurement* (Paris: UNESCO, 1983). Szalai and Andrews, eds., Ibid. (٢)

كذلك يؤكد زلاي الأهمية المحورية للمقارنة في دراسات نوعية الحياة. ويوضح أن المقارنة بين المجتمعات المختلفة في نقطة زمنية معينة، وعبر الزمن، تشكل جزءاً مهماً من البحث الاجتماعي المقارن الذي يركز على الرفاه الإنساني والعوامل التي تؤثر في تغيره في أماكن مختلفة أو في فترات زمنية مختلفة. ويسعى هذا النوع من البحث إلى دعم مقومات إطراد الرفاه البشري في العالم من جانب، وإلى تضيق الفجوة بين بني البشر في مستوى الرفاه الإنساني من جانب آخر.

ويقوم البحث في نوعية الحياة على اختيار مجموعة من المحاور، أو المؤشرات، لنوعية الحياة، ويقارن بين نوعية حياة فئات مختلفة من البشر عليها. وعلى هذا فإن «نوعية الحياة» كمفهوم عملي هو، بالتعريف، مفهوم مقارني. ولا يعني هذا بالطبع أن عملية المقارنة السليمة من السهولة بمكان.

٣ - دراسات منهجية وتطبيقية

وبعد المقدمة المفهومية للمحرر تتألي مجموعة من الدراسات المنهجية والتطبيقية عن قياس نوعية الحياة من المنظور السوسولوجي الذي يعطي أهمية فائقة للجانب الذاتي في قياس نوعية الحياة.

فيعالج أحد البحوث الفروق بين المتحدثين بالانكليزية والمتحدثين بالفرنسية في كندا في مفهومهم لنوعية الحياة. ويشرح الكاتبان أن المدخل الذاتي لنوعية الحياة يسمح للأفراد بأن يعرفوا نوعية الحياة كما يفهمونها، وأن يقيموها من مناظيرهم الذاتية، بما يؤدي إلى الاعتراف بتعدد المفاهيم والتقييمات داخل المجتمع الواحد.

وبالإضافة إلى سؤال المبحوثين عن مدى رضاهم عن حياتهم ككل، اهتمت هذه الدراسة بمدى رضى المبحوثين عن وضعهم المالي باعتباره محدداً أساسياً لنوعية الحياة بوجه عام. وقد انتهت الدراسة إلى اختلاف تقييم الرضى عن الحياة ككل عن تقييم الوضع المادي مما يبين أن هناك عوامل أخرى، غير النواحي المالية، تلعب دوراً أساسياً في تحديد نوعية الحياة.

وفي بحث آخر، يناقش الكاتب المتغيرات الهيكلية في بحوث نوعية الحياة

عبر الثقافات، مؤكداً أن نوعية الحياة ليست مجرد إضافة جبرية إلى العناصر المكونة للمفهوم طبقاً لوجهة نظر أو أخرى. ولكن نوعية الحياة هي نتيجة تفاعل عديد من العوامل المختلفة. ويطلب بأن تُعتمد المقارنات عبر الثقافات بوجه عام، وعبر الدول بوجه خاص، أكثر على استخدام المقاييس الموضوعية، أي غير الذاتية؛ حيث ترتبط التقييمات الذاتية بعوامل ثقافية معقدة تتباين بشدة من مجتمع إلى آخر، على حين يمكن إرجاع القياسات الموضوعية إلى سمات للبنية الاجتماعية والاقتصادية واضحة. ويدلل على وجهة النظر هذه بمجموعة الدراسات التي أجريت في المجر حول نوعية الحياة. موضحاً أن بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمبحوثين تشرح غالبية التغير في قياسات نوعية الحياة بين الفئات الاجتماعية المختلفة. ويشير الباحث إلى دراسة هامة أجريت في الستينات على المستوى الدولي تبين أنه لا يوجد علاقة واضحة بين المفاهيم الذاتية والموضوعية لنوعية الحياة ويشرح أن الفجوة بين التقييمات الذاتية والموضوعية يمكن أن تؤخذ مؤشراً على أهمية الفروق في البنية النفسانية والثقافية والاجتماعية بين المجتمعات المختلفة.

وتناقش دراسة ثالثة مفهوماً فرعياً لنوعية الحياة هو نوعية حياة العمل، في ارتباطها بالنوع (ذكور وإناث) والحالة المهنية، على أساس دراستين أجريتا في استراليا والولايات المتحدة الأمريكية في منتصف السبعينيات. وقد تم في هاتين الدراستين سؤال المبحوثين أولاً عن مدى رضاهم عن عملهم، ثم طلب منهم تحديد أهم العوامل التي تحدد ارتباطهم بالعمل. وتبين الدراسة اختلاف أهمية محددات الارتباط بالعمل بين البلدين من جانب، وحسب النوع والمهنة من جانب آخر.

وتتناول دراسة أخرى جدلية العلاقة بين التطور الشخصي والتنمية على المستوى القومي. فمن جانب، يشكّل الوضع التنموي للمجتمع السياق الذي يتطور فيه الفرد. غير أنه، داخل هذا السياق، يتفاوت الأفراد في بنيتهم الاجتماعية والنفسانية. وقد اعتمدت الدراسة في تحديد مستوى التقدم العام على معيار الدخل القومي، معترفةً بعيوبه، واعتمدت عشرة مجالات للتطور الشخصي تتعلق بالسلطوية، والتفاوت، والتسامح والمشاركة، والرضى

الشخصي، والاعتقاد في العلم، وغيرها. وقارنت الدراسة بين ترتيب عشر دول وفقاً لمتوسط الدخل وترتيبها وفقاً للمقاييس الاجتماعية والنفسانية من مجموعة من الدراسات المقارنة. وانتهت إلى أن مستوى التنمية في المجتمع يلعب دوراً مستقلاً أساسياً في تشكيل توجهات الأفراد وقيمهم، وأن هذا التأثير بوجه عام موجب، وإن كانت هناك دلائل على أن المستويات الأعلى للتنمية الاقتصادية المعاصرة ترتبط بقدر من النكوص عن قيم التفاؤل باستمرار التقدم الاقتصادي والسياسي في المستقبل.

واهتمت الدراسة التالية ببنية الرضى عن الحياة، عن طريق إبراز اختلاف المجالات التي يركز عليها الفرد عند تقييمه لنوعية الحياة بناءً على دراسة فئات اجتماعية مختلفة (وفقاً للسن والنوع والحالة العملية) في المجتمع الأمريكي. وقد أظهرت الدراسة وجود اختلافات في بنية الرضى عن الحياة بين الفئات الاجتماعية، مع تحديد أربعة مجالات أساسية تمثل محور الرضى عن نوعية الحياة للفرد الأمريكي على اختلاف انتماءاته الاجتماعية، وهي العلاقات الشخصية (العائلية والزواجية)، والأنشطة الترفيهية، والوضع المالي، والوضعية في العمل. وبالإضافة إلى هذه الثوابت، تبين من الدراسة أن ثلاثة عوامل تتفاوت تفاوتاً يَبْيناً بين الفئات الاجتماعية المختلفة في تقييمها الرضى عن الحياة، وهي محل الإقامة والحالة العاطفية والصحة البدنية.

وتتناول إحدى دراسات المجموعة تقنية المقارنة بين نوعية الحياة عبر البلدان محدرة من نقائص الاعتماد على بيانات تتوفر على المستوى الدولي ولا تتصل بشكل واضح بالعناصر المهمة لنوعية الحياة، وقد تحتوي الكثير من بذور قلة المقارنة عبر البلدان. ويرى الباحث أن عدداً قليلاً من المؤشرات المختارة بعناية يمكن أن يكون أكثر فائدة من مئات من المتغيرات التي تعالج حسابياً دونما مغزى اجتماعي.

وتركز دراسة أخرى على ضرورة أن تتعدى بحوث نوعية الحياة الجوانب الكمية التي تتوفر بياناتها عادة، بخاصة على المستوى الدولي، إلى الجوانب النوعية. ويؤكد الباحثون ضرورة الانتهاء إلى عدد محدود من المقاييس تفسر أكبر قدر ممكن من التغير في بيانات الدراسة.

وأبرزت دراسة أخرى فائدة رصد التغير في نوعية الحياة في مجتمع ما من خلال القيام بدراسات دورية ومحاولة رصد التغيرات التي تتسبب في تغير تقييمات نوعية الحياة.

وينتهي الكتاب بثلاث دراسات عن تطور أنساق كبيرة ومتكاملة لتقييم نوعية الحياة. ويتناول أحد هذه الأبحاث المحاولات التي جرت لتقييم نوعية الحياة في إطار منظمة اليونسكو التي تربط ربطاً وثيقاً بين نوعية الحياة وإشباع الحاجات الأساسية، وتركز على قضية التوزيع في إشباع الحاجات داخل المجتمعات المختلفة. كما تؤكد اهتمامات اليونسكو ضرورة الاعتناء بمسألة الخصوصية بما يعني أن لا تطبق معايير واحدة على كل مناطق العالم.

وتصف دراسة أخرى تجربة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال نوعية الحياة في دول المنظمة الست عشرة، وتعدّد المجالات التي تناولتها تلك الدراسات وهي الصحة، والتعلم، ونوعية حياة العمل، وتخصيص الوقت، وقضاء وقت الفراغ، والفقر، والدخل، والثروة، والمأوى، والبيئة، والإحساس بالاضطراد، والمساواة. وفي كل هذه المجالات، وبخاصة التعليم والصحة، طلبت الدراسة التركيز على النوعية وعدم الاقتصار على الكم.

ويقدم البحث الأخير في المجموعة ملامح دراسة حول تطور نوعية الحياة في ألمانيا الغربية عبر فترة طويلة من الزمن (١٩٥٥ - ١٩٧٥) موضحاً فائدة تتبع التغيرات في نوعية الحياة ومحدداتها عبر الزمن.

وتناقش المجموعة الثانية من الدراسات^(٣) مشاكل تقييم نوعية الحياة وقياسها. ويعالج البحث الأول إطاراً مفهوماً لموضوع نوعية الحياة مشيراً إلى أن دراسة رفاه الإنسان ليست موضوعاً جديداً في العلم الاجتماعي، وإنما حدث تطور في نوعية الدراسة. ويوضح الاهتمام التاريخي بالموضوع من خلال مفاهيم المنفعة Utilily في علم الاقتصاد، ثم حركة المؤشرات الاجتماعية Social indicators، وانتهاء بنوعية الحياة.

ويستخدم الكاتب مشروع إسكان للتمييز بين الجانب الموضوعي والجانب الذاتي في نوعية الحياة. فيربط الجانب الموضوعي بمجمل قيم الاستعمال User value المتحققة في المشروع، بينما يقوم الجانب الذاتي على تقييم مجمل قيم الاستعمال المتحققة كما يراها البشر المستفيدون من المشروع. ويرى الباحث أن قياس نوعية الحياة يتابع ردود الفعل الذاتية للبشر في الظروف الاجتماعية والاقتصادية المحيطة بهم. ويوضح إمكانية التعارض بين الاستخلاصات المؤسسة على المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية وتلك الخاصة بتقييم نوعية الحياة ذاتياً. فقد يرتفع مستوى الدخل في مجتمع ما مثلاً بينما ينخفض تقييم الأفراد في المجتمع نفسه لسعادتهم أو رضاهم عن حياتهم. وينتهي إلى أن القياسات الموضوعية لا تصلح - في حد ذاتها - لإعطاء صورة وافية عن نوعية الحياة، ولذلك فإنه يجب الاعتماد على القياسات الموضوعية والذاتية سوياً.

ويقدم البحث الثاني دراسة عن نوعية الحياة في الهند تبدأ بسؤال عام عن هدف الفرد من الحياة، وتتبعه بعشرين سؤالاً تفصيلياً عن أهداف الحياة التفصيلية المتفرعة عن الهدف العام، وعن المعوقات التي تحول دون تحقيق هذه الأهداف الفرعية. والواقع أن هذه الدراسة تقع أكثر في مجال بحث أهداف الحياة منها في مجال تقييم نوعية الحياة، دون إنكار العلاقة بين المجالين. وتضمنت الأهداف الفرعية مجالات حياة العمل، والحياة الأسرية، والجيرة، وقضاء وقت الفراغ، والسكينة النفسية. وقد اهتمت هذه الدراسة بتحليل بنية الأهداف، ووسائل تحقيقها، والغاية من تحقيقها، ومعوقاتها، على مستوى الفرد أكثر من محاولة للوصول إلى تعميمات إحصائية على مستوى الفئات الاجتماعية.

ويتناول البحث الأخير دور القيم وأهداف الحياة في تحديد نوعية الحياة مناقشاً قياس التنعم الذاتي، والتنبؤ به. وبعد مناقشة العلاقة بين المؤشرات الموضوعية والذاتية لنوعية الحياة، ومشاكل قياس كل منها، يسعى البحث لتحديد الدور الذي تلعبه القيم وأهداف الحياة في التأثير في نوعية الحياة. ويشير إلى أن معظم الدراسات الحالية تجعل نوعية الحياة دالة مباشرة في ظروف المعيشة. وبالتالي فهي تهمل عاملاً وسيطاً مهماً هو التقييم وشخصية المستفيد، التي يمكن التعرف إليها من خلال المقاييس الذاتية.

وقد حرر المجموعة الثالثة التي نعرض هنا الاقتصادي الشهير كينيث بولدنج^(٤)، وهي عبارة عن أعمال اجتماع قسم الاقتصاد للجمعية البريطانية لتقدم العلوم المنعقد في ١٩٨٣. وعنوان المجموعة هو «اقتصاديات التحسن البشري». وواضح أن «التحسن البشري» هو مفهوم مرادف لنوعية الحياة. وتؤكد مقدمة الكتاب أن الموضوع يحمل في تسميته فكرة التغير أو العملية وبالتالي فهو يرتبط بصيرورة المؤسسات والأمم. كما أن الموضوع يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالبشر حيث إن علم الاقتصاد يتعلق بالبشر أولاً، ولا يتناول الأشياء إلا في حدود مساهمتها في التحسن البشري.

ويعرف المحرر التحسن البشري بأنه عملية تتم عبر الزمن حيث يمكن الحكم، من خلال تقييم بشري ما، أن حالة نسقٍ معين أوضحت، في نقطة زمنية معينة، أفضل، أو أحسن، من حالته في نقطة زمنية سابقة. ويرى أن علم الرفاه الاجتماعي social welfare يقوم أساساً على إجراء تقييمات لأنساق مختلفة، على مستويات إجتماعية متباينة. فقد نقيّم حالة الرفاه لفرد أو لتشكيل إجتماعي أكبر أو لأمة بأسرها. ويشير إلى أن التحسن البشري هو دالة في مجموعة من القيم الثانوية التي يمكن أن نصنفها كفضائل أو رذائل، وإن صُعب أحياناً هذا التصنيف، مثل التوازن، الجمال، الشجاعة، المحافظة، الموت، الرقة، سلامة البيئة، الحرية، الذوق، الصحة، العدالة، الحيوية، الحب، الرحمة، الربحية، الراديكالية، الثراء، السرقة، القبح، التنوع، الحكمة، العنف، الشباب، الغرور، . . . ويؤكد على أن تصنيف أحد هذه القيم الثانوية كفضيلة أو رذيلة يتوقف على السياق الثقافي والاجتماعي والاقتصادي. على أن عملية تقييم الحصيلة النهائية للتحسن البشري، بالاعتماد على تقييم هذه القيم الثانوية عملية شديدة التعقيد. لأن القيم الثانوية تتداخل فيما بينها ويؤثر بعضها في البعض الآخر.

ويفرض بولدنج أولوية عالية لثقافة التعلم في مجتمع ما كمحدد للتحسن البشري فيه. وبالمقابل فإن الموارد الطبيعية تعد قليلة الأهمية نسبياً. ولكي يتقدم

Boulding, ed., *The Economics of Human Betterment*.

(٤)

مجتمع ما فعليه، إضافة إلى تركيب المعرفة، أن يراكم التجسيدات التنظيمية والمادية للمعرفة البشرية على صورة رأس المال المادي، مثل المباني والآلات والطرق وغيرها. والهياكل التنظيمية، مثل القوانين والأسواق والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية.

وفي دراسة عن المؤشرات يقدم الكاتب أن قياس التحسن البشري يتطلب الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ١ - ما هي القيم الإنسانية الأساسية؟
- ٢ - ما هو المنظور الذي يحدد من خلاله الباحث تلك القيم؟
- ٣ - ما هي قدرة المجتمع على تعديل الوضع الحالي نحو الأفضل؟
- ٤ - ما هي المؤشرات المعبرة عن التحسن البشري؟

ويشير إلى بدء الإهتمام بالمظاهر الاجتماعية لحياة الفرد، دون الاقتصار على مظاهرها المادية، بعد الحرب العالمية الثانية، لأن التركيز كان يقع في السابق على الدور الذي تلعبه الحكومات في توفير جوانب التحسن البشري، ولكن أصبح التركيز في الفترة الأخيرة ينصب على سؤال الفرد متلقي القيمة ذاته، ومعرفة رأيه في هذه القيم المكونة للتحسن البشري. ويؤكد على أن الناتج للفرد، وتطوره، لا يعكسان حالة الحاجات الإنسانية بدقة، ومن ثم لا يعكسان مدى التحسن البشري، بل إنها حتى لا يعتبران مقياس دقيقة للأداء الاقتصادي المادي. فمفهوم الناتج يشمل السلع والخدمات المباعة في السوق ويستبعد الأنشطة الخارجة عن نطاق التداول، كما يستبعد القيمة المضافة المتولدة داخل القطاع العائلي (كتحضير الطعام وتنظيف المأوى على سبيل المثال). ولهذه الإعتبارات أهمية خاصة في المجتمعات الأقل تصنيعاً. كذلك يركز الناتج على تقييم الخدمات الحكومية على أساس مدخلاتها وليس مخرجاتها، وهو أسلوب غير سليم. فحجم الإنفاق على الدفاع مثلاً لا يدل على رؤية الفرد لإحساسه بالأمن مثلاً. كما يهمل مفهوم الناتج قيمة رأس المال البشري ومسألة سوء استخدام الموارد.

وملخص الأمر أن نظام المحاسبة القومية بحاجة إلى تعديل جوهري لكي يأخذ في الاعتبار النواقص التي سبق الإشارة إليها لمفهوم الناتج. وقد قامت

محاولات من أجل وضع إطار نظري لقياس الرفاه تهتم بمجالات الوقت المتاح للبشر واستخداماته، وتوسع مفهوم الثروة ليشمل الأصول البشرية والبيئية مثل الحرية والأمان وتلوث البيئة وغيرها. ويعضد الباحث الفكرة القائلة بأن تطوير نظام يقوم على إنفاق الوقت المتاح للبشر على الاستخدامات المختلفة، مثل العمل المدفوع الأجر والعمل بلا أجر (العمل المنزلي، رعاية الأطفال...)، والرعاية الشخصية (التغذية والتجميل)، والنوم، والوقت الحر (للتعلم والتمتع)، وخلافه، عوضاً عن إنفاق النقود، يفتح مجالات مهمة ومفيدة لقياس التحسن البشري. ويرى أن العمل من أجل تطوير هذا المفهوم في قياس الرفاه الاجتماعي يعد خطوة متقدمة بالمقارنة بمحاولات تصحيح عيوب الحسابات القومية التقليدية بإضافة مجموعة من المؤشرات الاجتماعية إلى المؤشرات الاقتصادية التقليدية. ويشير إلى أن التقدم نحو هذا المفهوم، المختلف جذرياً عن الحسابات القومية التقليدية، يثير صعوبات إحصائية جمة تتعلق بتعريف المؤشرات المناسبة وبتوفر البيانات المناسبة عنها. وإلى حين تتوفر قواعد بيانات عامة عن مثل تلك الأمور، فلا يوجد بديل إلا الاعتماد على المسوح التي تسعى لجمع بيانات تكفي لتكوين المؤشرات المناسبة لقياس التحسن البشري على مستوى الفرد. وفي هذه الحالة، تسمح هذه المسوح بدراسة العلاقة بين الخصائص الاجتماعية والثقافية للأفراد وتقييماتهم لمدى التحسن البشري. فالرضى أو الإشباع هو تجربة شخصية، ومن ثم تختلف من شخص لآخر، ويجب أن يؤخذ ذلك في الاعتبار في قياس التحسن البشري.

وتتضمن المجموعة بعد ذلك دراسات حالة للتحسن البشري في بعض البلدان. منها دراسة عن التحسن البشري في الاتحاد السوفياتي تنحو إلى التحليل النظري أكثر منها إلى القياس الفعلي نتيجة غياب البيانات عن الموضوع في دول الكتلة الشرقية إلى حد بعيد. ويشير الكاتب إلى أنه في دول التخطيط المركزي، كان المخططون يختارون، بالنيابة عن الأفراد، مجالات التحسن البشري؛ وأن من مظاهر تدهور الرفاه الاجتماعي في الاتحاد السوفياتي التبدد الواضح للموارد وغياب الحساب الاقتصادي الرشيد.

وفي دراسة مقارنة للتحسن البشري في اليابان والهند، يخلص الكاتب إلى

حدوث طفرة كبيرة في اليابان، مع بقاء الهند ضمن الدول المتخلفة وفقاً للمعايير التي استخدمها. ولانتقاده الدخل القومي كمقياس غير وافي للرفاه الاقتصادي، ونظراً إلى أن الرفاه الاقتصادي ليس إلا جزءاً محدوداً من الرفاه البشري، لجأ الباحث إلى استخدام بعض المؤشرات المتوفرة دولياً عن الغذاء والتعليم وتوفير أجهزة الاتصال بالإضافة إلى تلك التقليدية كنمو الناتج وتوزيع الدخل. ونحا باحث آخر المنحى نفسه في دراسة حول التحسن البشري في سنغافورا التي شهدت تطوراً اجتماعياً واقتصادياً كبيراً في السنوات الماضية.

وبالطبع، تضمنت أعمال قياس نوعية الحياة على المستوى الدولي بعض البلدان العربية. وقد وجدت بعض الأعمال ذات الطابع الصحفي رواجاً واسعاً نسبياً في المنشورات العربية ومن ضمنها محاولة مجلة العيش الدولي International Living التي نشر عنها في النشرة الشهرية لمنتدى الفكر العربي^(٥)، ومحاولة مجلة الاقتصادي The Economist^(٦).

ولا يعرف الكاتب إلا محاولة واحدة سعت لقياس نوعية الحياة في البلدان العربية بداية^(٧).

وتنقسم هذه الدراسة إلى مراجعة للتراث ومحاولة للقياس. وقد تطرقت مراجعة التراث إلى عدد من القضايا المهمة في قياس نوعية الحياة وعلى رأسها مسألة تلخيص مؤشرات نوعية الحياة في مقياس تجميعي Problem of composition. إلا أن مسألة قياس نوعية الحياة اقتضت في هذه الدراسة على مجرد عرض إحصائي مبسط لبعض المؤشرات الواردة في تقرير البنك الدولي عن التنمية، متمثلةً عرض مجلة الاقتصادي السابق الإشارة إليه، ولم تحاول إنشاء مقياس تجميعي لنوعية الحياة.

وبذلك لا تعدو هذه المحاولة كونها مناقشة لبعض مؤشرات نوعية الحياة،

(٥) انظر نشرة: المنتدى، السنة ٢، العدد ١٨ (آذار/مارس ١٩٨٧)، ص ٢٣.

(٦) Economist (24 December 1983).

(٧) التنمية العربية، تحرير ابراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩).

أو التنمية، دون الدخول في مغزى اختيار هذه المؤشرات كمقاييس لنوعية الحياة، ودون الدخول في صلب مسألة نوعية الحياة، أي التوليف بين المؤشرات المتعددة.

ونتيجة لإعتماد الباحث للبيانات المتوفرة فعلاً في تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم، فقد انتهى بالتركيز على الجوانب المادية للحياة دون التعرض للجوانب غير المادية. وعند تناوله تطور الجوانب المادية للحياة في الوطن العربي استخدم مؤشرات تعبر عن الكم وليس عن الكيف.

فعلى سبيل المثال، استخدم الكاتب مؤشر درجة التحضر كدليل على ارتفاع نوعية الحياة ممّا لا يأخذ في الاعتبار تدهور الحياة الحضرية في حد ذاتها، وأن الانتقال إلى الحضر في البلدان المتخلفة كثيراً ما ينطوي على تدهور في نوعية الحياة.

كذلك، فإن الاعتماد على مؤشرات الاستيعاب في مراحل التعليم فقط لا يأخذ في الاعتبار نوعية التعليم. كذلك نحا الباحث إلى دراسة نوعية الحياة بالاعتماد على مؤشرات تهتم بمدخلات الرفاه الاجتماعي وليس مخرجاته. وعلى سبيل المثال، فإن الاعتماد على عدد الأسرة في المستشفيات يعبر عن حجم الانفاق على الخدمة الصحية، ولكنه لا يعبر عن نوعية الخدمة الصحية. كذلك غابت عن هذه الدراسة المؤشرات المرتبطة بالحياة السياسية في البلدان العربية وهو أمر أصبح له أهمية حاسمة في تطور نوعية الحياة في المجتمعات البشرية بوجه عام، وفي مجتمعات العالم الثالث بوجه خاص.

وتعود هذه النواقص، في تقديرنا، إلى أن الباحث لم يحدد المفهوم الذي انطلق منه في اختياره للمؤشرات المستخدمة. ويرجع ذلك بوضوح إلى اعتماده على مجموعة من المؤشرات توافرت عنها بيانات في مصدر دولي واحد دون استبصار مساهمة كل منها في مفهوم ما للرفاه الاجتماعي.

وفي النهاية، لم تسع الدراسة إلى مقارنة نوعية الحياة في الأقطار العربية بباقي العالم، ولو على أساس المؤشرات المبسّرة المستخدمة.

ثانياً - قضايا في قياس نوعيّة الحياة

١ - صياغة المشكلة

بعد اختيار مجموعة من المتغيرات لتمثيل نوعية الحياة، وهي مهمة صعبة من الناحيتين المفهومية والإحصائية، فإن مسألة قياس نوعية الحياة تُشكل من الناحية الإحصائية تمريناً في التحليل متعدد المتغيرات بامتياز.

وعادة ما تُعرف مشكلة القياس هذه بدلالة تحديد عدد من الصيغ الدالية Functional forms على الصورة:

$$N_r = \text{در}(s_1, s_2, \dots, s_m), r = 1, 2, \dots, L$$

إذ تعبّر الرموز s_1, s_2, \dots, s_m عن المتغيرات المختارة، $L >$

٠٢

وبالطبع كلما صغرت L ، أي قلّ عدد الصيغ الدالية، كلما كان الوصف الإحصائي لنوعية الحياة أكثر اختصاراً، ومن ثم أوفر تعبيراً. ومثالياً يُرجى أن تكون $L = 1$ ، أي أنه يمكن تلخيص مجموعة المتغيرات المختارة في صيغة دالية واحدة تُتخذ مقياساً فريداً لنوعية الحياة، يقوم على مجمل المتغيرات المعتبرة بدايةً. كذلك فإن قيم $L < 2$ تعتبر غير مرغوبة، حيث يصعب التعبير عن أكثر من متغيرين بصورة يمكن التعامل معها بسهولة.

وأكثر الصيغ الدالية سهولة في التعامل التحليلي هي الصيغة الخطية Linear. ومن ثم فإن N من الصنف الخطي هي الأكثر شيوعاً. وفي هذه الحالة يُعبر عن N كتوليفة خطية من

s_1, s_2, \dots, s_m على الصورة:

$$N = s_1 + s_2 + \dots + s_m$$

وتتحول المسألة المنهجية إلى تحديد الأوزان s_1, s_2, \dots, s_m التي تُرفق بالمتغيرات s_1, s_2, \dots, s_m لتكوين توليفة خطية.

٢ - الصبو إلى الموضوعية ودور الإحصاء

من المعترف به استحالة الموضوعية Objectivity المطلقة في العلم الاجتماعي. ومع ذلك، يمكن أن تكون هناك ألوان، ودرجات، من الموضوعية أو الذاتية.

بداية، ينشأ عنصر من الذاتية، لا يمكن إستبعاده، من مجرد تعريف جوانب نوعية الحياة التي تتضمن تحليل المؤشرات التي تعبر عن كل من هذه الجوانب واختيارها.

وهناك كذلك لون من الذاتية يتعلق بالبيانات الخام التي تستخدم في قياس نوعية الحياة.

فهذه البيانات الخام يمكن أن تنتج عن عمليات احصائية عادية، مثل المسوح والتعدادات والحسابات القومية، مما يضيف عليها صبغة موضوعية. غير أن البيانات الخام قد تنشأ عن تقديرات مجموعة من الأفراد لحالة الجوانب المختارة لنوعية الحياة، وهي عنصر أصيل في المعالجات السوسولوجية لنوعية الحياة كما رأينا في مراجعة التراث. ونضيف إلى ذلك أن اختيار مجموعة الأفراد يمكن أن ينطوي، هو الآخر، على تمييز في نتائج التحليل.

ويتبلور مدخل ثالث للذاتية في قياس نوعية الحياة من خلال توليف المتغيرات المختارة في عدد أصغر من مقاييس نوعية الحياة.

فمثلاً إذا تم تبني صيغة خطية للمقاييس، قد تُحدد أوزان التوليفة الخطية بطريقة ذاتية. ويُعدُّ المقياس الطبيعي لنوعية الحياة (PQLI) مثلاً مشهوراً على معادلة توليف تحكمية تقوم على ثلاثة مؤشرات حقيقية Real (توقع الحياة عند بلوغ عام من العمر، ومعدل وفيات الرضع، ونسبة التعلّم بين البالغين) بصورة خطية، مع إعطائها أوزاناً متساوية، لتعريف مقياس لنوعية الحياة^(١).

إلا أن الطرق الإحصائية يمكن أن تستخدم بغرض تقليل، وليس القضاء على الذاتية في هذا الجانب من قياس نوعية الحياة. فأخذ متوسطات إحصائية لتقييمات أفراد بشأن اختيار عناصر نوعية الحياة أو تقدير حالاتها، أو أهميتها النسبية، هو أحد أساليب تقليل مستوى الذاتية إحصائياً. كذلك يمكن استغلال طرائق التحليل الإحصائي متعدد المتغيرات، مثل المكونات الرئيسية Principal component analysis، لتحديد الأوزان التي تُعين عدداً قليلاً من التوليفات الخطية للمؤشرات المستخدمة في عملية القياس، من أجل الوصول إلى مقاييس لنوعية الحياة تقتنص هيكل العلاقة بين المتغيرات المختارة ونسبة كبيرة من المحتوى المعلوماتي لهذه المتغيرات. وتجدر الإشارة إلى أن المكونات الرئيسية تحدد وترتب بحيث تشرح كل مكونة رئيسية كميات مطردة الانخفاض من التغير في المؤشرات المختارة. وإذا كانت المؤشرات المختارة مرتبطة في ما بينها بقوة، كما هو متوقع في قياس نوعية الحياة إذا اختيرت هذه المؤشرات بحصافة، فإن عدداً قليلاً من المكونات الرئيسية الأولى يناظر نسبة كبيرة جداً من التغير في المؤشرات. كذلك يمكن استعمال تحليل التجمعات Cluster analysis لتصنيف مجموعة من المجتمعات إلى زُمر فرعية بحيث تتجانس كل زُمرة داخلياً، على حين تتباعد الزمر في ما بينها، على أساس مجموعة المتغيرات المختارة لقياس نوعية الحياة. ويستغل التحليل المقدم في هذه الدراسة كل هذه الأساليب الإحصائية.

ويجدر التأكيد هنا أن الأساليب الإحصائية يمكن أن تستخدم لتقليل الذاتية في قياس نوعية الحياة ولكنها لا تستطيع القضاء عليها، كما سبق الذكر.

(١) D. Morris, *Measuring the Conditions of the World Poor: The Physical Quality of Life Index* (New York: Pergamon Press, 1979).

ويعود هذا إلى سببين رئيسيين؛ فاختيار المؤشرات التي تستخدم لقياس نوعية الحياة يتسم دائماً بعنصر من الذاتية لا يمكن التحلل منه. كما أن الاختيارات المتاحة للمستخدم في تطبيق الأساليب الإحصائية تؤدي، في حد ذاتها، إلى عنصر آخر من الذاتية.

٣ - إعتبارات تتعلق بالبيانات

تثير البيانات المستخدمة في التطبيقات الفعلية لقياس نوعية الحياة مشاكل جمة، خاصة في حالة البلدان الأقل تقدماً.

فعلى الرغم من أن البيانات المتاحة عادة عن النسق الاجتماعي والاقتصادي على المستوى الدولي لا تكفي لقياس وافي لنوعية الحياة، فإن البيانات المتاحة عادة ما تحدد المؤشرات المختارة للقياس أكثر من الأسلوب العكسي الأسلم، أي تحديد المتغيرات واجبة الاعتبار في قياس نوعية الحياة، ثم السعي لتوفير البيانات التي تعبر عنها بشكل سليم. والواقع أن محاولات تعريف مؤشرات مناسبة لنوعية الحياة، أو لأي من المفاهيم المرتبطة بها، تسعى لاعتبارات عملية، لتعظيم الاستفادة من قواعد البيانات الإحصائية المتاحة، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى تقليل مغزى عملية القياس ذاتها.

وعلى وجه التحديد، فإن قيم بعض المتغيرات المرغوب تضمينها في الدراسات المقارنة قد لا تتوفر في بعض المجتمعات الداخلة في التحليل. ويحدث ذلك بدرجة أعلى في المجتمعات الأقل تقدماً. وتؤدي هذه المشكلة إما إلى خروج بعض البلدان من الدراسة أو استبعاد بعض المتغيرات المهمة من التحليل نتيجة نقص عدد المجتمعات التي تتوفر عنها بيانات لهذه المتغيرات، سواء على مستوى مجمل المجتمعات الداخلة في الدراسة، أم على مستوى مجموعة فرعية من هذه المجتمعات ذات مغزى خاص في دراسة معينة، كما هو الحال في الدراسة الحالية، إذ إن أحد أغراضها هو مقارنة البلدان العربية بباقي بلدان العالم. وإذا لم تؤد مشكلة نقص البيانات إلى استبعاد بعض المتغيرات كلية من التحليل، فإنها قد تفرض مشكلة أخرى وهي غياب مشاهدات على بعض متغيرات لقسم من المجتمعات الداخلة في التحليل، سواء

على المستوى الإجمالي أم في ما يتعلق بمجموعة فرعية ذات أهمية خاصة في دراسة معينة. ويترتب على غياب هذه المشاهدات تقليل المحتوى المعلوماتي لمجموعة البيانات الخام من ناحية، وضرورة اللجوء إلى أساليب خاصة لمعالجة المشاهدات الغائبة من ناحية أخرى.

إضافة إلى ما سبق، تثار مشكلة أخرى، حتى عند توفر قيم المتغيرات المختارة لمجتمعات داخلية في التحليل. إذ يمكن أن تكون المشاهدات على متغير معين غير قابلة للمقارنة بدقة بين المجتمعات التي تتوفر عنها البيانات نتيجة فروق في التعريفات، أو الإجراءات الإحصائية، أو الفترات المرجعية، أو مستوى الدقة بين المجتمعات المختلفة. ويؤدي هذا إلى تقليل المقارنة بين مجتمعات داخلية في عملية القياس.

وفي دراسات قياس نوعية الحياة التي تقوم على تقييمات أفراد لجوانب معينة من الرفاه الاجتماعي، فإن قدرة الأفراد على وضع تقييمات لهذه الجوانب، وتقييمات لوضعها النسبي في مجتمعات مختلفة، تكون محدودة بقدر المعارف التي يمكن أن تتوفر لهؤلاء الأفراد، وبقدراتهم التحليلية في إجراء عملية المقارنات والتعبير عنها. وعلى الرغم من أن الميزة الكبرى للاعتماد على التقييمات الذاتية هي توسيع مجال قياس نوعية الحياة إلى مجالات مهمة لا تتوفر عنها عادة بيانات إحصائية مقارنة، فإن هذا التوسع المهم في مجال قياس نوعية الحياة يقابله تحديد العمق المعلوماتي لعملية القياس.

ثالثاً - قياسُ نوعيّة الحياة في البلدان العربيّة في السّياق الدولي

يتكون الوطن العربي، في المنظور السياسي، من إحدى وعشرين دولة مستقلة وفلسطين. ويشترك العرب في حضارة واحدة، بأصلها التاريخي واندماجها المتزايد في الحضارة الغربية المهيمنة حالياً. كما تربط المجتمعات العربية عُرى صلات اجتماعية واقتصادية وسياسية متعددة. وتبرر هذه الاعتبارات، عوضاً عن وحدة المصير التائهة في بيئة القطرية السائدة، معالجة البلدان العربية كوحدة متجانسة في أكثر من منظور. غير أن هذا التجانس الأساس يتعايش مع تنوع شديد في الظروف الاجتماعية والاقتصادية، ومن ثم في نوعية الحياة، بين الأقطار العربية، كما سيتضح في ما بعد.

تستهدف هذه الدراسة إنشاء مقاييس لنوعية الحياة تسمح بمقارنة البلدان العربية بباقي العالم في النصف الثاني من عقد الثمانينيات. وقد استُخدم أسلوبان لقياس نوعية الحياة في البلدان العربية في سياق دولي مقارن. الأول: تركيب مقاييس لنوعية الحياة مشتقة من مجموعات البيانات المتاحة دولياً، والثاني: عقد مقارنات لنوعية الحياة في الأقطار العربية تقوم على أحكام مجموعة من المثقفين العرب.

وكما يتوقع من الملاحظات المنهجية التي سبق التعرض لها في القسم السابق، فقد تقيّد اختيار عناصر نوعية الحياة في الأسلوب الأول بمدى توفر البيانات على المستوى الدولي، بينما تم اللجوء إلى الأسلوب الثاني باعتباره

الأسلوب الوحيد لجمع البيانات عن مفهوم لنوعية الحياة أغنى من ذلك الذي أمكن براغماتياً بناءً على البيانات المتاحة على المستوى الدولي.

١ - المقاييس المشتقة من مجموعات البيانات الدولية

أ - اختيار المتغيرات والبلدان

فُحص عدد من مصادر البيانات الدولية بغرض اختيار مؤشرات لحالة الرفاه الاجتماعي، بأوسع مدلول، تتوفر عنها بيانات لعدد كبير من الدول عامة، وعدد كبير نسبياً من البلدان العربية خاصة. وقد أُعطي تفضيل في عملية الاختيار هذه للمقاييس الحقيقية real للرفاه. بعبارة أخرى أعطيت المتغيرات القائمة على المفاهيم النقدية أولوية أدنى من تلك التي تقيس جوانب طبيعية للرفاه. ومن أسف أن لم يمكن التوصل الى مؤشرات حساسة لمدى استمرارية نوعية الحياة، مثل القدرة التقانية الذاتية، محققة لمقتضيات توفر البيانات المشار إليها.

وقد ضُمَّت المصادر المعتبرة ثلاثة أنتجها البنك الدولي^(١)، وتقرير حالة أطفال العالم^(٢)؛ وتقرير برنامج الأمم المتحدة الأول عن التنمية البشرية^(٣)؛ والكتاب الاحصائي للأمم المتحدة (Year Book) ووفرت نشرة للجنة الأزمة السكانية^(٤) عن الضغوط السكانية - تهديد للديمقراطية، خمسة مؤشرات مهمة عن الحياة السياسية في عدد كبير من بلدان العالم.

وقد تم فحص قرابة خمسمئة متغير. وبالطبع كانت هناك درجة كبيرة من

(١) انظر: World Bank: *Social Indicators of Development*, 1989 (Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press, 1990); *World Tables*, 1989-1990 (Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press, 1990), and *World Development Report*, 1990 (New York: Oxford University Press, 1990).

(٢) UNICEF, *The State of World Children*, 1990 (New York: UNICEF, 1990).

(٣) United Nations Development Programme (UNDP), *Human Development Report*, 1990 (New York: Oxford University Press, 1990).

(٤) Population Crisis Committee, *Population Pressures: Threat to Democracy* (Washington, D.C.: The Committee, 1989).

التداخل بين المتغيرات، والتفاوت في التعريفات والتباين في التغطية الزمنية والجغرافية بين هذه المصادر.

لا شك أن عملية الاختيار عكست حكم الكاتب على حساسية المتغيرات المختارة كمؤشرات للرفاه. وهذا عنصر ذاتي في عملية القياس يتعين الإشارة إليه. وقد تمخضت عملية الاختيار هذه عن مجموعة من أربعة وثلاثين عنصراً مقترحاً لقياس نوعية الحياة. وبالإضافة إلى هذه المجموعة اتخذ حجم السكان في البلدان الداخلة في التحليل كمتغير يوفر وزناً نسبياً لكل مجتمع في عملية القياس.

وقد أدى استبعاد البلدان التي لم تتوفر لها بيانات عن غالبية المؤشرات المختارة إلى الاختصار على ١٢٩ بلداً في جميع أنحاء العالم تتضمن البلدان التسعة التي لا تبلغ إحصاءات للبنك الدولي (ألبانيا، أنغولا، بلغاريا، كوبا، تشيكوسلوفاكيا، جمهورية ألمانيا الديمقراطية - في ذلك الحين -، جمهورية كوريا الديمقراطية، منغوليا، واتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية - في حينه كذلك).

وقد أفضى التحليل الإحصائي الأولي إلى استبعاد البلدان التسعة غير المبلّغة بسبب نقص البيانات عنها عن عدد من المتغيرات حرجة الأهمية. وفوق ذلك، فإن قلة تجانس تلك المجموعة من البلدان يجعل من مسألة معالجة المشاهدات المفقودة مشكلة. وفي النهاية، فإن التغيرات الكاسحة التي تعم كتلة البلدان الاشتراكية حالياً تعصف بالنمط القديم للحياة فيها لمصلحة النمط الغربي المهيمن على العالم حالياً. وفي هذا السياق، فإن استبعاد تلك المجموعة من البلدان يبدو معقولاً. وأدى هذا القرار إلى الانتهاء بمجموعة من مئة وعشرين بلداً تضم ثمانية عشر قطراً عربياً. ويحوي الجدول رقم (٣ - ١) قائمة البلدان المتضمنة في التحليل ورموزها، مع إبراز البلدان العربية فيها.

كذلك استبعد مؤثران من المؤشرات المختارة بناءً على التحليل الإحصائي الأولي حيث لم تظهر البيانات العلاقة المفترضة بنوعية الحياة. فقد كان متوسط «نسبة الإناث في المجالس النيابية» أعلى في بلدان العالم الثالث منه

في البلدان المصنعة. وربما يدل هذا على الطبيعة الرمزية للمجالس النيابية، عندما توجد، في البلدان الأقل تقدماً، أكثر من دلالة على مستوى أعلى من المشاركة الفعالة للنساء في الحياة العامة في هذه البلدان. كذلك كان «الاعتماد على واردات الغذاء» أعلى في المجتمعات المصنعة منه في البلدان الأقل تقدماً. وغالباً ما يدل هذا على تنوع النمط الغذائي من جانب وعلى مستوى أعلى من المشاركة في التجارة الدولية باطراد التقدم الاجتماعي والاقتصادي (وبالمقارنة، فإن «مستوى معونة الغذاء» له دلالة أوضح على حرج الموقف الغذائي ولذلك احتفظ به في التحليل). ومن المفيد الإشارة أيضاً إلى أن المرحلة الاستكشافية لتحليل المكونات الرئيسية أنتجت إشارات عكس تلك المفترضة لمعاملات المؤشرين المذكورين أعلاه، مما يعضد قرار استبعادهما (كان المتوقع أن تكون الاشارات الجبرية موجبة للأول وسالبة للثاني على أساس وجود علاقة طردية مع ارتفاع نوعية الحياة في الحالة الأولى، وعلاقة عكسية مع زيادة الرفاه الاجتماعي في الحالة الثانية).

كما استبعد متغيران آخران، وهما «معدل التضخم» ومؤشر ينسب «حجم القوات المسلحة إلى عدد المدرسين» بسبب ضعف ارتباطهما بباقي المتغيرات.

وتضمّن الثلاثون مؤشراً الباقية ثلاثة في مجال التغذية، وستة في ميدان الصحة، وأحد عشر في مضمار التعليم، وخمسة في مجال الحياة السياسية، واثنين يقيسان مدى توفر وسائل الاتصال المرئية والمسموعة، وواحداً عن مساهمة النساء في قوة العمل، بالإضافة إلى مقياسين تقليديين للتنمية المادية: الناتج القومي الإجمالي للفرد، واستهلاك الطاقة التجارية للفرد.

ونوضح، بداية، أن كثيراً من هذه المؤشرات ليس مقاييس كاملة لجوانب نوعية الحياة أو الرفاه الاجتماعي التي يفترض أن تقيسها. وفوق ذلك، فإن جوانب مهمة للرفاه الاجتماعي غابت عن التحليل القائم على المتغيرات الثلاثين المختارة. ويمكن هنا ذكر نواحٍ مهمة تتعلق بالحاجات الأساسية، مثل المأوى والعمل والملبس، ناهيك عن جوانب أرقى من الرفاه الاجتماعي، مثل توزيع عادل للدخل والثروة، وبيئة سليمة، وما شابه. أو مؤشرات حساسة لإمكان

ترقي الرفاه الاجتماعي ، كالقدرة التقانية مثلاً . كما لا تمثل المتغيرات المختارة تغطية كافية لمفهوم الكاتب لنوعية الحياة الذي سنتعرض له في ما بعد . غير أن كل هذه نقائص متوقعة عند الاعتماد على بيانات متاحة على المستوى الدولي لقياس نوعية الحياة .

ويحتوي الجدول رقم (٣ - ٢) قائمة بالمتغيرات الثلاثين المختارة ، والرموز المستخدمة لها ، ومصادر البيانات عنها .

ولا تستدعي التعريفات المتضمنة في الجدول رقم (٣ - ٢) للمتغيرات الثلاثين المتضمنة في القياس تعليقاً مفصلاً . إلا أنه من المفيد الإشارة إلى بعض الملاحظات .

بداية ، حاولنا في اختيار المؤشرات الثلاثين تفضيل تلك المتصلة بحالة الرفاه مباشرة ، أو بعبارة أخرى تلك المعبرة عن مخرجات العمليات الاجتماعية المؤثرة في الرفاه الاجتماعي عوضاً عن مؤشرات تقليدية تتصل بمدخلات هذه العمليات الاجتماعية . ويحقق ذلك مصداقية أعلى للمؤشرات المختارة في التعبير عن الرفاه الاجتماعي ؛ حيث لا يترتب على مدخلات العمليات الاجتماعية ، في حد ذاتها ، تحقيق الرفاه الاجتماعي . فعلى سبيل المثال ، اخترنا مؤشرات وفيات الرضع ووفيات الأطفال ، وهي مقاييس حساسة للمستوى الصحي العام في مجتمع ما ، وكذلك توقع الحياة عند الميلاد ، وهو ربما أهم مقياس للمستوى الصحي العام ، بل لمستوى التقدم الاجتماعي والاقتصادي عامة . وقد فضلنا هذه المؤشرات عن مؤشرات أخرى تقليدية ، مثل عدد الأطباء ، أو عدد أسرة المستشفيات ، لكل ألف من السكان . المجموعة الأولى تقيس مخرجات العمليات الاجتماعية المتصلة بالصحة على مستوى الصحة مباشرة . أما مؤشرات مثل تلك التي تنتمي إلى المجموعة التعليمية الثانية فلا ترتبط بشكل مباشر بمستوى الصحة . فقد تتوفر أسرة في المستشفيات ولا تستخدم للعلاج الناجع . كذلك قد يتوفر الأطباء الموجودون في مجتمع ما على الخدمة الصحية للشرائح الغنية فقط دون مساهمة فاعلة في رفع المستوى الصحي العام للبشر في المجتمع . وهذه أحوال سائدة في المجتمعات المتخلفة .

فقد حاولنا، في حدود البيانات المتاحة في المصادر الدولية، أن نهتم بنوعية العمليات الاجتماعية المؤثرة في الرفاه الاجتماعي وليس فقط بكمها. فبدلاً من الاكتفاء بالجوانب الكمية لانتشار التعليم، ممثلة في مؤشرات الاستيعاب في المراحل التعليمية المختلفة، أضفنا مؤشراً كمعدل التسرب في المرحلة الأولى من التعليم، ومؤشرين عن نسبة التلاميذ للمدرسين في المرحلتين الأولى والثانية، كمقاييس لنوعية العملية التعليمية.

وقد احتوت مصفوفة البيانات الخام التي استخدمت في التحليل، والتي تكون نظرياً من ٣٦٠٠ عنصر، على ٣٧١ خلية خالية، تقابل كثافة للمشاهدات المفقودة تتعدى عشرة في المئة بقليل.

وقد عانت غالبية المؤشرات (٦٠ بالمئة) من درجة من فقد في البيانات تقل عن ١٠ بالمئة. وارتفعت نسبة المشاهدات المفقودة، على ثلاثة متغيرات فقط، على الخمس (وهي على الترتيب، معونة الحبوب - ٢٠ بالمئة، نسبة التلاميذ إلى المدرسين في التعليم الابتدائي - ٣٢ بالمئة، ونسبة التلاميذ إلى المدرسين في التعليم الثانوي ٤٥ بالمئة).

وتعدت المشاهدات المفقودة نصف عدد المتغيرات في بلد واحد من المئة والعشرين بلداً المتضمنة في التحليل (ميانمار - ١٦). ولم تصل نسبة المشاهدات المفقودة ربع عدد المتغيرات في ٩٥ بالمئة من مجموعة البلدان الداخلة في التحليل. وفي سبعة من هذه البلدان تعدت نسبة المشاهدات المفقودة الربع، وإن كانت أقل من النصف، وهي غينيا، كمبوتشيا، لبنان، بابوا غينيا الجديدة، جنوب أفريقيا، والامارات العربية المتحدة.

وهكذا، فإن المشاهدات المفقودة لم تمثل مشكلة كبرى في التحليل الإحصائي. وعندما حسبت مُعاملات الارتباط^(٥) (كما يقتضي الأمر مثلاً في تحليل المكونات الرئيسية) اتبع أسلوب الحساب الثنائي (أي استبعاد المشاهدات المفقودة على أحد المتغيرين المعنيين في حساب الارتباط، أو كليهما، فقط) بغرض تقليل فقد المعلومات الناجم عن المشاهدات المفقودة.

(٥) مقياس إحصائي يعبر عن اتجاه ومدى قوة العلاقة بين المتغيرات.

ب - تركيب المقاييس

استخدم حجم السكان في كل التحليلات الاحصائية المبينة هنا كمتغير ترجيح ، أي لإعطاء بيانات كل بلد وزناً يتناسب مع عدد سكانه في مجمل نتائج التحليل . وكان القصد من ذلك هو أخذ عدد الأفراد المتأثرين بجوانب نوعية الحياة المقاسة في الاعتبار، نظراً لأن البيانات تتوفر في المصادر الدولية على مستوى الدولة ولأن الدول المتضمنة في التحليل تتفاوت إلى حد بعيد في حجم سكانها .

وعلى قيمة هذا الأسلوب في القياس ، فهو لا يقارب إجراء التحليل على مستوى الفرد . ولهذا فإن قضية التوزيع ، على الأفراد داخل الدولة ، وهي بالغة الأهمية ، تغيب عن النتائج . والواقع أنه لا يمكن معالجة مسألة التوزيع هذه بصورة مرضية إلا بتوفر بيانات عن جوانب نوعية الحياة على مستوى الفرد في المجتمعات الداخلة في التحليل .

ونقترح ، على أساس تطبيق تحليل المكونات الرئيسية على مجموعة البيانات الأساسية ، استعمال المكونتين الرئيسيتين الأولى والثانية ، لقياس نوعية الحياة .

ويبين الجدول رقم (٣ - ٣) معاملات المكونتين الرئيسيتين الأولى والثانية لمجموعة البيانات المشتقة من المصادر الدولية .

وتشرح هاتان المكونتان أكثر من ثلثي التغير في مجموعة البيانات الأساسية (الثلثون مؤشراً على المئة والعشرين بلداً) . فقد بلغت نسبة التغير التي تشرحها هاتان المكونتان ٦٧,٨ بالمئة . وكانت المكونة الرئيسية الأولى وحدها مسؤولة عن أكثر من نصف التغير في مجموعة البيانات الأساسية (٩,٥١ بالمئة) .

ويلاحظ بالمقابل ، أن المكونة الرئيسية الثالثة لا تفسر أكثر من ٢,٦ بالمئة من التغير في مجموعة البيانات الأساسية . وتشرح باقي المكونات ، بالطبع ، نسباً حتى أقل من هذا .

وبالإضافة إلى القيمة الاحصائية بالغة الأهمية للمكونة الرئيسية الأولى ، فهي تحمل تفسيراً مباشراً لقياس نوعية الحياة . ويمكن اعتبار التوليفة الخطية التي

تعبّر عن المكوّنة الرئيسية الأولى مقياساً لنوعية الحياة بامتياز يلخص جوانب الرفاه الاجتماعي التي يعبر عنها الثلاثون مؤشراً المختارة بناءً على البيانات المتوفرة عن المئة والعشرين دولة في أنحاء العالم. فكما يظهر من مُعامِلات المكوّنة الرئيسية الأولى، فهي تتلقى مساهمات موجبة (سالبة) من العناصر المعبرة عن مستوى عالٍ (منخفض) من نوعية الحياة (لاحظ أنه في ما يتعلق بالمؤشرات الخمسة الخاصة بالحياة السياسية، تدل القيم المرتفعة على تردي حالة العنصر المناظر).

وتأتي المساهمات المهمة للتوليفة الخطية المعبرة عن المكوّنة الرئيسية الأولى من مؤشرات التغذية والصحة بالإضافة إلى المؤشرات التقليدية للتنمية (الناتج للفرد، إستهلاك الطاقة للفرد، وتوفير وسائل الاتصال الجماهيري).

أما المؤشرات المتعلقة بالتعليم فهي خليط. فواضح أن التعلم (قلة الأمية) عنصر مهم في هذا المقياس لنوعية الحياة. غير أن نسبة استيعاب الذكور في مرحلة التعليم الابتدائي تعطي أقل مساهمة موجبة للمقياس، على حين تأخذ النسبة نفسها بالنسبة إلى الإناث أهمية أعلى. وهذا أمر طبيعي، إذ إن استيعاب الإناث في التعليم مؤشرٌ أكثر حساسية على مدى انتشار التعليم في المجتمع عن نسبة استيعاب الذكور. وبالمقابل، فإن الاستيعاب في المرحلة الثانوية من التعليم يعطي مساهمة موجبة عالية في المقياس لكلا الجنسين. وهذا أيضاً أمر طبيعي، إذ إن انتشار التعليم الثانوي أصعب من نشر التعليم الابتدائي (يلاحظ أن للبلدان العربية وضعاً خاصاً في ما يتصل بالانتشار النسبي للمرحلتين الأولى والثانية من التعليم التي يزيد فيها الاستيعاب في المرحلة الثانية نسبياً عنه في المرحلة الأولى من التعليم، وهو من علامات اختلال الهيكل التعليمي المعروفة في الوطن العربي). وتنطوي الملاحظات السابقة على استخلاصات مهمة، وذات مغزى اجتماعي كبير، لقياس نوعية الحياة.

وميزة المكوّنة الرئيسية الأولى كمقياس لنوعية الحياة هي أنها تجمع بين مؤشرات تقليدية للرفاه الاجتماعي مع المؤشرات الحقيقية، دون أن تغلب الأولى على الأخيرة. والواقع أن استبعاد الناتج للفرد واستهلاك الطاقة للفرد من التحليل يؤدي إلى إنقاص كمية التغير التي تشرحها المكوّنتان الرئيسيتان الأولى

والثانية بقدر ضئيل، على حين تبقى الإشارات الجبرية لمعاملات التوليفتين الخطيتين على حالهما، كما تبقى قيم معاملات المكوّنات الأولى والثانية كما هي تقريباً.

ولكن تفسير المكوّنة الرئيسية الثانية من منظور قياس نوعية الحياة ينطوي على قدر من التعقّد. فقيمها تتفاعل مع قيم المكوّنة الرئيسية الأولى، إذ تميل إلى قيم موجبة عالية للقيم العالية من المكوّنة الرئيسية الأولى، السالبة والموجبة على حد سواء، بناءً على قيم مجموعتين فرعيتين من المؤشرات الثلاثين. فتأخذ المكوّنة الرئيسية الثانية قيمة موجبة على أساس المؤشرات التقليدية الأربعة للتنمية وثلاثة من مؤشرات الحياة السياسية، بينما تميل إلى أخذ قيم موجبة كبيرة عند القيم السالبة للمكوّنة الأولى على أساس مجموعة فرعية أخرى من المؤشرات، تلك الخاصة بالصحة والتعليم الأساسي (وهنا يظهر التعليم الأولي بشكل بالغ الأهمية) ومساهمة النساء في قوة العمل.

ومن أجل حساب قيم المكوّنات الرئيسيتين الأوليين لكل من البلدان الداخلة في التحليل^(٦)، قُدّرت المشاهدات المفقودة باستخدام متوسطات المتغيرات المناظرة داخل ثلاث مجموعات فرعية من البلدان العربية، باقي العالم الثالث، والبلدان المصنّعة. وعلى حين يتميز هذا الأسلوب في معالجة المشاهدات المفقودة بمزايا إحصائية عديدة، إضافة إلى سهولته، فإنه بالطبع يهمل التباين داخل كل مجموعة من هذه الثلاث، خاصة أنه من المحتمل أن تميل البلدان التي لا تتوفر بياناتها لأن تكون متطرفة على المتغيرات الداخلة في التحليل.

وقد اخترنا أن نستخدم المكوّنات الرئيسيتين الأولى والثانية كمقياس ثنائي القيمة لنوعية الحياة مشتق من مجموعة البيانات الأساسية المستخدمة في التحليل هنا. وتبين الأشكال رقم (٣ - ١) و(٣ - ٢) و(٣ - ٤) جوانب مختلفة من خصائص سطح Space نوعية الحياة الذي تحدده المكوّنات. وفي الشكلين الأول والثاني، تمثل كل من البلدان الداخلة في التحليل برمز بيضاوي متناسب مساحته مع عدد سكان البلد المعني.

(٦) بتطبيق معاملات المكونات الرئيسية المعنية على القيم المعيارية (Standardized) لمشاهدات كل من البلدان المتضمنة في القياس.

ويُظهر الشكل رقم (٣ - ١) نمطاً هلالياً الشكل (منحنى من الدرجة الثانية) بين قيم المقياس الثنائي لنوعية الحياة على المئة والعشرين دولة المدروسة. وتقع الولايات المتحدة الأمريكية على قمة هذا الشكل، بينما تتعلق بنغلاديش بقاعه. وتحيط كل من الصين والهند بطرفيه، قرب منتصفه، مع ملاحظة أفضلية وضع الصين على الهند.

وحسب التفسيرات التي أرفقناها بالمكوّنات الرئيسيتين الأولى والثانية، فإن الارتفاع على محور المكوّنة الرئيسية الأولى (أي على المحور الرأسي للأشكال الثلاثة) يمثل تحسناً في نوعية الحياة. أما على مسطح نوعية الحياة، فإن التحسن يعني الحركة على النمط الهلالي من قاعه إلى قمته، أي بدءاً من بنغلاديش، وتحركاً تجاه الولايات المتحدة الأمريكية. ويفيد تبلور هذا النمط أن المؤشرات الثلاثين تعبر عن ظاهرة اجتماعية ذات مغزى في قياس نوعية الحياة. كما يشير إلى غلبة النمط الغربي في نوعية الحياة في العالم حالياً، رغم أن المؤشرات الثلاثين المختارة لا تحوي، ابتداءً، مفهوماً حضارياً غربياً قوياً.

ونسارع إلى القول إن النمط المشاهد ليس مطلقاً. بمعنى أنه توجد انحرافات واضحة عن النمط المثالي الذي يجسده خط الانحدار من الدرجة الثانية الذي يتوسط الشكل رقم (٣ - ١) (يساوي مربع مُعامل الارتباط المتعدد ٥٤, ٠) وتحتل دول أربع موقعاً بعيداً، لدرجة الشذوذ الاحصائي، عن النمط المثالي، منها اثنتان عربيتان. وهذه الدول هي تشاد، وموزمبيق، وعمان، والسعودية.

وكما ذكر، فإن ارتفاع قيمة المكوّنة الرئيسية الأولى يعني، دون لبس، ارتفاعاً في نوعية الحياة، بينما يختلف تفسير قيمة المكوّنة الرئيسية الثانية، أي الانحرافات الأفقية (على المحور الأفقي) عن النمط المثالي المجسد لخط الانحدار^(٧) حسب الحالة، ويتعين على وجه التحديد بموقع الدولة المعنية على المكوّنة الرئيسية الأولى. ويلاحظ أن الانحرافات الأفقية عن النمط المثالي تزداد

(٧) يعبر خط الانحدار عن العلاقة بين متغيرين بحيث يمكن تقدير قيمة أحدهما بمعرفة قيمة الآخر.

في المدى المتوسط لقيم المكوّنة الرئيسية الأولى، أساساً بسبب عدد من البلدان صغيرة الحجم، وغالبيتها من البلدان الغنية بالنفط، وهي تضم بالتالي تمثيلاً نسبياً عالياً للبلدان العربية، بالإضافة إلى إسرائيل. ويظهر أن الرفاه المادي المرتفع في هذه البلدان لم يواكبه تحسّن في المؤشرات الحقيقية للرفاه الاجتماعي.

ويفصّل الشكل رقم (٣ - ٢) موقع البلدان العربية الثمانية عشر الداخلة في التحليل من مسطح نوعية الحياة في إطار السمات العامة للشكل رقم (٣ - ١).

ويظهر من هذا الشكل، بوضوح، أن للملاحظة الخاصة بالبلدان الصغيرة الغنية بالنفط مغزى بالنسبة إلى بعض البلدان العربية الأخرى مثل مصر. إذ يبدو أن البلدان العربية النفطية ومصر تتمتع بمستوى رفاه مادي، وإن كان التفاوت بينها بشدة، يفوق مستوى تقدمها البشري والاجتماعي والسياسي.

والملاحظة الأخرى التي يظهرها الشكل رقم (٣ - ٢) هي وجود فاصل واضح بين غالبية البلدان العربية المتضمنة في التحليل ومجموعة البلدان الأقل نمواً في الوطن العربي (السودان، الصومال، موريتانيا، اليمن).

وتعضد الاستخلاصات السابقة فحص المقاييس الاحصائية المقدمة في الجدول رقم (٣ - ٤)، حيث يظهر أن العرب يتمتعون بمستوى تغذية أعلى في المتوسط من باقي العالم الثالث، ولكنهم أكثر اعتماداً على العون الغذائي الخارجي وأسوأ نسبياً في بعض مؤشرات مستوى الصحة المعبرة عن حالة الأجيال الأصغر (وفيات الرضع والأطفال). وعلى حين يظهر أن التعليم الأساسي أسوأ حالاً في المتوسط في البلدان العربية بالمقارنة بباقي بلدان العالم الثالث، فإن البلدان العربية تُظهر مستويات أعلى بكثير على مؤشرات الرفاه المادي، وإن كانت أدنى بكثير في مساهمة الإناث في النشاط الاقتصادي المنظم. أما في ما يتعلق بمؤشرات الحياة السياسية، فوضع البلدان العربية أسوأ بشكل واضح من باقي البلدان الأقل تقدماً في العالم.

غير أن المناقشة السابقة لا تبرر التفاوت النسبي بين الأقطار العربية على مؤشرات نوعية الحياة المختارة نظراً إلى أنها تعتمد أسلوب المتوسطات.

لذلك نحاول إظهار تباين أوضاع البلدان العربية، في سياق العالم، في مجموعة الرسوم التي يتضمنها الشكل رقم (٣ - ٣) والتي تحوي موقع البلدان العربية على عشرة من أهم المؤشرات المتضمنة في التحليل بالمقارنة بباقي العالم، حيث تمثل الأقطار العربية، المتوفرة بياناتها، بدوائر مفرغة، وتمثل باقي بلدان العالم بنقاط. ويعبر المحور الأفقي عن قيم المتغير المعني، بينما يمثل المحور الرأسي عدد البلدان.

ولا يحتاج الشكل إلى تفسير مفصل، وإنما نورد فقط بعض الملامح البارزة فيه، ويمكن التوصل إلى تفاصيل أكثر بالرجوع إلى الملحق رقم (١).

فعلى استهلاك الغذاء، مقيساً بالسعرات الحرارية، نلاحظ الانفصال الواضح بين مجموعة البلدان العربية الأقل نمواً وباقي الأقطار العربية من ناحية، واحتلال أحد الأقطار العربية قمة العالم من ناحية أخرى (ليبيا).

وإذا نظرنا إلى نوعية الغذاء، معبراً عنها باستهلاك البروتين، نجد أن البلدان العربية تشترك في موقع أعلى إجمالاً من باقي بلدان العالم، دون تفرقة كبيرة بينها، مع تربع احدها، مرة أخرى، على رأس العالم (الإمارات).

وبالنسبة إلى المؤشر العام للمستوى الصحي، أي توقع الحياة عند الميلاد، نشاهد عودة التمايز الشديد بين البلدان العربية من جانب، وتراجع أفضلها عن أعلى مستويات توقع الحياة المشاهدة في العالم في النصف الثاني من الثمانينيات، من جانب آخر.

أما في ما يتعلق بمستوى انتشار التعليم، معبراً عنه بالمؤشرات الأكثر حساسية لتعلم الإناث، فنشاهد تفاوتاً شديداً بين الأقطار العربية، مع ميلها إلى احتلال المستويات الدنيا في السياق العالمي بخاصة في ما يتعلق بالأمية. ولكن يتحسن الموقع النسبي للبلدان العربية قليلاً في تعليم الأجيال الأصغر من العربيات.

ويبدو التخلف الاجتماعي في البلدان العربية شديداً على صورة تدني معدلات مساهمة المرأة العربية في النشاط الاقتصادي، باستثناء واحد،

الصومال، حيث تشارك النساء بقوة في قطاعات مهمة في النشاط الاقتصادي مثل الزراعة والرعي.

كذلك تتركز الأقطار العربية عند الحدود الأعلى للتضييق على الحريات السياسية والمدنية في إطار العالم ككل، بينما يتميز لبنان قليلاً في ما يتعلق بالحريات المدنية.

وعلى حين تقع غالبية البلدان العربية في المستويات الدنيا من الناتج للفرد في العالم، فإن قلة منها تنتشر تجاه قيمه الأعلى، مع ازدياد الفارق بين هذه الحالات المتطرفة وباقي البلدان العربية بالاقتراب من قمة التوزيع.

ويُظهر الشكل رقم (٣ - ٤) مسطح نوعية الحياة في العالم محدداً موقع كل بلد من المئة والعشرين الداخلة في التحليل باستخدام الرمز الخاص لها والمبين بالجدول رقم (٣ - ١).

وعلى الرغم من تداخل بعض الرموز، فإنه يمكن التعرف إلى موقع غالبية البلدان المتضمنة في الدراسة على مسطح نوعية الحياة في العالم. وبالإضافة إلى ذلك، يبين الشكل عشرين مجموعة فرعية قُسمت إليها البلدان المتضمنة في التحليل، باستخدام تحليل التجمعات، على أساس المؤشرات المعتمدة (باستخدام طريقة متوسط الصلات بين المجموعات وبين الفئات) بحيث يكون التجانس داخل المجموعة، على أساس المؤشرات، أكبر ما يكون.

ويوضح هذا الشكل، بداية، أن ثلاثة من البلدان المتطرفة إحصائياً بالنسبة إلى خط الانحدار من الدرجة الثانية، ومنها اثنان عربيان نفطيان، يقع كل منها وحده في فئة من بلد واحد. وهذه البلدان هي السعودية وعمان وموزمبيق. وواضح أن سبب تفرد الأولى والثانية بعيداً عن النمط يختلف عن أسباب تفرد الثالثة. وتظهر كل من الصين وبنغلاديش أيضاً كفئة من بلد واحد. وإذا أخذنا حجم السكان في الاعتبار، فإن الهند تسيطر على تجمعها الثاني مع السنغال. والاستنتاج هو أن البلدان التي عدّنا حتى الآن تمثل أنماطاً فريدة من نوعية الحياة كما تعرفها المؤشرات المستخدمة في هذه الدراسة.

وليست كل التجمعات العشرين ذات مغزى في المنظور غير الاحصائي . ولكن يلاحظ أن الفاصل الأكثر وضوحاً بين التجمعات العشرين يقوم بين البلدان المصنعة الثمانية عشر، قرب قمة الهلال، وباقي العالم . بينما يظهر أن تقسيمها إلى فئتين غير ذي معنى كبير . ومن المثير هنا ملاحظة أن كلاً من اسبانيا واليونان تظهرا، على مسطح نوعية الحياة، أقرب إلى باقي العالم من نادي البلدان المصنعة الأكثر رقياً على مسطح نوعية الحياة .

وإذا استبعدنا من تجمعات باقي العالم، إلى جانب البلدان المصنعة، مجموعة البلدان المنتجة للنفط على نطاق واسع، وبعض البلدان الصغيرة الأخرى، والتي تظهر في أربعة تجمعات على يمين خط الانحدار، فإن مواقع البلدان على مسطح نوعية الحياة ستكون أقرب إلى النمط المثالي الذي يجسده خط الانحدار، ولكانت تجمعات البلدان أكثر وضوحاً خاصة عند القيم الموجبة للمكوّنة الرئيسية الأولى (أي النصف الأعلى من الأشكال الثلاثة)، بينما يظهر خليط من البلدان الآخذة في التصنيع في أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية، ممثلة في الشكل رقم (٣ - ٤) بتجمعين متجاورين يليان تجمعي البلدان الغربية المصنعة عن بعد، فإن باقي بلدان العالم كان سيبدو وراءها في نمط تليسكوبي تجاه بنغلاديش .

والواقع أن النمط الخاص لنوعية الحياة في التجمعات الأربعة الواقعة على يمين الهلال هو الذي يسبب شكله المروحي بعيداً عن طرفيه في اتجاه وسطه .

وإلى جانب كونها ممثلة بدرجة عالية نسبياً في هذه التجمعات الأربعة الاستثنائية، فإن البلدان العربية تبرز في باقي التجمعات مع بلدان من أجزاء مختلفة في العالم .

ويظهر من الشكل رقم (٣ - ٤) أن الكويت^(٨) كانت في النصف الثاني من الثمانينيات، تتمتع بأعلى مستوى من الرفاه في الوطن العربي، بينما احتل السودان المرتبة الأدنى بين الأقطار العربية، غير بعيد عن قاع هلال نوعية الحياة

(٨) مع ملاحظة أن بيانات الكويت لم تكن كاملة (٨ مشاهدات مفقودة) مما يدعو إلى التحفظ على المقارنات بها منفردة .

في العالم كله، ولم تكن البلدان العربية الأربعة الأخرى الأقل نمواً، الصومال واليمن وموريتانيا، أفضل حالاً بكثير من السودان، وكلها منفصلة، بوضوح، عن باقي البلدان العربية.

ولا ريب أن الموارد النفطية الضخمة لبعض الأقطار العربية قد ساعدت على تحسّن نوعية الحياة فيها. انظر حالات الإمارات والسعودية وليبيا، بالإضافة إلى الكويت. لكن هذه الميزة الربعية لم تمنع من تمتع الأردن مثلاً بموقع أفضل قليلاً من الإمارات^(٩) وليبيا، على الترتيب، على مؤشرات نوعية الحياة المستخدمة في التحليل، كما لم تفد الموارد النفطية كثيراً في رفع نوعية الحياة في الجزائر والعراق عن سوريا وتونس، ربما بسبب تعثر التجربة التنموية في الأولى، وضخامة الإنفاق العسكري وتدهور مؤشرات الحياة السياسية في الثانية. ويحوي الشكل رقم (٣ - ٥) على مساهمات المتغيرات الثلاثين، حسب ترتيب الجدول رقم (٣ - ٢)، في قيمة المكونتين الأساسيتين، محوري مسطح نوعية الحياة، معبراً عن الثانية بخط متقطع. ونذكر القارئ بإيلاء المكونة الرئيسية الأولى الأولوية على الثانية في تعيين موقع بلد معين في قياس نوعية الحياة بناء على المؤشرات المختارة هنا. وقد اتبعنا هذا المعيار في ترتيب البلدان العربية المختارة هنا داخل الشكل رقم (٣ - ٥). ونشير في ما يلي إلى أبرز معالم هذا الشكل.

ولقد انصبّت مناقشة نتائج قياس نوعية الحياة، القائمة على البيانات الدولية، حتى الآن، على موقع البلدان الداخلة في التحليل على مسطح نوعية الحياة، الذي يلخص غالبية المعلومات المحتواة في المؤشرات الثلاثين المعتمدة هنا. ونتحول الآن إلى التعرف إلى مساهمة كل من هذه المؤشرات في تحديد موضع بلد ما على هذا المسطح. وقد اخترنا لهذا الغرض قطبي هلال نوعية الحياة، الولايات المتحدة وبنغلاديش، وثمانية من البلدان العربية التي توفرت كل بياناتها، ما عدا اثنين^(١٠).

(٩) مع ملاحظة أن عدد المشاهدات المفقودة عن الإمارات كان عالياً نسبياً (١١) مما يقلل من مصداقية المقارنات بها نتيجة لأسلوب استكمال البيانات الناقصة (افتراض متوسط البلدان العربية).
(١٠) حيث الغرض هنا هو مقارنة مساهمة كل من المتغيرات الثلاثين، فليس مناسباً إختيار =

ولمقارنة الرسم البياني لطرفي هلال نوعية الحياة، الولايات المتحدة وبنغلاديش، قيمة خاصة. فبينما ساهمت كل المتغيرات إيجابياً في قيمة المكونة الأولى، كما هو متوقع، في حالة الولايات المتحدة (باستثناء مؤشر إحباط الشباب الذي أضاف سلباً بقيمة صغيرة)، جاءت المساهمات الموجبة الأكبر من مؤشرات الاتصال والمؤشرين التقليديين للتنمية (إستهلاك الطاقة والنتائج للفرد)؛ على حين لم يقدم أي من المتغيرات الثلاثين مساهمة موجبة في حالة بنغلاديش، وكان لمؤشر نقص وزن المولود المساهمة السالبة الأكبر في قيمة المكونة الأولى.

أما بالنسبة إلى المكونة الرئيسية الثانية، فقد تسببت مساهمات مؤشرات الاتصال، والمؤشران التقليديان، بالإضافة إلى ثلاثة من مؤشرات الحياة السياسية في تعيين القيمة الموجبة العالية للولايات المتحدة (أي وضعها على يمين مسطح نوعية الحياة). بينما أدت إلى النتيجة ذاتها في حالة بنغلاديش مساهمات كثير من المؤشرات وبوجه خاص تلك الخاصة بنقص وزن المولود، والمتغيرات الحكومية (غير الدستورية وغير السلمية)، وانتشار التعليم الابتدائي.

ويمكن قراءة الرسوم البيانية الخاصة بالبلدان العربية المختارة بالأسلوب السابق نفسه. ونود فقط الإشارة إلى دور التغيرات الحكومية في غالبية البلدان العربية المختارة. وبالإضافة إلى ذلك، إلى دور مؤشر الحقوق السياسية ومؤشري انتشار التعليم الابتدائي في حالة السعودية، وإلى دور مؤشر إحباط الشباب في حالة سوريا، ومؤشر الإنفاق العسكري (بالمقارنة بالإنفاق على التعليم والصحة) في حالة العراق، ومؤشر معونة الغذاء في حالة مصر، ومؤشرات انتشار التعليم في حالة المغرب، وغالبية مؤشرات الصحة والتعليم وإحباط الشباب في حالة السودان.

= بلدان لم تتوفر نسبة كبيرة من بياناتها بدايةً، إذ تم إحلال المشاهدات المفقودة بمتوسط الأقطار العربية. وقد استثنينا من هذا الشرط السعودية لضرورة تمثيل الأقطار النفطية، والسعودية الأهم من بينها، ولم تتوفر لها بيانات عن مؤشر واحد (معونة الحبوب وهي بالطبع منعدمة)، والعراق لأهميته من جانب، ولقيمتة التوضيحية من جانب آخر، ولم تتوفر عنه بيانات عن مؤشرين (معونة الحبوب، وهي غالباً منعدمة، والنتائج للفرد). وجددير بالذكر أنه لم تتوفر بيانات عن ثلاثة مؤشرات للولايات المتحدة (معدل التسرب، التلاميذ للمدرسين في المرحلة الثانوية، والإنفاق العسكري/للتعليم والصحة) ولا يشير أخذ متوسط البلدان المصنعة مشكلة هنا في ما يتعلق بالمؤشرين الأول والثاني.

٢ - المقاييس المشتقة من الحكم الذاتي لمجموعة من المثقفين العرب : مدخل حقوق الإنسان

أ - في المفهوم

عبرنا في ما سبق عن نواقص مقاييس نوعية الحياة المشتقة من مجموعات البيانات الدولية، بما في ذلك تلك المتضمنة هنا. وتعود هذه النواقص، في المقام الأول، إلى ضيق مجال الرفاه الإنساني الذي تغطيه مقاييس نوعية الحياة المشتقة من البيانات الدولية، وعدم تكامله في مفهوم متكامل ومتناسق لنوعية الحياة. ولمعالجة هذه النواقص طورنا مدخلاً لقياس نوعية الحياة ينبع من مفهوم حقوق الإنسان، ويوفر خصوصية للبلدان العربية في السياق العالمي لحقوق الإنسان.

(١) لماذا مدخل حقوق الإنسان لتحديد مفهوم عربي لـ «نوعية الحياة»؟

يحظى مفهوم حقوق الإنسان، بغض النظر عن تفصيل مضمونه، باحترام عالمي فائق الاتساع. وما فتئ هذا الاحترام يتصاعد باطراد، خاصة مع اطراد ترقى مفهوم حقوق الإنسان ليشمل نطاقات متتالية الاتساع من محددات الرفاه البشري.

وقد ساهمت التطورات التاريخية في الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية في السنوات الأخيرة، على وجه الخصوص، في تكريس هذا الاحترام. فأضحى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها مطلباً بشرياً لا يعلو عليه مطلب.

ويكتسب هذا المطلب مشروعية إضافية، بل إلحاحاً، في العالم الثالث حيث حقوق الإنسان منتهكة إلى حد بعيد بينما تتوق شعوب المجتمعات المتخلفة إلى حياة أرقى إنسانياً بجميع المعايير. حتى أصبح احترام حقوق الإنسان مكوناً رئيسياً للنهضة، بل مرادفاً لها في أحيان. وليس الوطن العربي من كل ذلك إستثناء. والكتابات العربية المعاصرة خير شاهد على ذبوع تبني مطلب تعزيز حقوق الإنسان وصيانتها. ويبرر تبني هذا المطلب، في حد ذاته، اعتماد مدخل حقوق الإنسان لتحديد مفهوم عربي لنوعية الحياة.

ويعضد من مشروعية اعتماد مدخل حقوق الإنسان لتحديد مفهوم عربي

لنوعية الحياة، أن الوطن العربي يواجه إشكالية تتمثل في تردي أوضاع حقوق الإنسان، وتوقع تفاقم التردي في المستقبل المنظور، من ناحية، وفي ضعف جهد تعزيز الإنسان وحماية حقوقه في الوطن العربي، من ناحية أخرى.

وليس هذا موضع تقييم حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي^(١١)، ولكن تكفي الإشارة هنا إلى الانتهاك شبه التام لحقوق الشعب العربي على الصعيد القومي. وعلى المستوى القطري، يأتي انتهاك حق الشعب العربي الفلسطيني في التحرر وتقرير المصير على رأس قائمة الانتهاكات الجمعية، يتبعه عن قرب تردي وضع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في الأقطار العربية، والغياب شبه الكامل للحقوق المدنية والسياسية. هذا مع الاعتراف، بالطبع، بوجود قدر من التفاوت بين الأقطار العربية في مدى انتهاك حقوق الإنسان.

وقد نجم عن الأزمة التي تأججت في الخليج، على وجه الخصوص، طوفان من انتهاكات حقوق الإنسان طال المواطنين والعرب والأجانب الوافدين في الأقطار العربية المعنية.

ويتوقع أن يجلب المستقبل المنظور احتمالات انتهاك أعمق لحقوق الإنسان في الأقطار العربية. فتفاقم الأزمة الاقتصادية في غالبية هذه الأقطار، والتدهور المطرد في عدالة توزيع الثروة والدخل يندران بزيادة حدة الصراع الاجتماعي. ومع سيادة القهر السياسي ووهن قنوات التغيير السلمي الفعال، ينشئ كل ذلك بيئة مؤاتية لانتشار انتهاك حقوق الإنسان على أيدي السلطة وبعض الجماعات المناوئة لها.

وعلى الرغم من تردي أوضاع حقوق الإنسان في الأقطار العربية، واحتمال تفاقم هذا التردي، فإن جهد حماية حقوق الإنسان في الوطن العربي وتعزيزها ما زالا ضعيفين. ويعود ذانك الضعفان في تقديري إلى عدد من العوامل. أولها وهن الوعي بمبادئ حقوق الإنسان، وقلة تجذره في البيئة الثقافية العربية. وثانيها، ضعف مؤسسات المجتمع المدني عامة. وثالثها،

(١١) أنظر التقارير السنوية للمنظمة العربية لحقوق الإنسان.

حدثة مؤسسات المنظومة العربية للدفاع عن حقوق الإنسان كالمنظمة العربية والعهد العربي، وقلة الدعم الشعبي لها، وضآلة مواردها.

(٢) عن الشريعة الدولية لحقوق الإنسان

ربما لا توجد وثيقة دولية تحظى بإجماع بشري قدر ما يحظى به «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» الذي اعتمد بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨.

وينهض الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على «أن الإقرار بما لجميع أعضاء الأسرة البشرية من كرامة أصيلة فيهم، ومن حقوق متساوية وثابتة، يشكل أساس الحرية والعدل والسلام في العالم». وقد اعتبرته الجمعية العامة للأمم المتحدة وقت إعلانه «المثل الأعلى المشترك الذي ينبغي أن تبلغه كافة الشعوب وكافة الأمم»^(١٢).

وقد جاء الإعلان العالمي تالياً لاعتقاد أربعة إتفاقات دولية هي تلك الخاصة بالرق (١٩٢٦) والسخرة (١٩٣٠) والحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي (١٩٤٨) ومنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (١٩٤٨).

غير أن الاعلان العالمي لحقوق الإنسان كان فاتحة تيار متنامٍ من الصكوك الدولية في مضمار تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ففي الفترة بين صدور الاعلان ونهاية عام ١٩٨٦ اعتمد أكثر من ستين صكاً دولياً لحقوق الإنسان بين إعلان واتفاقية وبروتوكول وقرار للجمعية العامة للأمم المتحدة. وأصبحت الصكوك الدولية أكثر تخصصاً، في الموضوع وفي الفئات الاجتماعية المعنية، وبالتالي أوفى تحديداً.

لكن يبقى في القلب من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان ما يسمى «الشريعة الدولية لحقوق الإنسان»، أي الاعلان العالمي؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق

(١٢) الأمم المتحدة، حقوق الإنسان: مجموعة صكوك دولية (نيويورك: الأمم المتحدة، ١٩٨٨)، ص ٢.

المدنية والسياسية، والبروتوكول الاختياري الملحق به؛ وقد اعتمدت الصكوك الثلاثة الأخيرة في عام ١٩٦٦.

(٣) مواءمة اعتماد الشرعة الدولية لحقوق الإنسان لتحديد مفهوم نوعية الحياة في الوطن العربي

تثار قضية العالمية والخصوصية في كثير من أوجه الوجود البشري في مجتمعات العالم الثالث، ومن بينها مسألة حقوق الإنسان. وبوجه عام فنحن مع الخصوصية التي تؤدي إلى تعزيز الهوية العربية، دون انغلاق على الذات؛ أي مع الخصوصية في سياق تفاعل خلاق مع منجزات الحضارة البشرية، في إطار مشروع للنهضة في الوطن العربي. غير أن لمقابلة العالمية والخصوصية حساسية خاصة في مجال حقوق الإنسان.

الأصل أن حقوق الإنسان مسألة عالمية بامتياز. فالحقوق المعنية تترتب للإنسان لمجرد كونه إنساناً، بقطع النظر عن أية خصائص؛ إذ إن المساواة هي المبدأ الأساس الناظم لمفهوم حقوق الإنسان. لكن يرد على إطلاق صبغة العالمية على مبادئ حقوق الإنسان المتضمنة في الشرعة الدولية أنها لم تنتج من مشاركة فاعلة للجماعات البشرية في صياغتها على قدم المساواة. بل كان للدول الغربية المصنعة الدور الرئيس في بلورتها. فقد صيغ الاعلان العالمي غداة وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها وفي إطار منظمة الأمم المتحدة التي تسيطر عليها الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن. وحتى وقت الانتهاء من صياغة العهدين الدوليين في ١٩٦٦ كان عدد بلدان العالم الثالث الأعضاء في الأمم المتحدة محدوداً، ونفوذها ضئيلاً. بل يحتاج البعض، وبحق، بأن تمثيل بلدان العالم الثالث في الأمم المتحدة يتم، على أي الأحوال، عن طريق نخب لا تعبر عن شعوبها أصداق تعبير. لذا فقد أضفت ظروف النشأة على الشرعة الدولية قيم الحضارة الغربية المهيمنة على النظام الدولي، خاصة في وقت صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ومن ثم انطوى أسلوب صياغة الشرعة الدولية على بذور تناقض بين نصوصها بين بعض القيم الثقافية السائدة في مناطق مختلفة من العالم، وخصوصية واقع هذه المناطق وتطلعاتها.

وما زال الوطن العربي يفتقر إلى شرعة عربية لحقوق الإنسان، مقبولة على العموم. وما أحوج الوطن العربي إلى ذلك في ضوء الخصوصية العربية الثابتة، وقيام منابع لمبادئ حقوق الإنسان في الثقافة العربية الإسلامية^(١٣)، من جانب، وبسبب إشكالية حقوق الإنسان في هذه البقعة من العالم، من جانب آخر.

وعندي أنه يتعين تكييف الشرعة الدولية لحقوق الإنسان كي يتبلور مفهوم مناسب لحقوق الإنسان في الوطن العربي.

ويقوم هذا التكييف على الاعتراف بالهوية القومية العربية تراثاً تاريخياً عريقاً ذا شأن في تحديد الواقع العربي، وفي تشكيل مستقبل العرب جميعاً. فبالإضافة إلى العمل على مواءمة الشرعة الدولية لحقوق الإنسان للثقافة العربية وللواقع العربي، نجد أن واقع التجزئة المعاش في الوطن العربي يضع حدوداً قاسية على إمكانية النهضة العربية من ناحية، ويرتب طموحات مشروعة للشعب العربي الواحد يتعين أن تجد لها موقعاً متميزاً في مفهوم عربي لحقوق الإنسان من ناحية أخرى.

ويأتي على رأس حقوق الشعب العربي، الطموح المشروع لتحقيق غايات التحرير وتقرير المصير، والوحدة، والتنمية المستقلة، وصيانة الأمن القومي. وهي غايات متقاطعة، يتطلب مشروع النهضة العربية تضافرها في بناء متين. وتنصرف غاية التحرير وتقرير المصير إلى تحرير الأرض العربية، وتحرير إرادة العرب في جميع مجالات الوجود الإنساني. ويعني تحرير الإرادة تحديداً، كفالة حق الشعب في تحديد الكيان السياسي للوطن العربي، وتعيين الصورة المبتغاة للوطن، ثقافياً واجتماعياً وسياسياً واقتصادياً، وصياغة سبل تحقيق هذه الصورة.

(١٣) مع الاعتراف بوجود تباين بين مبادئ حقوق الإنسان، حسب الشرعة الدولية، والشرعة الإسلامية في مجالات أساسية مثل عقوبة الإعدام، والمساواة بين الرجل والمرأة، ومعاملة الأقليات الدينية. إذ تعتبر الشرعة الدولية الحق في الحياة أول الحقوق المدنية، وتحرم الحركة العالمية لحقوق الإنسان، بالتالي، عقوبة الإعدام. كذلك تحرم الشرعة الدولية التمييز ضد المرأة والأقليات اعمالاً لمبدأ المساواة. ويرى البعض أنه لا يتيسر التوفيق بين الشرعة الدولية والشرعة الإسلامية إلا بإعمال منطق الاجتهاد الناسخ للنص من منطلق المصالح المرسلة.

وتتضمن هذه الغاية على وجه الخصوص ضمان المشاركة الشعبية الفاعلة في تقرير المصير.

وغاية الوحدة هي مرام الحركة العربية ومبناها. وتتضمن، مرحلياً، جميع أشكال التعاون والتضامن العربي التي ترقى، تصاعدياً، إلى بناء الكيان العربي الواحد. ويتفرع عن الحق في الوحدة، على وجه الخصوص، اشتراك كل قسم من أقسام الشعب العربي في الحقوق الجمعية لأي من هذه الأقسام. وأبرز مثال على هذه المشاركة هو اعتبار حق الشعب العربي الفلسطيني في التحرير وتقرير المصير بوجه عام، وفي مقاومة الاحتلال الصهيوني بوجه خاص، حقاً أصيلاً لسائر قطاعات الشعب العربي.

والمقصود بالتنمية المستقلة عملية حضارة متكاملة، ذات أبعاد ثقافية واجتماعية وسياسية وتقانية وإنتاجية.

ولا تقتصر غاية صيانة الأمن القومي على الذود عن حدود الوطن، وإنما تمتد إلى حماية مشروع النهضة العربية ودعمه. وجلي أنه يقوم بين الغايات الأربع نمط تضافر قوي. فلا تتحقق إحداها بمعزل عن الأخرى. كما أن الإنجاز على درب واحدة منها يزيد من إمكانية الانجاز على سبيل الأخريات.

وهناك اجتهاد مهم في مضمار تكييف الشريعة الدولية لحقوق الإنسان وصولاً إلى ميثاق عربي لحقوق الإنسان هو مشروع ميثاق حقوق الإنسان والشعب في الوطن العربي الذي كان نتاج عمل مؤتمر للخبراء العرب انعقد بالمعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية بمدينة سيراكوزا (إيطاليا) عام ١٩٨٦. وقد قام المشروع على فكرة الخصوصية العربية، في إطار الحركة العالمية لحقوق الإنسان، متمثلة في أساس عقائدي يحكمه الإطار العام للشريعة الإسلامية، وعلى تمثيل وضع الشعب العربي في السياق العالمي في الحقبة الراهنة من تاريخه. ويتبدى هذا في التسمية التي اختارها واضعو مشروع الميثاق له. ورتب المشروع الحقوق على أساس النظر إلى الإنسان كفرد أولاً، ثم كفرد في مجتمع ثانياً، ثم كعضو في كيان سياسي ثالثاً، وأخيراً كعربي ينتمي إلى الوطن الكبير. ولذلك نص المشروع على الحقوق المدنية، تليها الحقوق الاجتماعية

والاقتصادية والثقافية، ثم الحقوق السياسية، وجاءت بعد ذلك الحقوق الجماعية للشعب العربي.

والمشروع بعد ذلك، متقدم في مضمار حقوق الإنسان على الصعيد العالمي بشموله على نصوص تقرر «الجيل الثالث» من حقوق الإنسان مثل الحق في توزيع عادل للدخل^(١٤).

(٤) مفهوم عربي مقترح لنوعية الحياة

اعتمدنا مشروع ميثاق حقوق الإنسان والشعب في الوطن العربي أساساً لبلورة مفهوم عربي لنوعية الحياة عن طريق انتقاء مفردات أساسية في المشروع وإعادة ترتيبها وتصنيفها، وتفصيل بعضها أو الإضافة إليه عند الضرورة.

وقد فضلنا، كما في المشروع، عدم التفرقة بين الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولكن اخترنا التفرقة بين المستويين الفردي والجمعي في حقوق الإنسان الأساسية وحياته. كذلك اعتمدنا الوطن العربي، أو عبارة أخرى مجمل الأقطار العربية، كنطاق الدلالة للحقوق والحريات.

وتشكّل الحقوق المتضمنة في المفهوم المقترح منظومة متضافرة من المكونات، بمعنى أنها تتسم بالاتساق الداخلي من ناحية، وبعدم إمكان التضحية ببعضها من أجل البعض الآخر، من ناحية أخرى. والافتراض الأساس هو أن الحقوق والحريات المتضمنة في هذا المفهوم تشكّل عناصر مفهوم عربي لنوعية الحياة، بمعنى أن هذه العناصر تكون معايير الحكم على تغير نوعية الحياة في الوطن العربي، في الزمن وفي المكان.

(١٤) حقوق الإنسان، إعداد محمود شريف بسيوني، محمد السعيد الدقاق وعبد العظيم وزير، ٤ ج (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٩). انظر على وجه الخصوص: «مشروع ميثاق حقوق الإنسان والشعب في الوطن العربي»؛ عبد العظيم وزير، «حول مشروع ميثاق حقوق الإنسان والشعب في الوطن العربي»؛ (معهد سيراكوزا)، ومنذر عنتاوي، «مشروع ميثاق حقوق الإنسان والشعب في الوطن العربي: نظرة خلفية وتحليلية».

(٥) عناصر المفهوم:

(أ) حقوق الإنسان وحرياته الأساسية

(١) الحقوق الفردية.

١ - ١ الحياة (يكون الحكم بالإعدام قضائياً وفي جناية القتل فقط).

١ - ٢ السلامة الشخصية (حظر التعذيب والإيذاء البدني والنفسي والمعاملة غير الإنسانية والعقوبات القاسية أو المهينة أو المحطية بالكرامة).

١ - ٣ الحرية والأمن (حظر القبض على إنسان أو احتجازه بغير سند من القانون).

١ - ٤ حرية الفكر والعقيدة والتعبير عنها.

١ - ٥ حرية الرأي والتعبير والبحث عن المعلومات والأفكار والحصول عليها ونقلها ونشرها.

١ - ٦ حرمة الحياة الخاصة.

١ - ٧ التنقل داخل الوطن (داخل أي قطر عربي، بين الأقطار العربية، العودة إلى أي قطر عربي، عدم الإبعاد من قطر عربي).

١ - ٨ الحق في الجنسية، وتغييرها ونقلها إلى الأبناء.

١ - ٩ الملكية الخاصة.

١ - ١٠ سيادة القانون (لا جريمة ولا عقاب إلا بقانون سابق على الحدث، المتهم بريء حتى تثبت إدانته قضائياً، المساواة أمام القانون، استقلال القضاء، قصر التشريع على مجلس نيابي منتخب).

(٢) الحقوق الجمعية.

٢ - ١ تكوين أسرة (برضا الرجل والمرأة وإرادتهما الحرة).

٢ - ٢ الرعاية الاجتماعية والصحية (خاصة للأطفال والمسنين والمعوقين).

- ٢ - ٣ مستوى معيشي لائق (الغذاء والكساء والمسكن).
- ٢ - ٤ العمل (المنتج والمجزي ، حرية الاختيار، شروط عمل عادلة، ظروف عمل تضمن السلامة والصحة، حق التنظيم النقابي، حق الإضراب).
- ٢ - ٥ التعليم (المجاني في المرحلة الأساسية، والمُكسب للقيم والمهارات والتوجهات الاجتماعية المحفزة للنهضة، والمستمر مدى الحياة).
- ٢ - ٦ مناخ ثقافي حر ومُغنٍ.
- ٢ - ٧ حق الجماعات العرقية في الحفاظ على ثقافتها الخاصة وتنميتها.
- ٢ - ٨ التجمع والاجتماع السلمي.
- ٢ - ٩ تكوين الجمعيات والمنظمات السياسية، وممارسة نشاطها بحرية.
- ٢ - ١٠ المشاركة في إدارة الشؤون العامة في المجتمع (الترشح والانتخاب بحرية ونزاهة، تقلد الوظائف العامة).
- ٢ - ١١ توزيع عادل للثروة وللدخل.
- ٢ - ١٢ بيئة خالية من التلوث.

(ب) حقوق الشعب العربي

- ١ - التحرير وتقرير المصير (التخلص من الاحتلال والتبعية: الثقافية والتقانية والاقتصادية والسياسية في عموم الوطن؛ حق الشعب العربي الفلسطيني في التحرير وتقرير المصير بوجه عام، وفي مقاومة الاحتلال الصهيوني بالوسائل كافة بوجه خاص؛ فعالية المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار وفي مساءلة الحكومة).
- ٢ - التوحد القومي (الثقافي، الاقتصادي، السياسي).
- ٣ - التنمية المستقلة (القدرة التقانية الذاتية، القدرة الإنتاجية الذاتية، تنمية الطاقات البشرية، مستوى الرفاه المادي، مستوى الرفاه المعنوي).
- ٤ - صيانة الأمن القومي (الغذائي، المائي، العسكري).

وبلاحظ أن القسم (أ) من العناصر المبينة أعلاه، باستثناء نطاق الدلالة - أي الوطن العربي، ذو صبغة عالمية. وبالمقابل، فإن الخصوصية العربية تسم القسم (ب) بقوة.

ب - جمع البيانات

رغم الثراء المفهومي لمدخل حقوق الإنسان لقياس نوعية الحياة الذي فصلنا أعلاه، فإن توفير البيانات اللازمة لتطبيق هذا المفهوم يشكّل عائقاً كبيراً. فلجمع بيانات حول هذه المفهوم لا بد من اللجوء إلى استطلاع آراء أفراد تتوفر لديهم القدرة على استبصار عناصر هذا المفهوم وإصدار أحكام على حالتها في البلدان العربية من ناحية، وبالمقارنة بتجمعات أخرى في العالم من ناحية أخرى. وتعني هذه المتطلبات قصر من تُستطلع آراؤهم على مثقفين غرب أو مثقفين غير غرب تتوفر لديهم مثل هذه الدراية. وهذا أمر حتمي حيث لا توجد مصادر بيانات توفر قياسات على جميع عناصر هذا المفهوم على المستوى الدولي.

قد تم تطوير استبيان لاستطلاع آراء عينة من حوالى أربعمئة من المثقفين العرب أختيرت من قائمة إرسال مركز دراسات الوحدة العربية حول عناصر مفهوم حقوق الإنسان لقياس نوعية الحياة في الوطن العربي في سياق دولي. ويبيّن الملحق رقم (٢) هذا الاستبيان، ويعالج ثلاث قضايا رئيسية:

- ١ - الأهمية النسبية لعناصر مفهوم حقوق الإنسان لقياس نوعية الحياة.
- ٢ - مدى تحقق كل عنصر من عناصر هذا المفهوم في البلدان العربية ككل بالمقارنة بباقي بلدان العالم الثالث من ناحية وبالدول المصنعة من ناحية أخرى.

- ٣ - التغير النسبي في مدى تحقق كل من عناصر المفهوم في الوطن العربي منذ عام ١٩٧٠ بالمقارنة بالهند والصين سوياً (باستثناء بعض العناصر التي طُلب أن تكون المقارنة فيها بالوطن العربي ذاته في عام ١٩٧٠). وقد أختيرت الهند والصين كمعيار للمقارنة لعدة اعتبارات. الأول أن كلا من البلدين يتسم بحجم سكاني ضخم. والثاني أن كلا منهما مهد لحضارة قديمة ومتنوعة مما

يؤهلها للمقارنة بالوطن العربي من المنظور الثقافي. والثالث أن كليهما قد خاض تجربة متميزة اعتماداً على نمطين متباينين من التنظيم الاجتماعي.

وقد قامت محاولة لتمثيل الذكور والإناث والأقطار العربية في العينة الأصلية. وإن كان الاختيار يعكس في النهاية نواقص قائمة الإرسال من ناحية، ورؤية الباحث في الاختيار من ناحية أخرى.

ومن أسف أن استطلاع الرأي أرسل إلى العينة المختارة قبل أيام من غزو العراق للكويت في آب/اغسطس ١٩٩٠. ورغم أنه لا يتوقع معدل استجابة عالٍ في مثل هذه الاستطلاعات، خاصة في الوطن العربي، فإن الأحداث الجسام التي عصفت بالعرب في الشهور التي تلت ذلك الغزو قللت من معدل الاستجابة الفعلي إلى حد بعيد. فلم يصل الكاتب إلا ثلاثة وأربعون استطلاعاً مستكملاً، تمثل معدل استجابة يتعدى ١٠ بالمائة بقليل.

وبالإضافة إلى تدني معدل الاستجابة للاستطلاع، فقد شكّا كثير من المجيبين من صعوبة استيفاء الاستطلاع بسبب التباين في أوضاع البلدان العربية من جانب، وفي أوضاع بلدان العالم الثالث من جانب آخر، وفي أوضاع البلدان المصنعة من جانب ثالث، وفي التفاوت الشديد بين الهند والصين من جانب آخر.

كما شكّا البعض من قلة المعرفة بأحوال الهند والصين (!)^(١٥) ولهذا الشكاوى، بالطبع، أساس كبير من الصحة. وكان استيفاء الاستطلاع يقتضي

(١٥) وقد أعطى بعض المجيبين، عند مقارنة التغير في الوطن العربي منذ ١٩٧٠ بالهند والصين، تقييمات منفصلة لكل منهما على حدة. وقد أخذت متوسطات هذه الإجابات في التحليل. كما انعكست مشكلة المقارنة بالهند والصين في ارتفاع نسبة عدم الاستجابة في هذا القسم من الاستطلاع. فبينما كانت نسبة عدم الاستجابة على أسئلة الاستطلاع عامة أقل من ٥٠ بالمائة في المتوسط، ارتفعت إلى حوالى ١٠ بالمائة في المتوسط في مقارنة التغير النسبي في عناصر مفهوم نوعية الحياة بالمقارنة بالهند والصين. ومن المدهش هنا أن أعلى نسبة لعدم الاستجابة لأسئلة الاستطلاع جاءت في بعض العناصر التي طُلب أن يقارن فيها التغير النسبي منذ ١٩٧٠ بوضع الوطن العربي ذاته، وليس مقارنة بالهند والصين. وليس لدينا تفسير لذلك إلا أن عدداً من المجيبين لم يلحظ الهامش الذي يعين ذلك التغير في المطلوب.

من المجيب القيام بعملية حساب متوسطات عقلية تصعب على كثيرين . إلا أنه يجب ملاحظة أن تقسيم هذه الوحدات التي سُكي من قلة تجانسها كان سيجعل الاستطلاع على عناصر المفهوم المقترح بالغ الضخامة من جانب، كما كان سيقتضي متطلبات معلوماتية مفصلة من جانب المجيب يصعب توفرها . وبالطبع فإن هذا التفصيل ، والعبء الذي كان سيلقيه على المجيب، كان سيقلل لا محالة من معدل الاستجابة .

من الواضح إذًا أن للاستطلاعات المستوفاة قيمة استرشادية فقط . والأمل أن تلقى مثل هذه الأساليب عناية أكبر في المحيط الثقافي والعلمي العربي في المستقبل . غير أن الاستجابات المحدودة التي وصلت تُظهر درجة مهمة من الاتساق والرؤية الثابتة مما يبرر اعتبار نتائجها باختصار .

ج - نتائج استطلاع الرأي

قبل التعرض للنتائج ذاتها، يحسن إلقاء بعض الضوء على خصائص المجيبين عن الاستطلاع . كانت الغالبية الساحقة من المجيبين ذكوراً (٨٠ بالمئة) وتراوح أعمار المجيبين بين ٢٧ و ٧٥ عاماً، بمتوسط ٤٨ سنة .

ومثل المجيبون أحد عشر بلداً عربياً (حسب ترتيب عدد الإجابات : مصر، المغرب، الأردن، تونس، الجزائر، سوريا، لبنان، السعودية، العراق، فلسطين، اليمن)، يقيمون في تسعة بلدان عربية (حسب ترتيب عدد الإجابات : مصر، المغرب، تونس، الأردن، الجزائر، الإمارات، البحرين، سوريا، اليمن) بالإضافة إلى ثلاثة بلدان أجنبية (حسب ترتيب عدد الإجابات : إنكلترا، أمريكا، السنغال) . وكان كل المجيبين من حاملي الشهادات الجامعية، وغالبيتهم الساحقة (٨٥ بالمئة) من حاملي شهادة الدكتوراه . وتركزوا في المهن التدريسية والبحثية العليا بالجامعات ومراكز البحوث^(١٦) .

ويتضمن الملحق رقم (٣) ملخصاً لاستجابات استطلاع الرأي على

(١٦) لم نحاول دراسة التباين في تقييمات نوعية الحياة في الوطن العربي حسب خصائص المجيبين نظراً لصغر عدد الإحصائيات المستوفاة .

صورة متوسطات المتغيرات الأربعة المتضمنة في الاستطلاع على كل عنصر من عناصر مفهوم نوعية الحياة. كما توضح الأشكال رقم (٣ - ٦) و(٣ - ٧) و(٣ - ٨) محتويات هذا الجدول بياناً.

وقد أعطى المجيبون كل عناصر المفهوم المقترح لقياس نوعية الحياة أهمية كبيرة. فحصلت الغالبية الساحقة لعناصر المفهوم على قيم للأهمية النسبية تتعدى ٧٠ بالمئة. وجاء على رأس قائمة العناصر من حيث الأهمية «حق الفلسطينيين في تقرير المصير». وتلاه في الأهمية عنصران في مجال التعليم (الإتاحة للجميع، ومجانية التعليم في المرحلة الأساسية). بينما أعطى التعليم المستمر مدى الحياة أقل أهمية نسبية (٥٩ بالمئة في المتوسط). وشعر المجيبون أن الوطن العربي كان أفضل قليلاً من باقي بلدان العالم الثالث بالنسبة الى عناصر مفهوم حقوق الإنسان لقياس نوعية الحياة وإن كان أسوأ حالاً بكثير من البلدان المصنعة. فعلي مقياس من خمس نقاط يتراوح بين ٢- و ٢+، كان الوضع النسبي للوطن العربي بالمقارنة بالعالم الثالث ٠,٠٦، بينما انخفض المقياس المناظر بالمقارنة بالبلدان المصنعة إلى -٢٦, ١.

ولكن، كما هو معروف، تخفي المتوسطات كثيراً من التغيرات المهمة. ويظهر فحص الشكل رقم (٣ - ٧)، وجدول الملحق رقم (٣)، البنية الداخلية لأحكام المثقفين العرب الذين شاركوا في استيفاء الاستطلاع. ويمكن هنا ذكر أمثلة مهمة. فقد أعطي الأمن العسكري أقل قيمة نسبية في الوطن العربي بالمقارنة بكل من بلدان العالم الثالث والدول المصنعة. وبالمقياس إلى العالم الثالث، شعر المجيبون أن البلدان العربية كانت الأفضل في ما يتعلق بتوفر التعليم المجاني، والتغذية المناسبة والرعاية الصحية. وباستثناء الأمن العسكري، فقد اعتبروا البلدان العربية أسوأ حالاً بالمقارنة بباقي العالم الثالث بالنسبة إلى عناصر الانتخابات الحرة والمشاركة الشعبية الفعالة.

وقد حكم المجيبون على الاستطلاع من المثقفين العرب بأن التغير في عناصر مفهوم حقوق الإنسان لقياس نوعية الحياة منذ ١٩٧٠ بالقياس إلى الهند والصين كان في المتوسط سالباً. فعلي المقياس ذي الخمس نقاط جاء متوسط.

التغير النسبي منذ ١٩٧٠ بالمقارنة بالهند والصين مساوياً -٢٣، ٠. واعتُبر متوسط التغير النسبي، مقارنة بالهند والصين، موجباً لخمس عناصر فقط تركزت حول الرفاه المادي واحترام الملكية الخاصة. بينما سجل المجيبون أكبر تدهور نسبي في مكافحة الأشكال المختلفة للتبعية للبلدان الغربية المصنعة، وللوحدة السياسية في الوطن العربي (مقارنة بالوطن العربي ذاته في ١٩٧٠) بالإضافة إلى الأمن العسكري (انظر الشكل رقم (٣ - ٨)).

ولم تأتِ الإجابات، محدودة العدد (أقل من ثلث الإجابات)، عن السؤال الخاص بعنصر يرى المجيب إضافته إلى المفهوم المقترح لنوعية الحياة بجديد يذكر. وجاءت الاقتراحات في الأغلب الأعم، على صورة صياغات بديلة لعناصر متضمنة فعلاً في المفهوم المقترح وكانت تعبيراً عن هموم قطرية أو شخصية. وفي هذا، ربما، تأكيد تماسك عناصر مفهوم حقوق الإنسان لقياس نوعية الحياة وتكاملها.

رابعاً - خاتمة : في مَفْزَى قِيَّاسِ نَوْعِيَّةِ الْحَيَاةِ فِي الْوَطَنِ الْعَرَبِيِّ

أَلْحِنا في التصدير إلى أن قياس نوعية الحياة في الوطن العربي، على أهميته، قد لا يمثل، بصورته التقليدية، رأس جدول أعمال النخبة الباحثة العربية في المرحلة الراهنة، شديدة الحرج، في تطور الأقطار العربية. وبيننا في المقدمة أن الأهم من قياس نوعية الحياة - بمعنى حالة الرفاه، وهو المنظور التقليدي، في المجتمعات المتخلفة، هو دراسة إمكان ترقية نوعية الحياة القائمة باطراد عن طريق عملية تنموية.

والاستخلاص الأساس الذي نود أن نترك للقارئ في نهاية هذه الدراسة، بناءً على بحث نوعية الحياة في الوطن العربي، اعتماداً على مصادر البيانات الدولية، الذي ارتكز على نوعية الحياة كمحالة، هو أن عدداً من الأقطار العربية يعاني نوعية حياة في الدرك الأسفل من العالم كله، على طرف. وعلى طرف آخر فإن بلداناً عربية أخرى تتمتع بنوعية حياة راقية نسبياً في المنظور العالمي، وإن لم تكن الأرقى كما يُظن أحياناً. ولكن هذه الأقطار لا تمتلك، بوضعيتها الحالية، إمكانات ترقية هذا المستوى من الرفاه، أو حتى مجرد الحفاظ عليها.

أنظر في وضع الكويت والأردن والعراق على سبيل المثال. الأولى بمواردها النفطية الهائلة بالمقارنة بسكانها، وتربعتها على قمة سلم نوعية الحياة في الوطن العربي. والثانية بتقدمها الاجتماعي المتميز في المحيط العربي وإن اعتمدت في

ذلك على المعونة الخارجية إلى حد كبير. والثالثة بإمكاناتها الضخمة، نفطية وطبيعية وبشرية. ولكن كلاً من هذه الأنماط الثلاثة لا يحمل إمكانات تنمية حق، وحده، من جانب. كما نجم عن الكارثة العربية الكبرى تدهور كاسح في نوعية الحياة فيها (البلدان الثلاثة)، والتقدير أن المستقبل لا بد سيحمل تدهوراً أبعد مدى، من جانب آخر.

ولهذا، فإن مغزى الدراسة المحدودة التي قمنا بها لاستطلاع آراء المثقفين العرب عن نوعية الحياة في الوطن العربي، هو- في تقديرنا- أهم وأجدى من حيث غنى مفهوم نوعية الحياة بوجه عام، ومن حيث شموله على مقومات ترقية نوعية الحياة باطراد في مجمل الوطن العربي بوجه خاص.

والكاتب يدرك، ربما أكثر من غيره، محدودية نتائج العينات الصغيرة الحجم، ومع ذلك فقد جاءت نتائج الاستطلاع باستخلاصات مهمة، قد لا تختلف بشأنها، إجمالاً، جمهرة المثقفين العرب. وهي تشير، بقوة تثير الجزع، إلى التدهور الكبير في مقومات نهضة عربية، سواء على مستوى البنية الاجتماعية والسياسية؛ أو التقانة، عصب التقدم في العصر القادم؛ أو التوحد العربي، السبيل الوحيد لبناء إمكان تنموي حق في هذا الجزء من العالم؛ أو الأمن القومي، أو مكافحة التبعية، وهي جوانب جوهرية لرفعة الوطن العربي وعزته، ليس فقط بالمقارنة بالقطاعات المتقدمة من البشرية، في إطار حضارة غربية تزدد هيمنة على مقدرات العالم، ولكن حتى بالنسبة إلى مجمل العالم الثالث، وإلى بلدين مهمين فيه، على وجه التحديد.

وإن كان لدراسات نوعية الحياة من موقع متقدم في جدول أعمال النخبة الباحثة العربية، فيتعين أن ينحى وجهة فحص محددات ترقية نوعية الحياة في الأقطار العربية، إضافة إلى رصد حالتها.

المجدّاول

جدول رقم (٣ - ١)
قائمة بالبلدان المتضمنة في التحليل، ورموزها

الرمز	البلد	الرمز	البلد	الرمز	البلد
HVO	بوركينافاسو	DEU	ألمانيا الاتحادية	ETH	أثيوبيا
BDI	بوروندي	HUN	المجر	ESP	إسبانيا
POL	بولندا	MAR	المغرب	AUS	أستراليا
BOL	بوليفيا	MEX	المكسيك	ISR	إسرائيل
PER	بيرو	GBR	المملكة المتحدة	CAF	أفريقيا الوسطى
THA	تايلاند	NOR	النرويج	AFG	أفغانستان
TUR	تركيا	AUT	النمسا	ARG	الأرجنتين
TTO	ترينيداد وتوباغو	NER	النيجر	JOR	الأردن
TCD	تشاد	IND	الهند	ECU	الإكوادور
CHL	تشيلي	USA	الولايات المتحدة الأمريكية	ARE	الإمارات العربية المتحدة
TZA	تنزانيا	JPN	اليابان	BRA	البرازيل
TGO	توغو	YEM	اليمن	PRT	البرتغال
TUN	تونس	YMD	اليمن الديمقراطية	GAB	الجابون
JAM	جامايكا	GRC	اليونان	DZA	الجزائر
ZAF	جنوب أفريقيا	IDN	أندونيسيا	DNK	الدانمارك
GTM	غواتيمالا	URY	أوروغواي	DOM	الدومينيكان
RWA	رواندا	UGA	أوغندا	SAU	السعودية
ROM	رومانيا	IRN	إيران	SLV	السلفادور
ZAR	زائير	IRL	أيرلندا	SEN	السنغال
ZMB	زامبيا	ITA	إيطاليا	SDN	السودان
ZWE	زيمبابوي	PNG	بابوا غينيا الجديدة	SWE	السويد
CIV	ساحل العاج	PRY	باراغواي	SOM	الصومال
LKA	سريلانكا	PAK	باكستان	CHN	الصين
SGP	سنغافورة	PAN	بناما	IRQ	العراق
SYR	سوريا	BEL	بلجيكا	PHL	الفلبين
CHE	سويسرا	BGD	بنغلاديش	CMR	الكاميرون
SLE	سيراليون	BEN	بنين	COG	الكونغو
OMN	عمان	BWA	بوتسوانا	KWT	الكويت
MUS	موريشيوس	KEN	كينيا	GHA	غانا
MOZ	موزمبيق	LAO	لاوس	GUY	غويانا
BUR	ميانمار	LBN	لبنان	GIN	غينيا
NPL	نيبال	LBY	ليبيا	FRA	فرنسا

يتبع

تابع جدول رقم (٣ - ١)

الرمز	البلد	الرمز	البلد	الرمز	البلد
NGA	نيجيريا	LBR	ليبيريا	VEN	فنزويلا
NIC	نيكاراغوا	LSO	ليسوتو	FIN	فنلندا
NZL	نيوزيلندا	MWI	مالاوي	VNM	فيتنام
HTI	هايتي	MLI	مالي	KHM	كمبوتشيا
HND	هندوراس	MYS	ماليزيا	CAN	كندا
NLD	هولندا	MDG	مدغشقر	KOR	كوريا
HKG	هونغ كونغ	EGY	مصر	CRI	كوستاريكا
YUG	يوغوسلافيا	MRT	موريتانيا	COL	كولومبيا

جدول (٣ - ٢)

قائمة بالمتغيرات المتضمنة في التحليل،
ورموزها، ومصادر بياناتها

م	الرمز	المتغير	المصدر
١	التغذية السرعات الحرارية	متوسط الامداد من السرعات الحرارية كنسبة من الاحتياج اليومي (بالمئة)	SWC
٢	البروتين	متوسط الامداد اليومي من البروتين، غرام للفرد (١٩٨٥)	SID
٣	معدنة الحبوب	معدنة الحبوب، ألف طن متري (٨٥ - ١٩٨٦)	WDI
٤	الصحة وفيات الرضع	معدل وفيات الرضع، عدد الوفيات الأقل من سنة في العمر لكل ألف مولود حي (١٩٨٥)	SID
٥	وفيات الأطفال	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر: عدد وفيات الأطفال الأقل من ٥ سنوات لكل ألف مولود حي في العام (١٩٨٨)	SWC
٦	توقع الحياة	توقع الحياة عند الميلاد: عدد السنوات المتوقع أن يحياها المولود في المتوسط بافتراض استمرار معدلات الوفاة حسب العمر، بالسنوات (١٩٨٥)	SID
٧	نقص وزن المولود	نسبة المواليد الذين يزنون أقل من ٢٥٠٠ غرام (١٩٨٤)، (بالمئة)	WDI

يتبع

تابع جدول رقم (٣ - ٢)

م	الرمز	المتغير	المصدر
٨	مياه الشرب	نسبة السكان الذين يتوفر لهم مياه الشرب النقية (بالمئة)، (٨٥ - ١٩٨٧)	
٩	إنفاق الصحة للنتائج	الإنفاق على الصحة كنسبة من الناتج القومي الإجمالي (بالمئة)، (١٩٨٦)	HDR
١٠	التعليم نسبة التعلم (ذ)	نسبة الذكور (١٥ سنة فأكثر) القادرين على القراءة والكتابة (بالمئة)	SWC
١١	نسبة التعلم (إ)	نسبة الإناث (١٥ سنة فأكثر) القادرات على القراءة والكتابة (بالمئة)	SWC
١٢	نسبة الاستيعاب (إ - ذ)	عدد الذكور المتحققين بالتعليم الابتدائي كنسبة من الفئة العمرية المفترضة (٦ - ١١)، (بالمئة)، (١٩٨٥)	WDI
١٣	نسبة الاستيعاب (إ - إ)	عدد الإناث المتحقات بالتعليم الابتدائي كنسبة من الفئة العمرية المفترضة (٦ - ١١)، (بالمئة)، (١٩٨٥)	WDI
١٤	معدل التسرب	نسبة المتحققين بالسنة الأولى من التعليم الابتدائي ولم يكملوا هذه المرحلة بنجاح في الوقت المناسب (بالمئة)، (٨٥ - ١٩٨٧)	HDR
١٥	التلاميذ / المدرسين (إ)	نسبة التلاميذ للمدرسين في التعليم الابتدائي (بالمئة)، (١٩٨٥)	SID
١٦	نسبة الاستيعاب (ث - ذ)	عدد الذكور المتحققين بالتعليم الثانوي كنسبة من الفئة العمرية المفترضة (١٢ - ١٧)، (بالمئة)، (١٩٨٥)	WDI
١٧	نسبة الاستيعاب (ث - إ)	عدد الإناث المتحقات بالتعليم الثانوي كنسبة من الفئة العمرية المفترضة (١٢ - ١٧)، (بالمئة)، (١٩٨٥)	WDI
١٨	التلاميذ / المدرسين (ث)	نسبة التلاميذ للمدرسين في التعليم الثانوي (بالمئة)، (١٩٨٥)	SID
١٩	إنفاق التعليم للنتائج	الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج القومي الإجمالي (بالمئة)، (١٩٨٦)	HDR
٢٠	الإنفاق العسكري/ التعليم والصحة	الإنفاق العسكري كنسبة من الإنفاق على التعليم والصحة (بالمئة)، (١٩٨٦)	HDR
٢١	الاتصالات أجهزة المذياع	عدد أجهزة المذياع لكل ألف من السكان (٨٦ - ١٩٨٧)	SWC
٢٢	أجهزة التلفزة	عدد أجهزة التلفزة لكل ألف من السكان (٨٦ - ١٩٨٧)	SWC

يتبع

تابع جدول رقم (٣ - ٢)

٢	الرمز	المتغير	المصدر
٢٣	مشاركة النساء عمل النساء	نسبة النساء في قوة العمل (بالمئة)، (١٩٨٥)	SID
٢٤	الحياة السياسية تغيرات الحكومة	البعد عن سلمية ودستورية تغير الحكومة (٦٢ - ١٩٨٩): رتبت الدول حسب مؤشر يتراوح قيمته بين ١ و ٢٠، وذلك بالاعتماد على الأوضاع المشاهدة في الفترة ما بين عامي ١٩٦٢ و ١٩٨٩. وكلما كانت تغيرات الحكومة سلمية ودستورية، كلما اقتربت الدول المعنية من الحد الأدنى للمؤشر. وعلى العكس، تقع الدول التي شهدت تغيرات دموية وغير دستورية بالقرب من الحد الأعلى للمؤشر. وقد أعطيت الدول الشيوعية ذات الحكم الشمولي الرتبة ١٠ على المؤشر، وكذلك الدول التي خضعت لحكم الحزب الواحد فترة طويلة.	PCC
٢٥	الحريات السياسية	تقييد حقوق المشاركة السياسية (٧٣ - ١٩٨٧): اعتماداً على بيانات وفرها «بيت الحرية» (Freedom House). ولقد صنفت الدول من خلال مقارنتها ببعضها البعض، وليس من خلالها قياسها على معايير مطلقة. ويعرف «بيت الحرية» الحقوق والحريات السياسية بأنها «الحق في المشاركة، بصورة غير شكلية، في العملية السياسية».	PCC
٢٦	الحريات المدنية	وقد استخدم في تحديد قيمة هذا المؤشر، والتي تتراوح قيمته بين ١ و ١٠، مؤشرات فرعية عديدة منها وجود انتخابات غير صورية، وقوانين انتخابية عادلة، وأحزاب متعددة، ومعارضة فعالة، والتحرر من التحكم الخارجي أو العسكري. وكلما اتجهت قيمة المؤشر نحو رقم ١٠، كلما كان البلد يعاني من تدهور في مدى توافر الحريات السياسية.	PCC
		التضييق على الحريات الشخصية (٧٣ - ١٩٨٧): اعتماداً على بيانات وفرها «بيت الحرية». ويعرف الحقوق المدنية بأنها «الحق في التعبير، وفي التنظيم والتظاهر، إلى جانب حرية العقيدة والتعلم والسفر وغيرها من الحريات الشخصية». وقد استخدم في تحديد قيمة هذا المؤشر، والتي تتراوح بين ١ و ١٠، مؤشرات فرعية عديدة منها التحرر من الرقابة السياسية والترهيب والحبس، وحرية التحدث	PCC

يتبع

تابع جدول رقم (٣ - ٢)

٢	الرمز	المتغير	المصدر
٢٧	العنف المجتمعي	والتجمع والتنظيم والعقيدة، والتحرر من الفساد الحكومي ومن التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية الشديدة. وكلما اتجهت قيمة المؤشر نحو رقم ١٠، كلما عانى مواطنو البلد المعني من قيود على الحريات المدنية.	PCC
٢٨	إحباط الشباب	إنتشار النزاعات العرقية والدينية (٧٥ - ١٩٨٨): يعتمد هذا المؤشر على تقارير حقوق الإنسان التي أصدرتها وزارة الخارجية الأمريكية. ويتناول المؤشر درجة إنتشار النزاعات العرقية والدينية داخل البلد الواحد. ومع ارتفاع قيمة المؤشر ترتفع درجة النزاعات التي عانى منها البلد المعني. الفجوة بين توقعات الحصول على عمل والفرص الاقتصادية (٦٥ - ١٩٨٥): باستثناء المسوح المتقدمة، لا توجد وسائل مناسبة لقياس حجم الفجوة بين توقعات التقدم السياسي والاقتصادي من ناحية (من خلال التقدم في مجال التعليم والمواصلات، وأوضاع الثروة والفقر في المناطق الريفية) وبين المستوى المعيشي والفرص الاقتصادية القائمة من ناحية أخرى. وتعد تلك الفجوة أهم مسبب للاضطرابات السياسية، خاصة من خلال تحول شباب الحضر الحاصل على بعض التعليم إلى متطرفين، يساراً أو يميناً. ويسمى المؤشر لقياس الفجوة بين توقعات الحصول على عمل منتج من الخريجين الجدد من ناحية وبين الفرص الاقتصادية المتاحة من ناحية أخرى. وقد تم ذلك من خلال مقارنة النسبة المئوية للتغير في معدلات الالتحاق بالتعليم بمعدلات نمو الناتج الفردي. ففي الدول التي تقترب من الحد الأدنى للمؤشر، تزايدت نسبة الملتحقين بالتعليم الثانوي بشكل معتدل بينما تضاعف الدخل بين ١٠ و ٢٠ مرة. أما الدول التي تقترب من الحد الأعلى من المؤشر، حيث تصل درجة عدم الرضا إلى أعلى مستوى، تزايدت أعداد الملتحقين بالتعليم الثانوي ما بين ٧ و ١٤ مثلاً، بينما تضاعف الدخل الفردي بأقل من خمس مرات.	PCC
٢٩	إستهلاك الطاقة إستهلاك الطاقة	إستهلاك الطاقة الأولية التجارية (فحم، ليغنيت، نفط غاز طبيعي، نووية، مائية، حرارية) في العام للفرد، كغم مكافئ نفط (١٩٨٥).	SID

يتبع

تابع جدول رقم (٣ - ٢)

م	الرمز	المتغير	المصدر
٣٠	الناتج للفرد الناتج للفرد	الناتج للفرد، دولار (١٩٨٦)، بعد تحويل البيانات الخاصة بالناتج القومي الإجمالي معبراً عنها بالعملة القومية المختلفة إلى دولار الولايات المتحدة، وذلك باستخدام معامل «أطلس البنك الدولي» للتحويل وهو متوسط سعر الصرف لعام ١٩٨٦ وأسعار الصرف للعملة السابقتين بعد تعديلها بسبب الفروق في التضخم النسبي بين كل بلد والولايات المتحدة.	WDI

المصادر: HDR = United Nations Development Programme (UNDP), *Human Development Report, 1990* (New York: Oxford University Press, 1990).

PPC = Population Crisis Committee, *Population Pressures: Threat to Democracy* (Washington, D.C.: The Committee, 1989).

SID = World Bank, *Social Indicators of Development, 1989* (Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press, 1990).

SWC = UNICEF, *The State of World Children, 1990* (New York: UNICEF, 1990).

WDI = World Bank, *World Development Report, 1988* (New York: Oxford University Press, 1988).

جدول رقم (٣ - ٣)
معاملات المكونتين الأساسيتين الأولى والثانية

المعاملات (في الألف)		المتغير
المكونة الأولى	المكونة الثانية	
٥٥	٢٩ -	التغذية
٥٦	٢٤	السعرات الحرارية
٣ -	٢٣	البروتين
		معدنة الحبوب
٥٦	٨٨	الصحة
٥٥ -	٩٢	وفيات الرضع
٥٨	٧ -	وفيات الأطفال
٤ -	١٢٥	توقع الحياة
٥٥	٥٧	نقص وزن المولود
٥٧	٤٤	مياه الشرب
		إنفاق الصحة للناتج
٥٤	٨ -	التعليم
٥٦	٣٦ -	نسبة التعلم (ذ)
١٢	١٦ -	نسبة التعلم (إ)
٣٥	١٥١ -	نسبة الإستهباب (إبتدائي - ذ)
٤٩ -	٤	نسبة الإستهباب (إبتدائي - إ)
٤٣ -	٤٥	معدل التسرب
٥٧	٣٢	التلاميذ / المدرسين (إبتدائي)
٦	٢٦	نسبة الإستهباب (ثانوي - ذ)
٣٩	٣٩	نسبة الإستهباب (ثانوي - إ)
٣٨	٨٥	التلاميذ / المدرسين (ثانوي)
٣٤ -	٨٥ -	إنفاق التعليم للناتج
		الإنفاق العسكري / التعليم والصحة
٥٣	٦٢	الإتصالات
٥٧	٧٣	أجهزة المذياع
		أجهزة التلفزة

يتبع

تابع جدول رقم (٣ - ٣)

المعاملات (في الألف)		المتغير
المكونة الأولى	المكونة الثانية	
٢٥	١٢٢ -	مشاركة النساء عمل النساء
٣٣ - ٢٩ - ٣٦ - ٣٣ - ٣٧ -	٨٤ - ١٥٦ - ١٥١ - ٧٢ ١ -	الحياة السياسية تغيرات الحكومة الحقوق السياسية الحقوق المدنية العنف المجتمعي إحباط الشباب
٥٦	٦٢	إستهلاك الطاقة إستهلاك الطاقة
٥٦	٨	الناتج للفرد متوسط الناتج للفرد

جدول رقم (٣ - ٤)

متوسطات المؤشرات المتضمنة في التحليل (حسب تصنيف البلدان)

المتغير	العرب	الدول الأقل نمواً	الدول المتقدمة	المتوسط العام
التغذية السعرات الحرارية البروتين معدونة الحبوب	١١٨,٠ ٧٧,٩ ٧٣٦,٥	١٠٦,٧ ٦٠,٠ ٢٣٨,٠	١٣١,٨ ١٠٠,٨ ٠,٠	١١١,٤ ٦٧,٥ ٢١٨,٩
الصحة وفيات الرضع وفيات الأطفال	٨٧,٢ ١٢٢,٧	٧١,٣ ١٠١,٤	٩,٠ ١٠,٨	٦١,٦ ٨٧,٢

يتبع

تابع جدول رقم (٣ - ٤)

المتغير	العرب	الدول الأقل نمواً	الدول المتقدمة	المتوسط العام
توقع الحياة	٥٨,٨	٦١,٦	٧٥,٦	٦٣,٨
وزن المولود	٧,٩	١٦,٢	٥,٩	١٤,١
مياه الشرب	٦٦,٠	٥٤,١	١٠٠,٠	٦٢,٢
إنفاق الصحة للنتائج	١,٣	١,٢	٥,٢	١,٩
التعليم				
نسبة التعلم (ذ)	٥٩,٢	٧٢,١	٩٩,٧	٧٦,١
نسبة التعلم (إ)	٣٤,٣	٥٠,٩	٩٩,٣	٥٨,٣
نسبة الإلتحاق (إبتدائي - ذ)	٩٣,٢	١١١,٣	١٠١,٥	١٠٩,٠
نسبة الإلتحاق (إبتدائي - إ)	٧٠,٥	٩٣,٥	١٠١,٤	٩٣,٩
معدل التسرب	٣١,٥	٣٧,٢	٣,٣	٣١,٣
التلاميذ / المدرسين (إبتدائي)	٢٩,٨	٢٨,٥	٢٠,٤	٢٧,٢
نسبة الإلتحاق (ثانوي - ذ)	٥٣,٥	٤٥,٢	٩١,٠	٥٣,١
نسبة الإلتحاق (ثانوي - إ)	٣٦,٩	٣٢,٥	٩٢,٥	٤٢,٧
التلاميذ / المدرسين (ثانوي)	٢١,٥	٢٠,٠	١٤,٧	١٩,٢
إنفاق التعليم للنتائج	٥,٥	٣,١	٥,٢	٣,٥
الإنفاق العسكري / التعليم والصحة	١٧٢,٥	١٠٥,٩	٢٥,١	٩٥,٢
الاتصالات				
أجهزة المذياع	٢٤٣,٦	١٧٤,٤	١٢٧٥,١	٣٦٠,٢
أجهزة التلفزة	٨٥,٣	٤٣,٣	٦٠٢,٨	١٣٨,٠
مشاركة النساء				
عمل النساء	١٤,٧	٣٣,٥	٣٨,١	٣٣,٥
الحياة السياسية				
تغيرات الحكومة	١٢,٧	٩,٨	١,٢	٨,٥
الحقوق السياسية	٨,٠	٦,٤	١,١	٥,٦
الحقوق المدنية	٨,١	٦,٩	١,٤	٦,٠
العنف المجتمعي	١٢,٢	١٢,٩	٦,٨	١١,٨
إحباط الشباب	٢٠,١	١٩,٩	١٦,١	١٩,٣

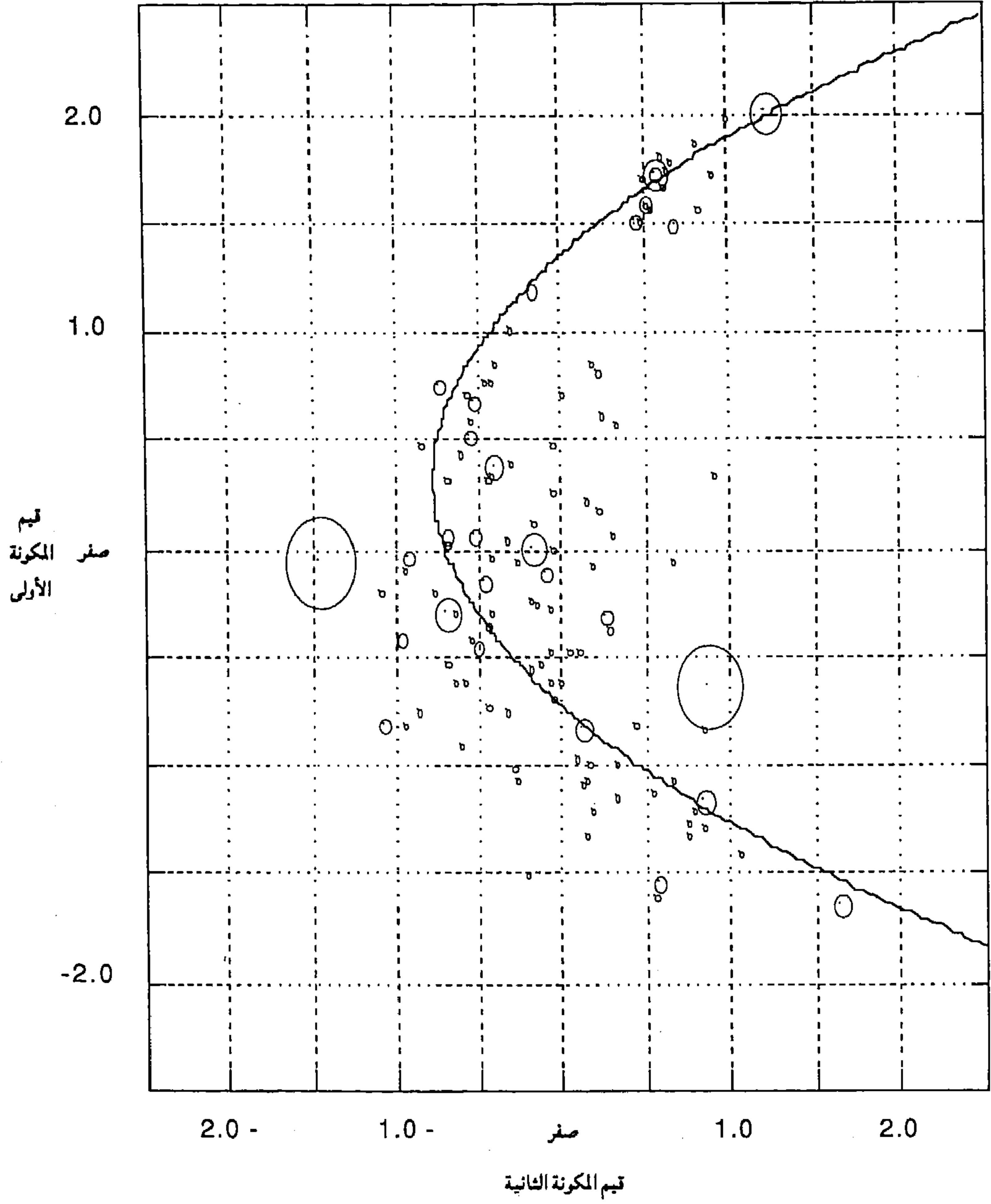
يتبع

تابع جدول رقم (٣ - ٤)

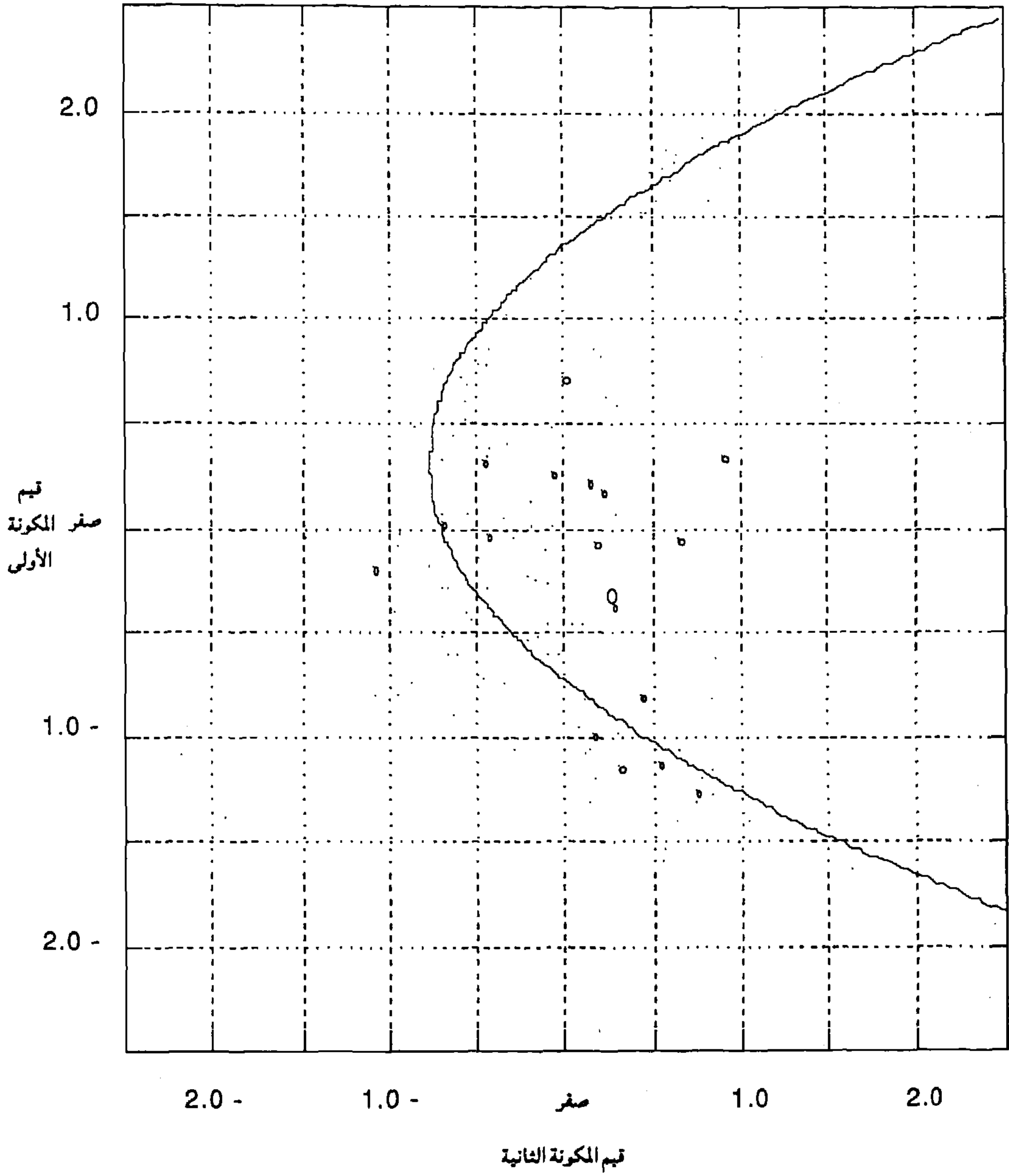
المتغير	العرب	الدول الأقل نمواً	الدول المتقدمة	المتوسط العام
إستهلاك الطاقة إستهلاك الطاقة	٧٨٧,٦	٥٠٥,٤	٤٨٥٧,٤	١٢٤٠,٣
الناتج للفرد الناتج للفرد	١٥٩٢,٠	٦٢٢,٩	١٢٩٧٨,١	٢٧١٦,٢

الأشكال

شكل رقم (٣ - ١)
مسطح نوعية الحياة في العالم
مظهراً حجم السكان



شكل رقم (٣ - ٢)
 مسطح نوعية الحياة في الوطن العربي
 مظهراً حجم السكان

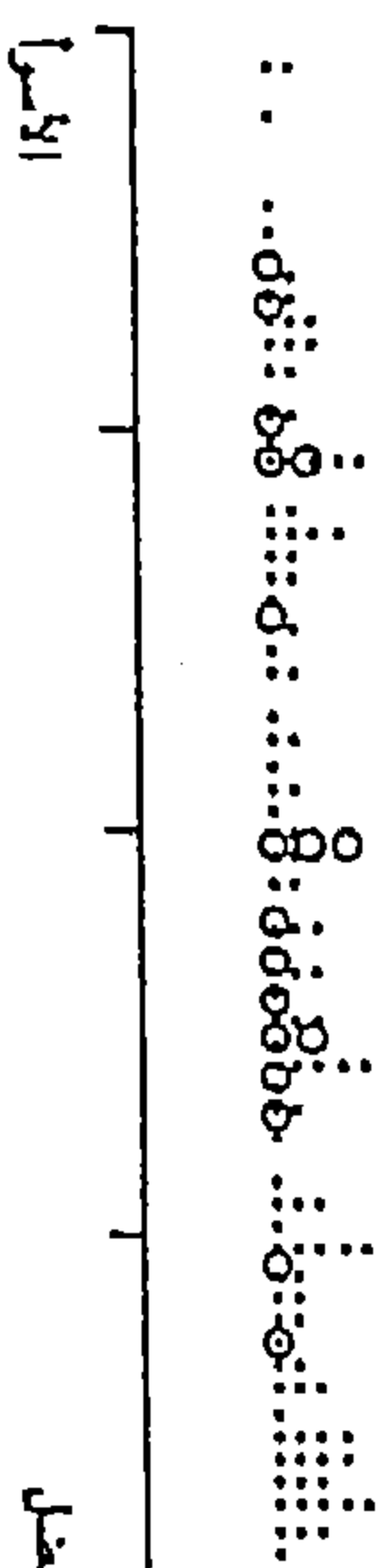


شكل رقم (٣ - ٣)

مقارنة الموقع النسبي للأقطار المربعة بباقي العالم على بعض مؤشرات نوعية الحياة

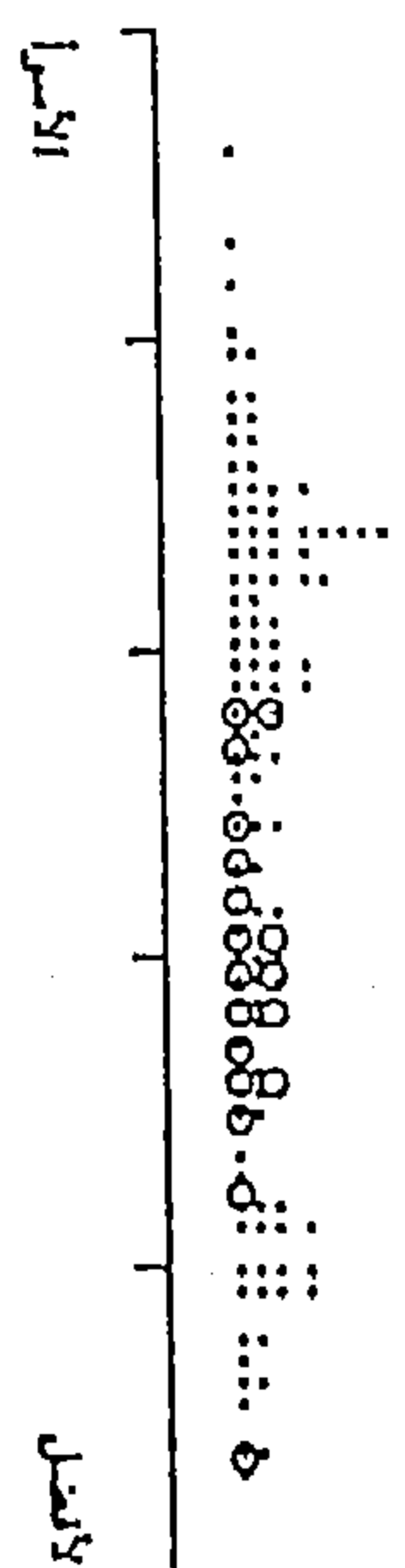
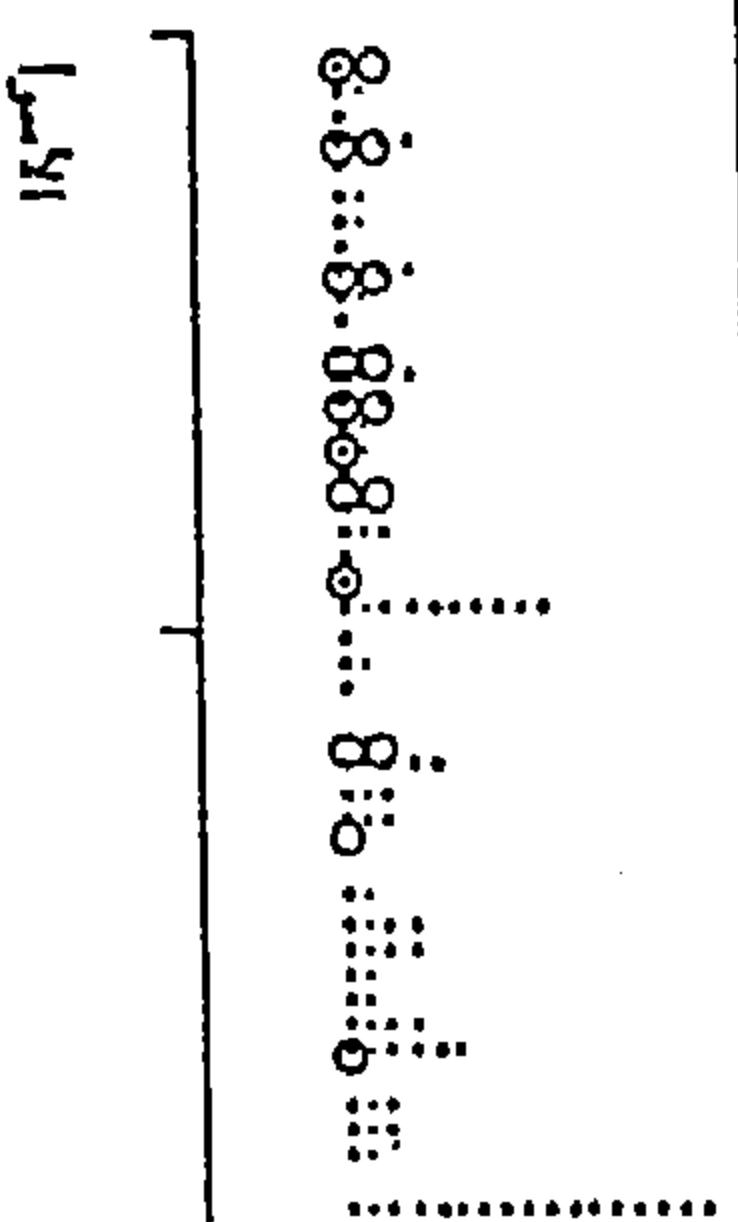
ترقع الحياة

السرعات الحرارية



نسبة التعليم (إناث)

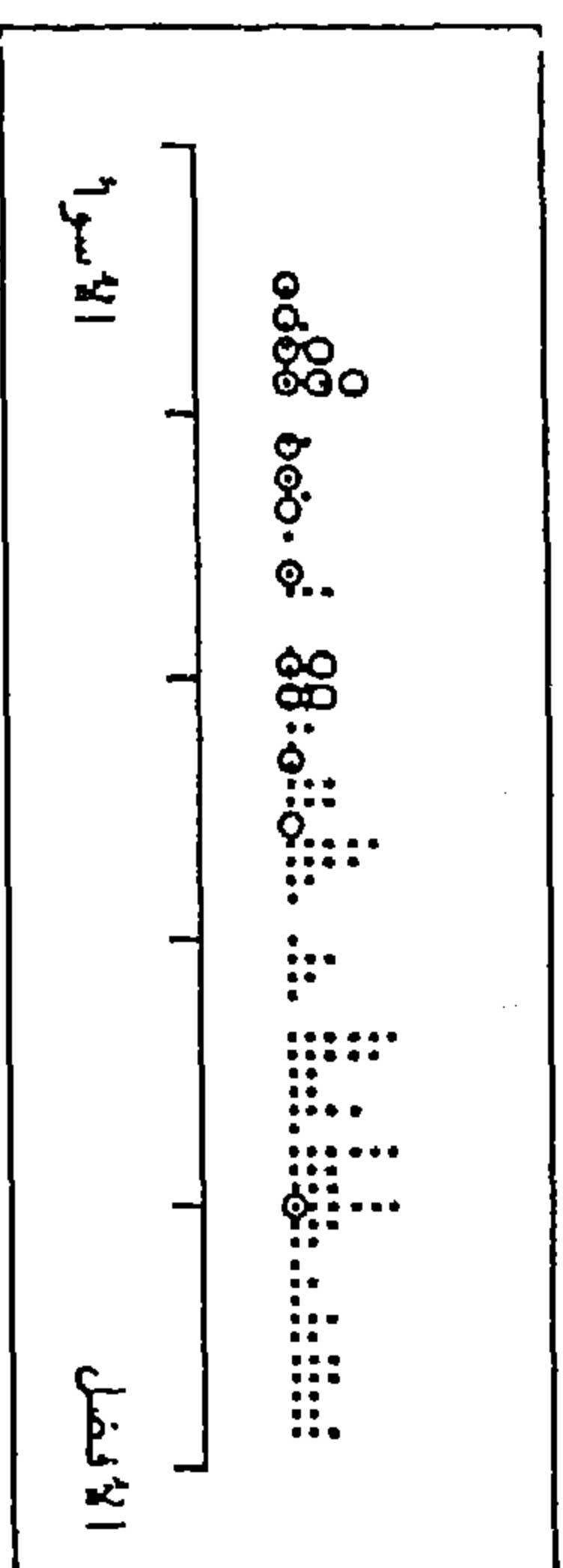
البروتين



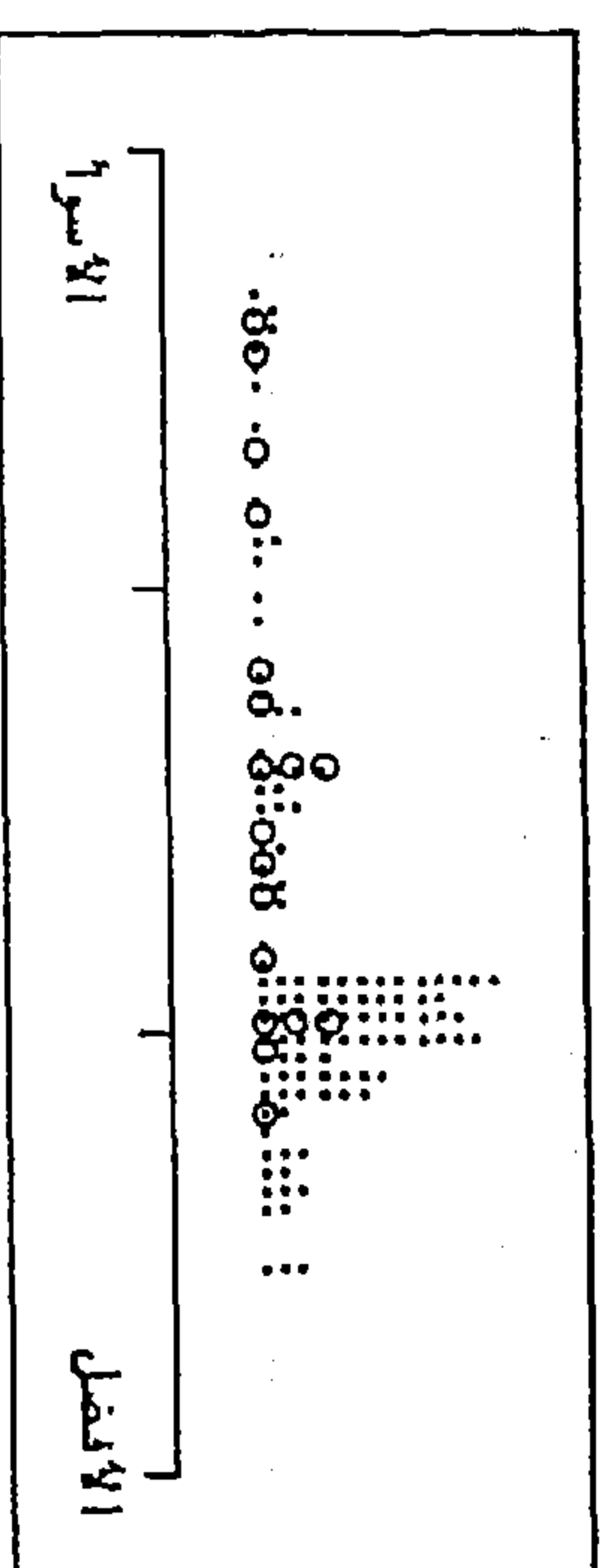
تبع

تابع شكل رقم (٣ - ٣)

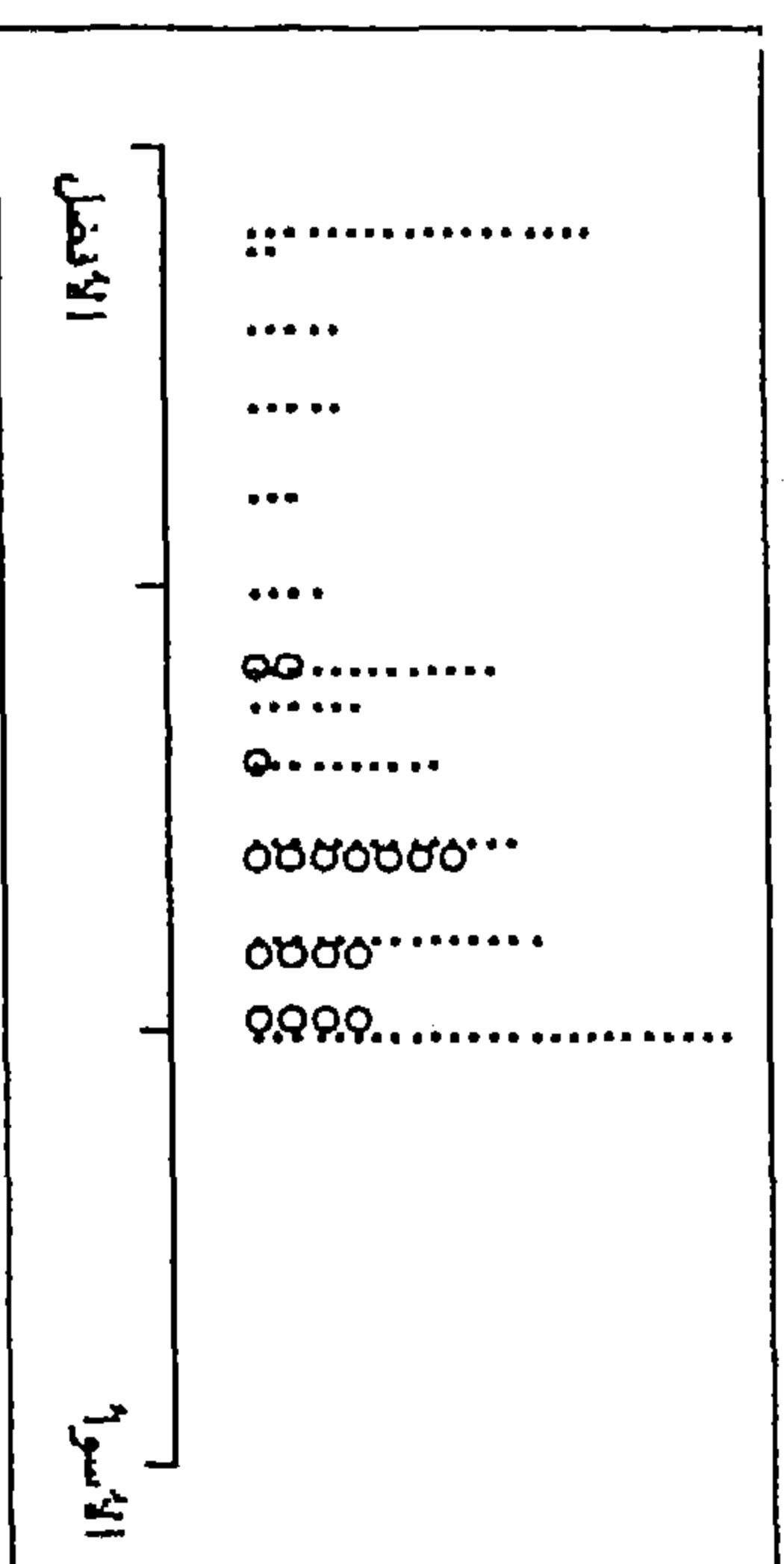
عمل النساء



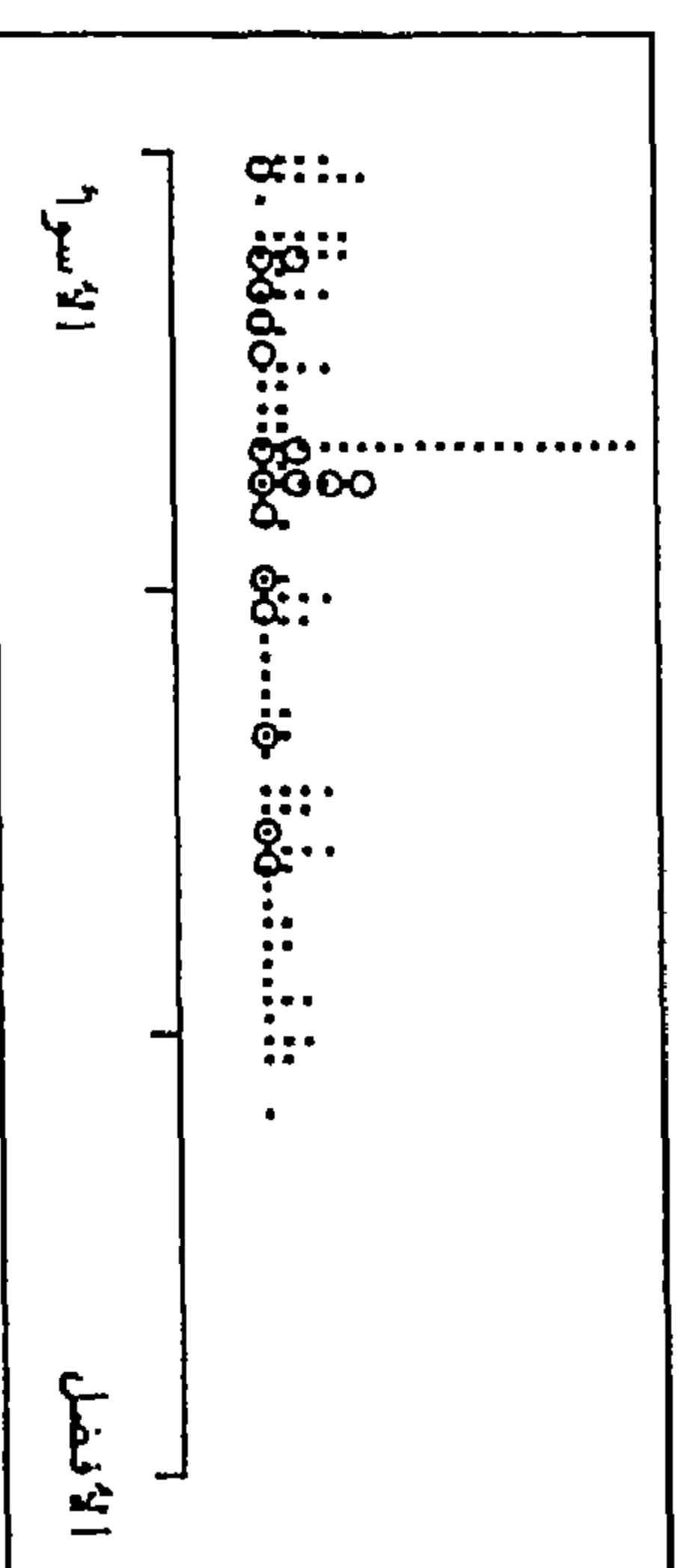
نسبة الإسهاب (ابتدائي ، إناث)



المريات السياسية



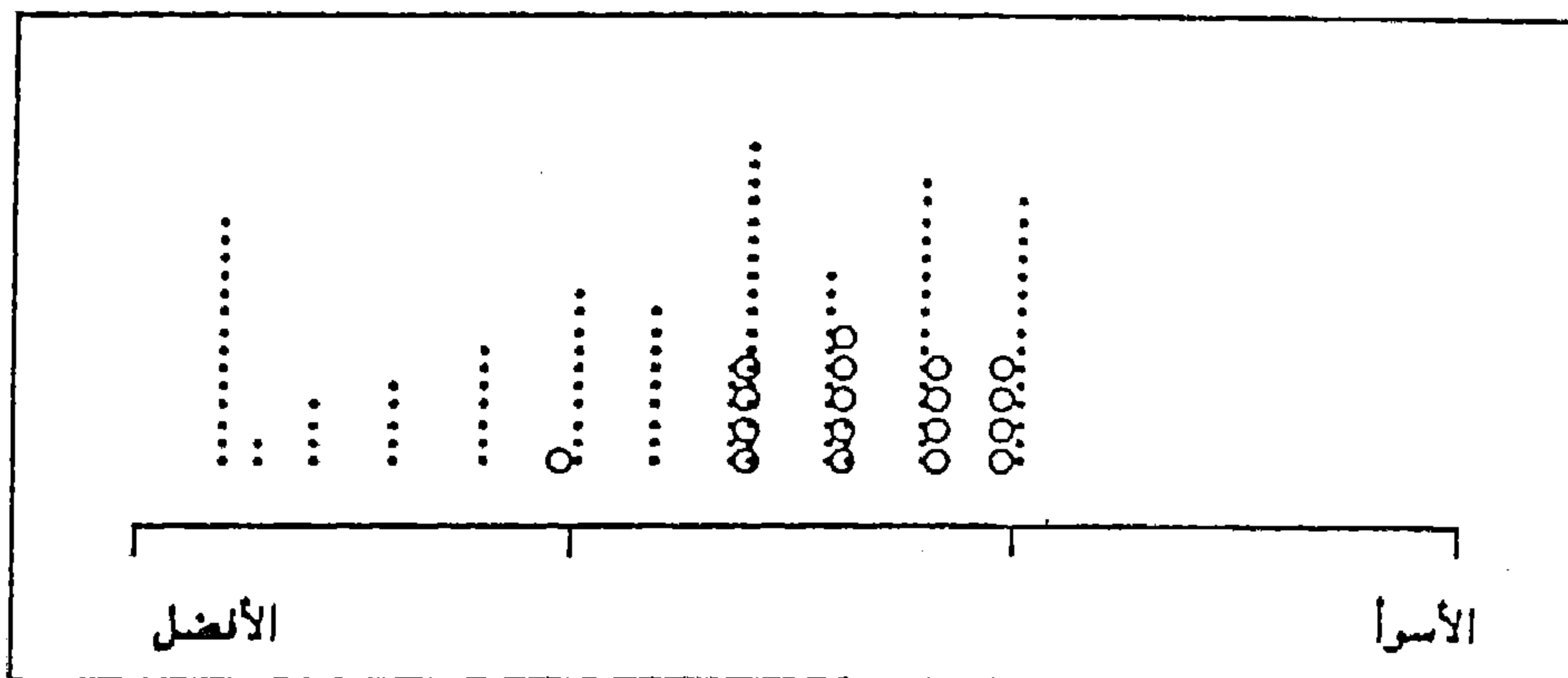
نسبة الإسهاب (ثانوي ، إناث)



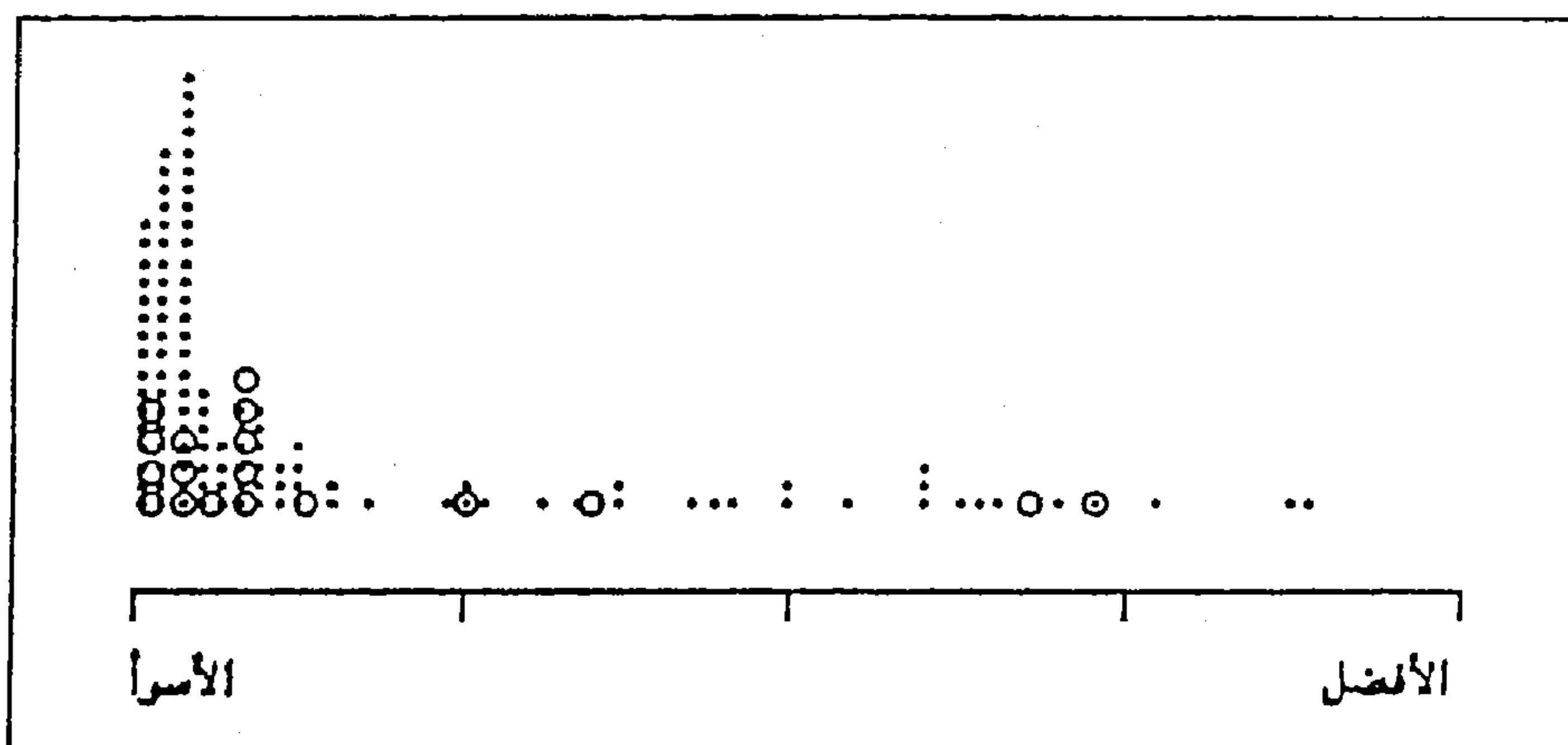
(تابع)

تابع شکل رقم (۳ - ۳)

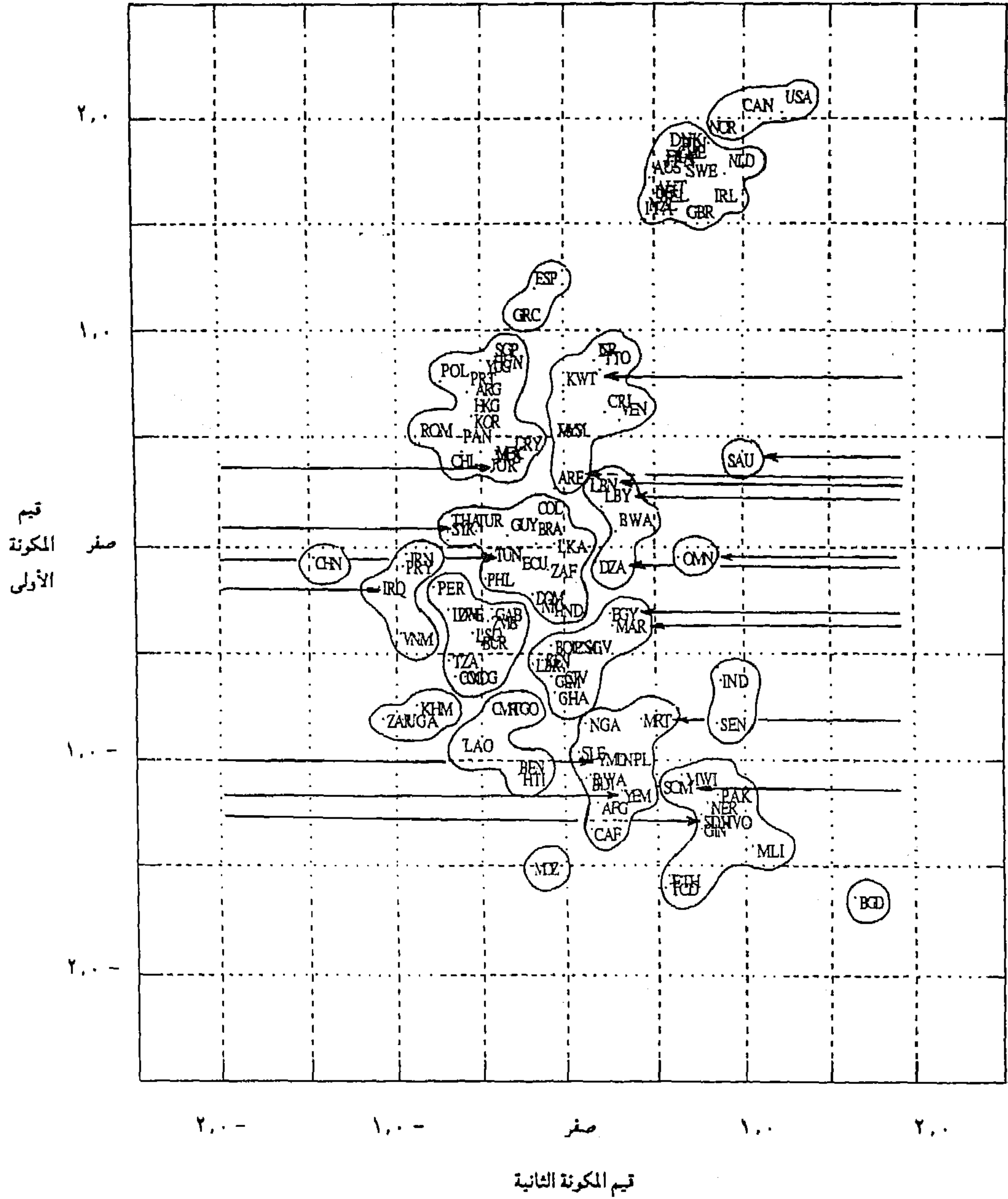
الحریات المدنیة



الناتج للفرد

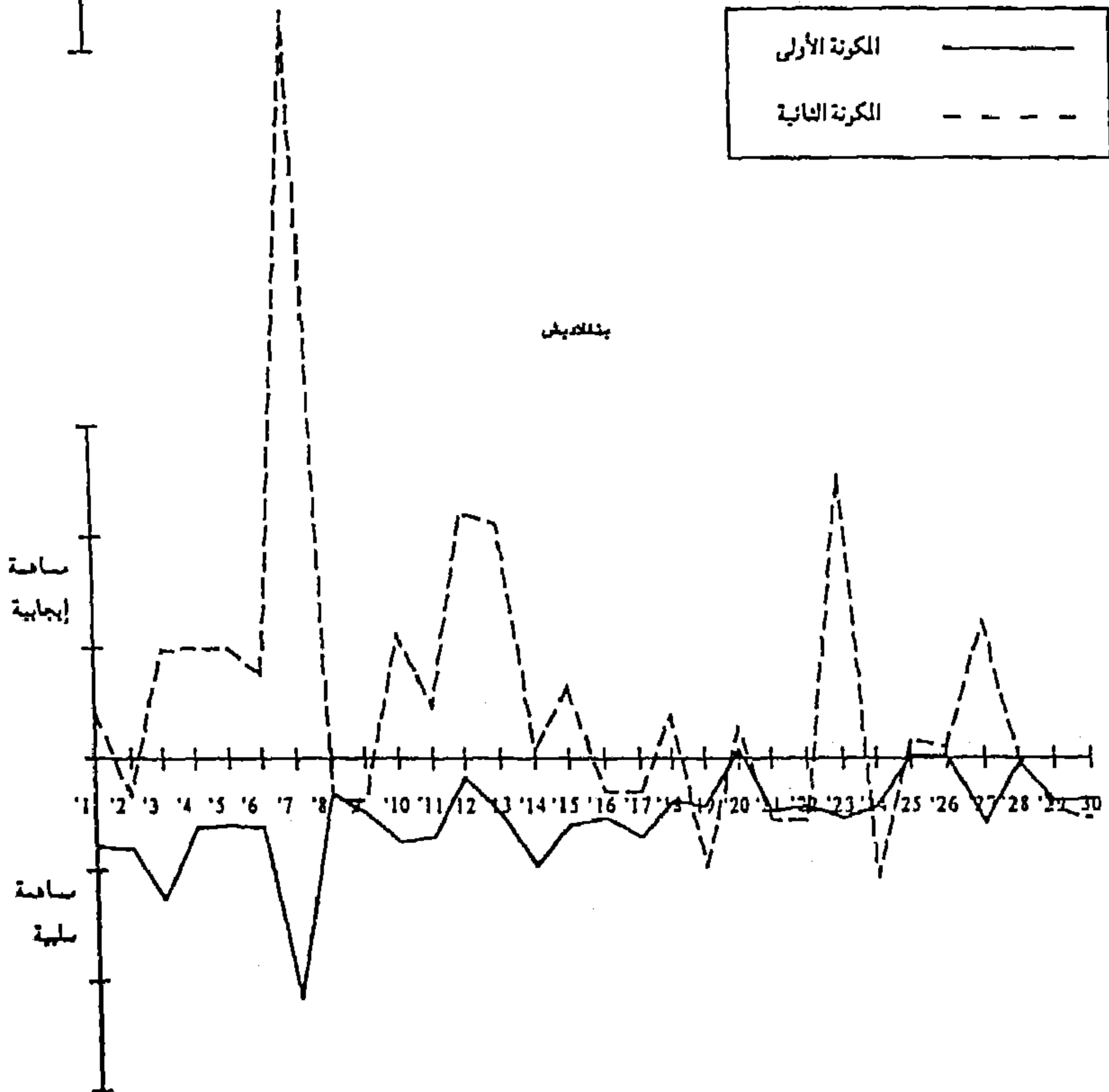
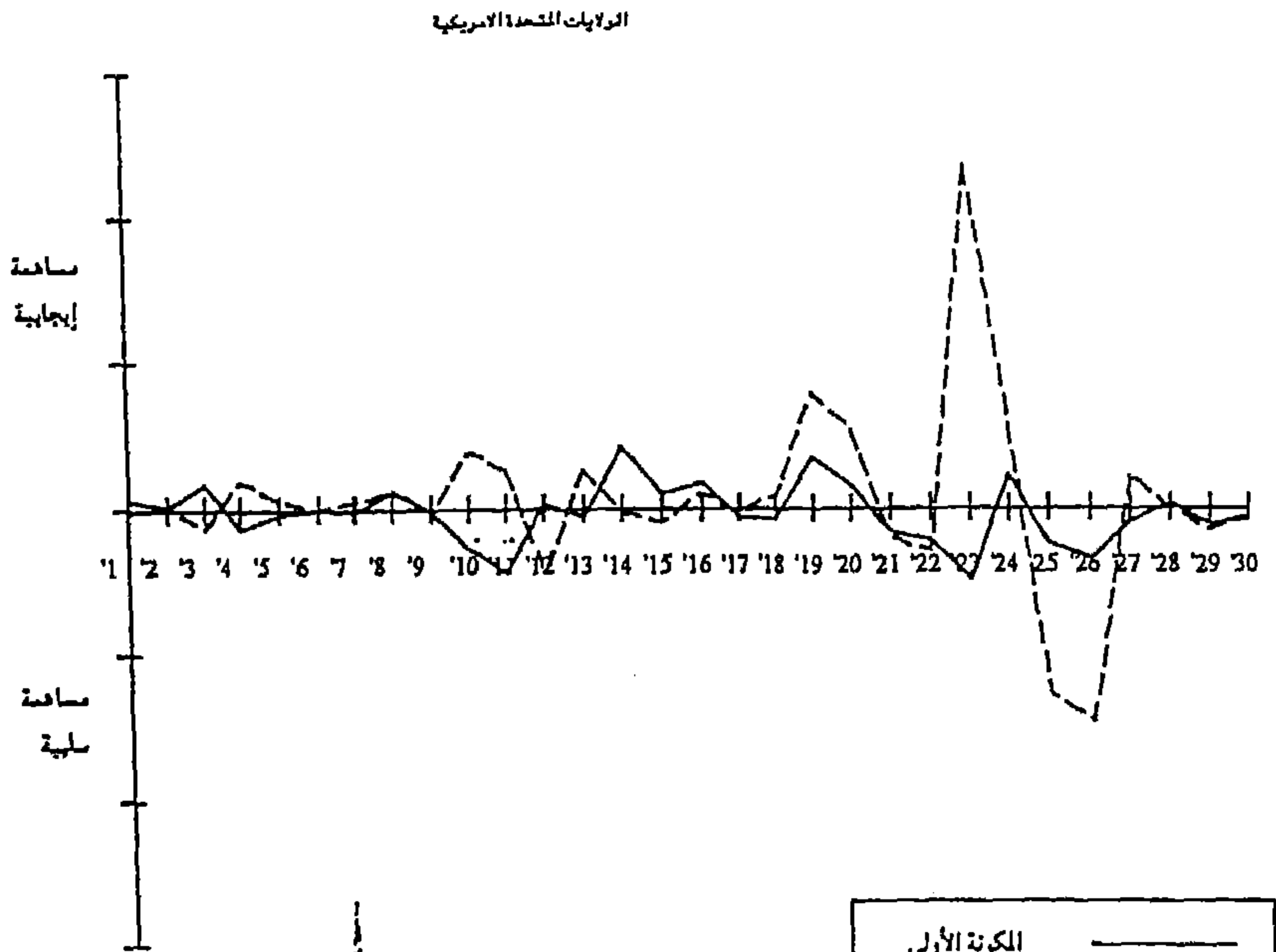


شكل رقم (٣ - ٤)
مسطح نوعية الحياة في العالم
مظهراً تجمعات البلدان

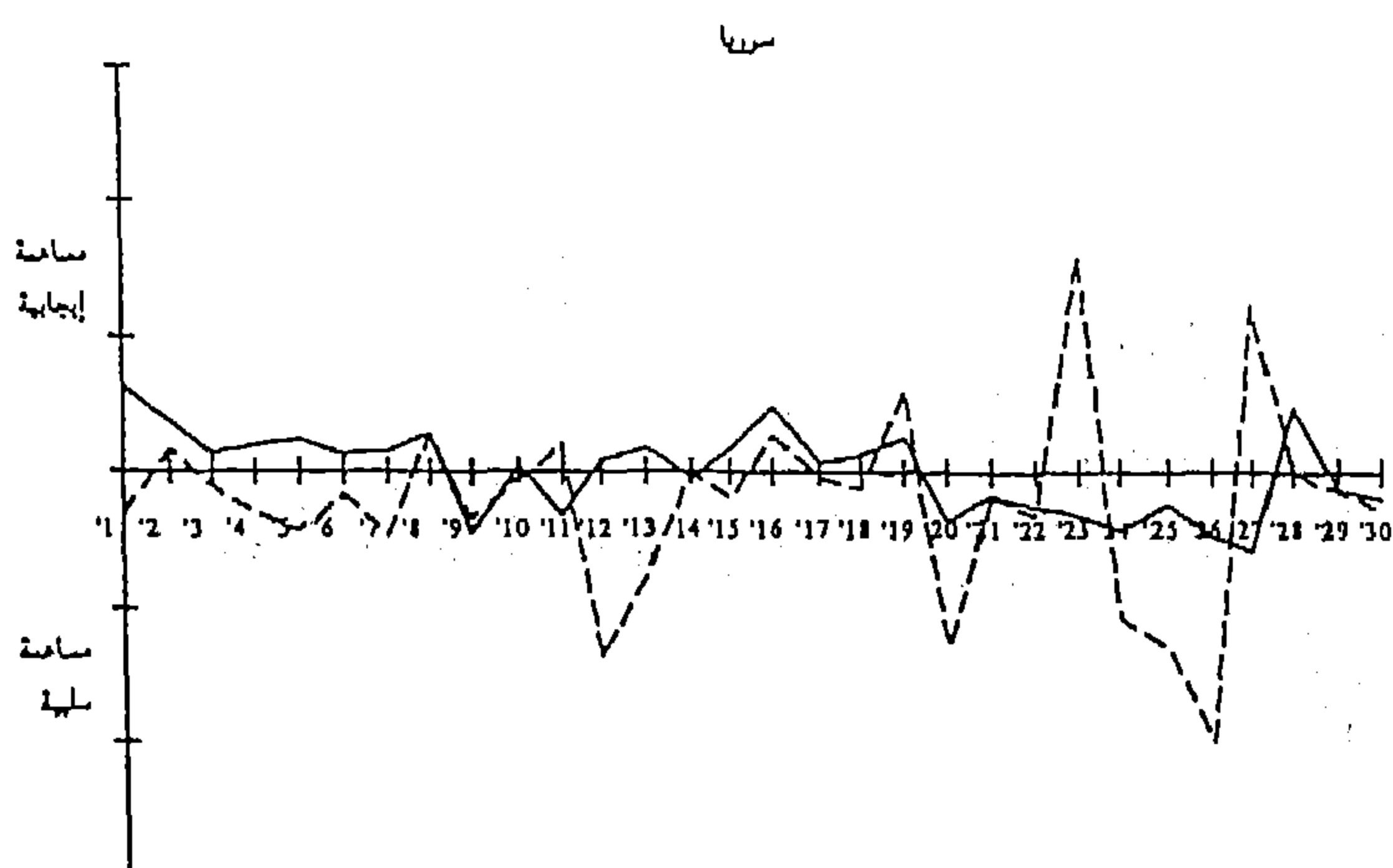
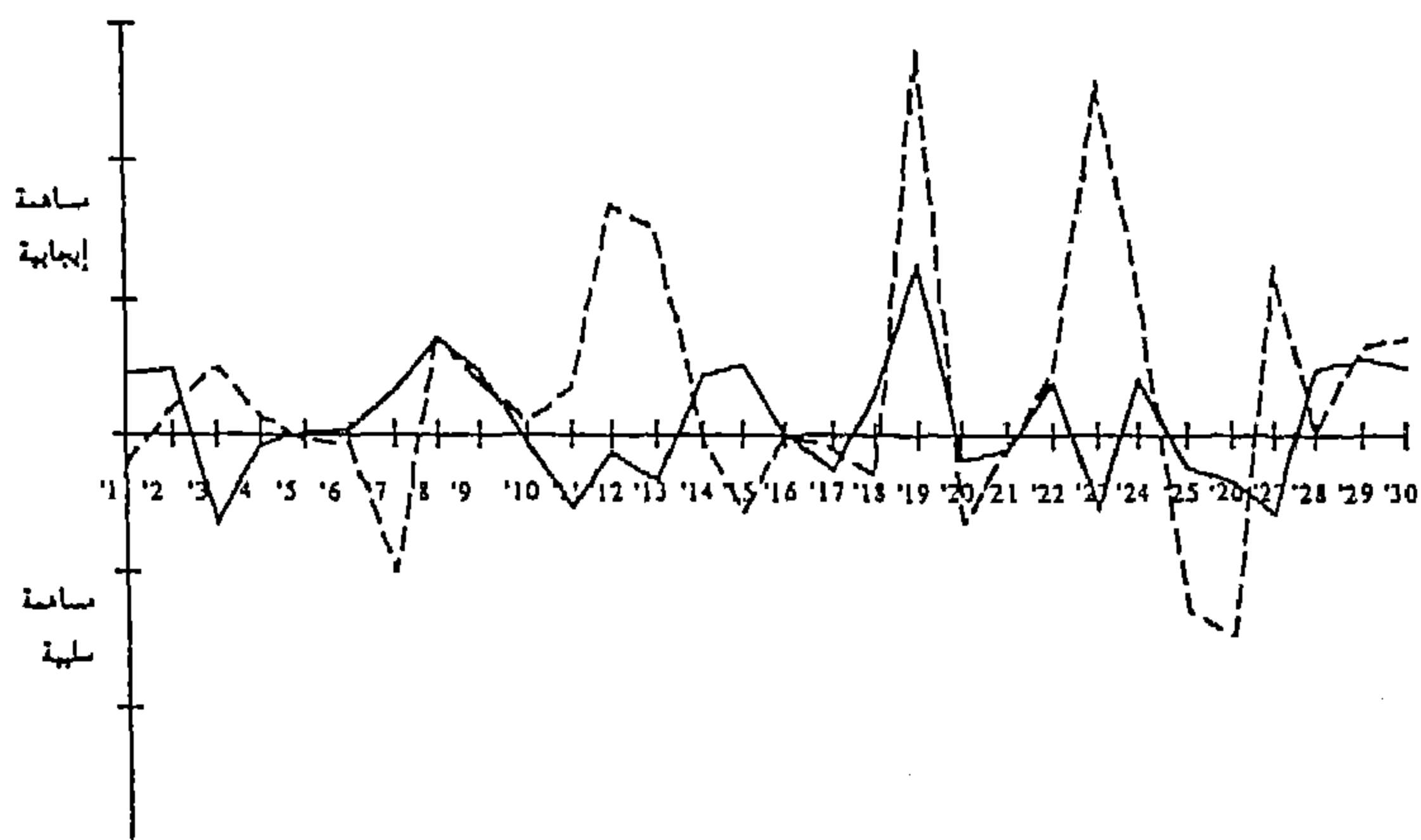
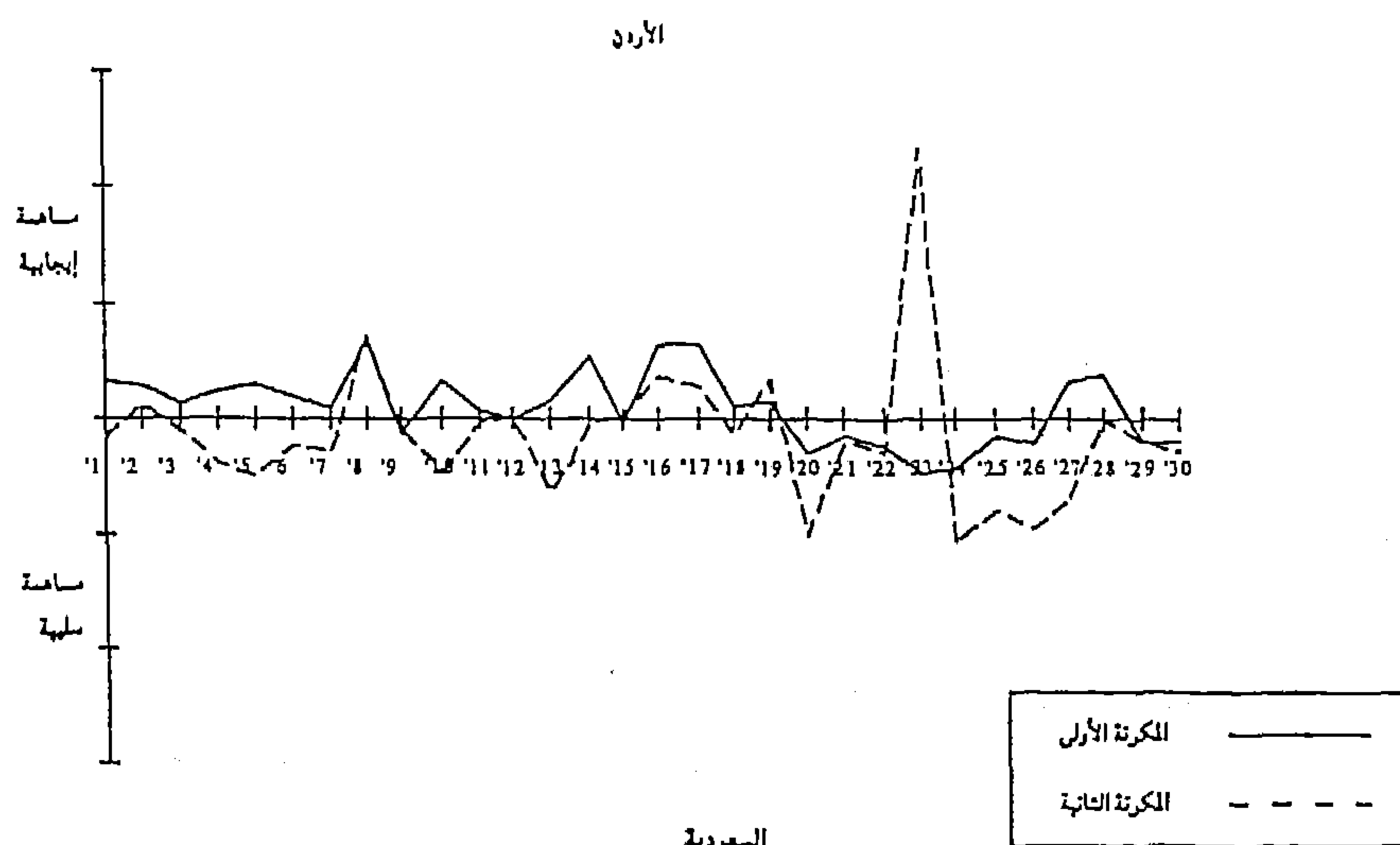


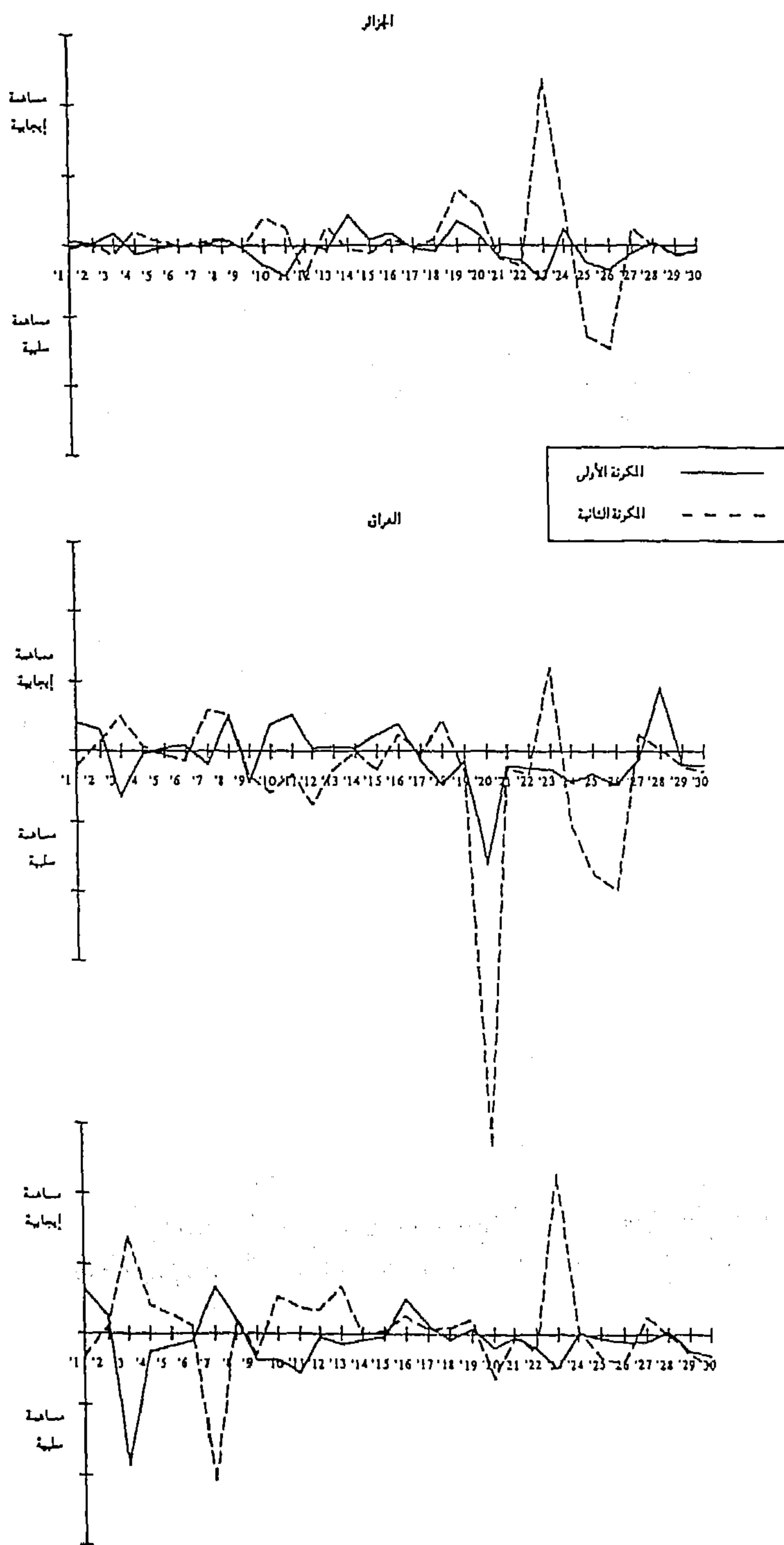
شكل رقم (٣ - ٥)

مساهمات المتغيرات الثلاثين في قيمة المكونتين الأساسيتين لقياس نوعية الحياة

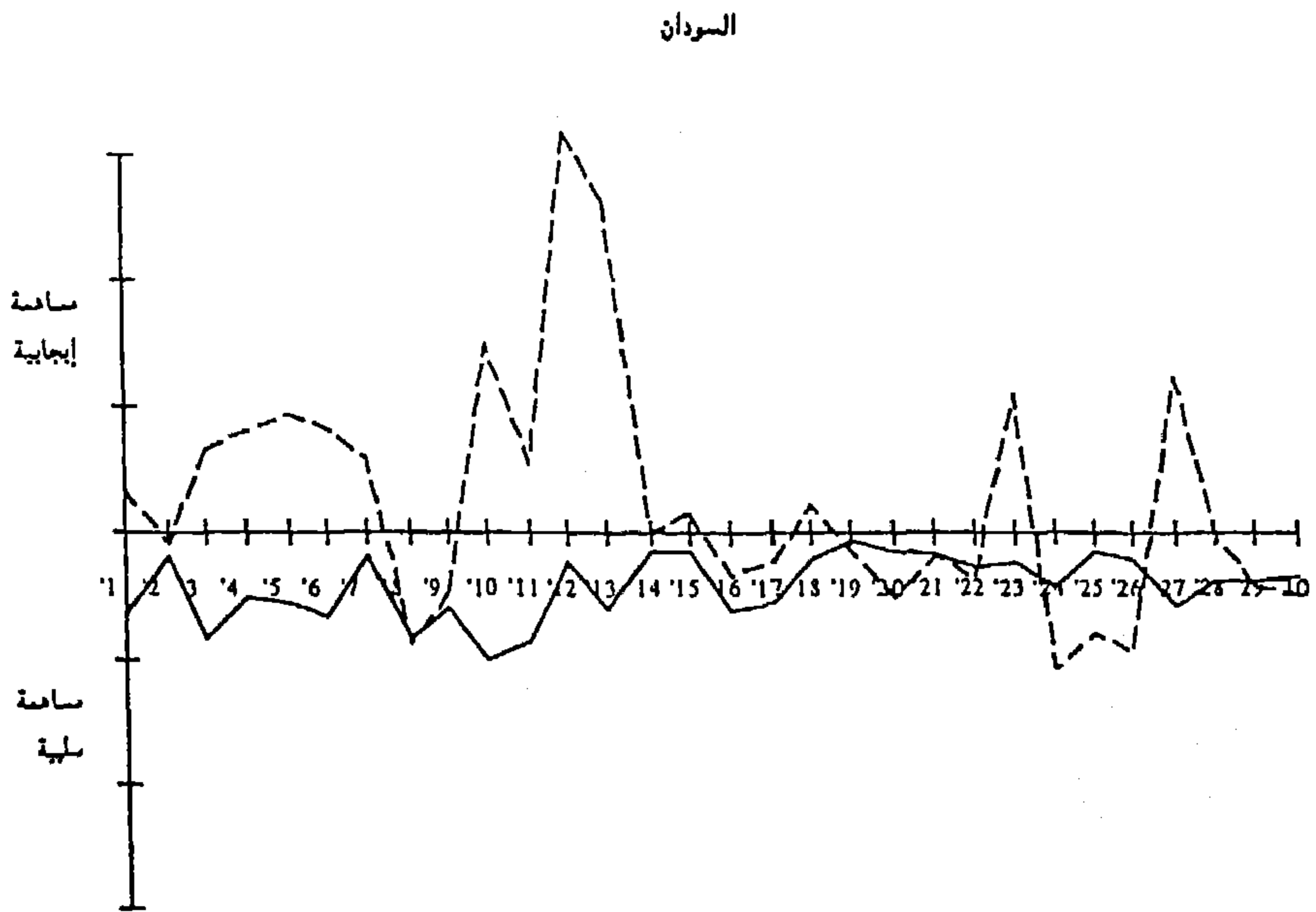
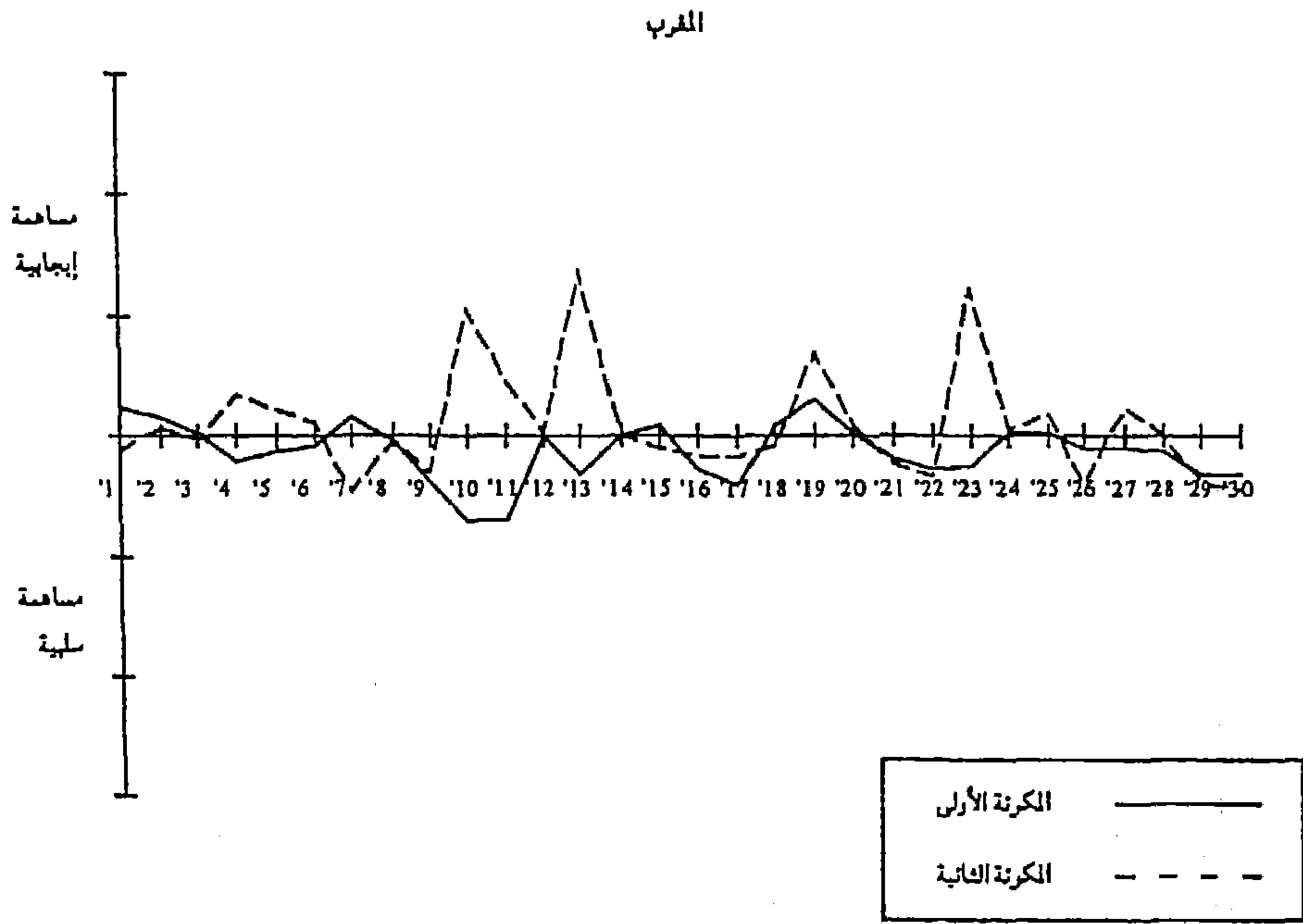


(يتبع)

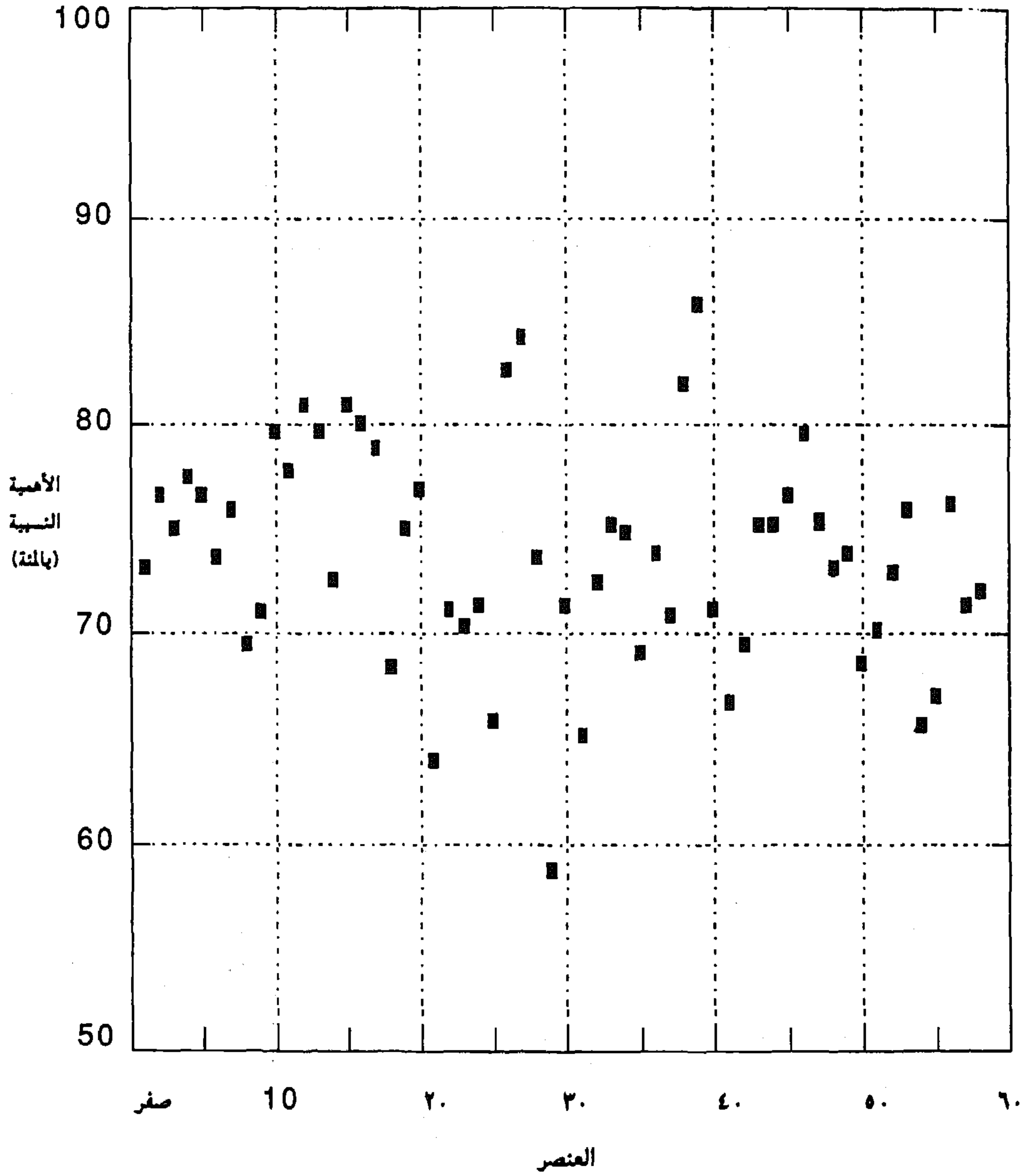




تابع شكل رقم (٣ - ٥)



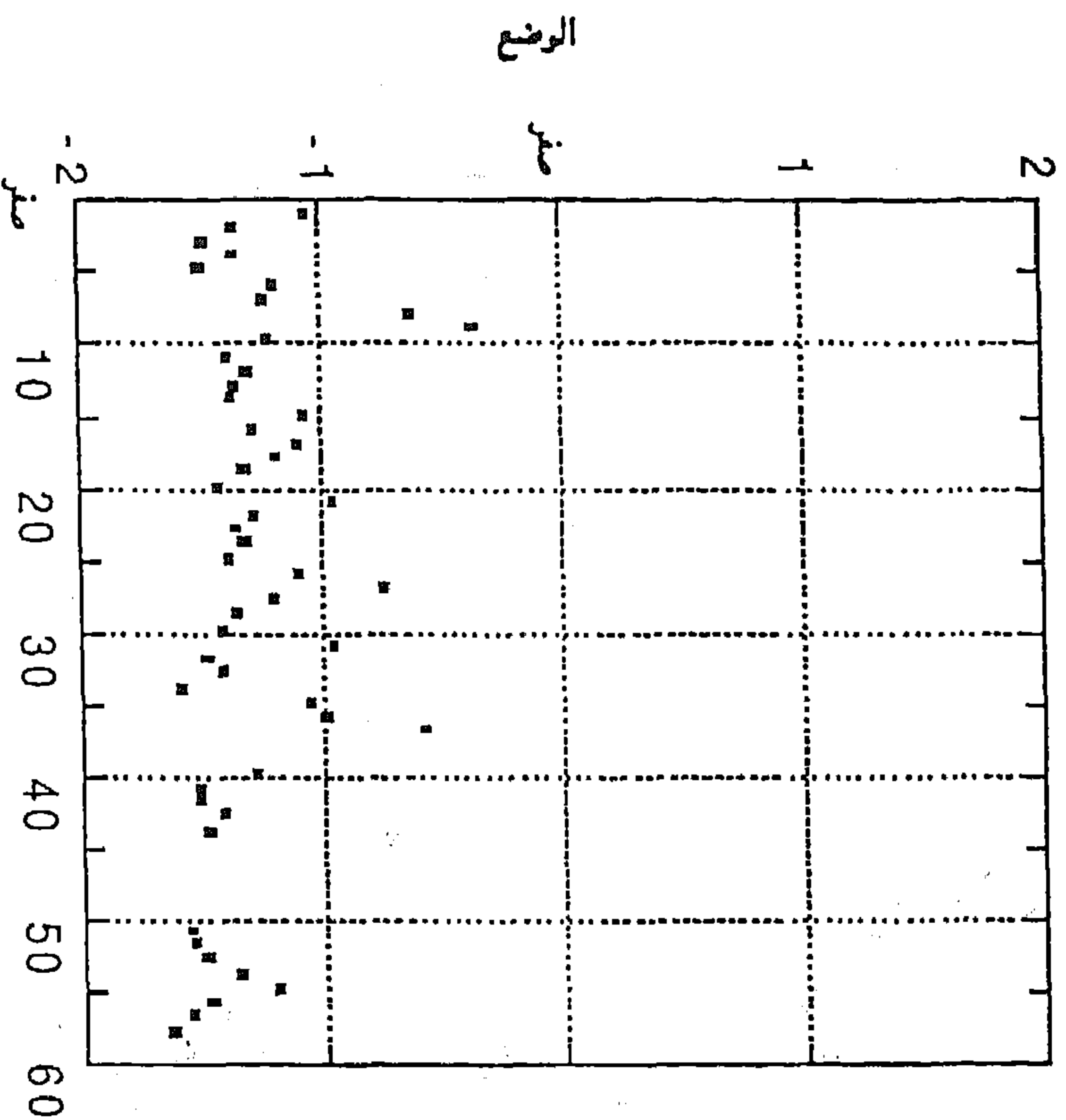
شكل رقم (٣ - ٦)
الأهمية النسبية لعناصر مفهوم حقوق الإنسان
لقياس نوعية الحياة في الوطن العربي (نسب مئوية)



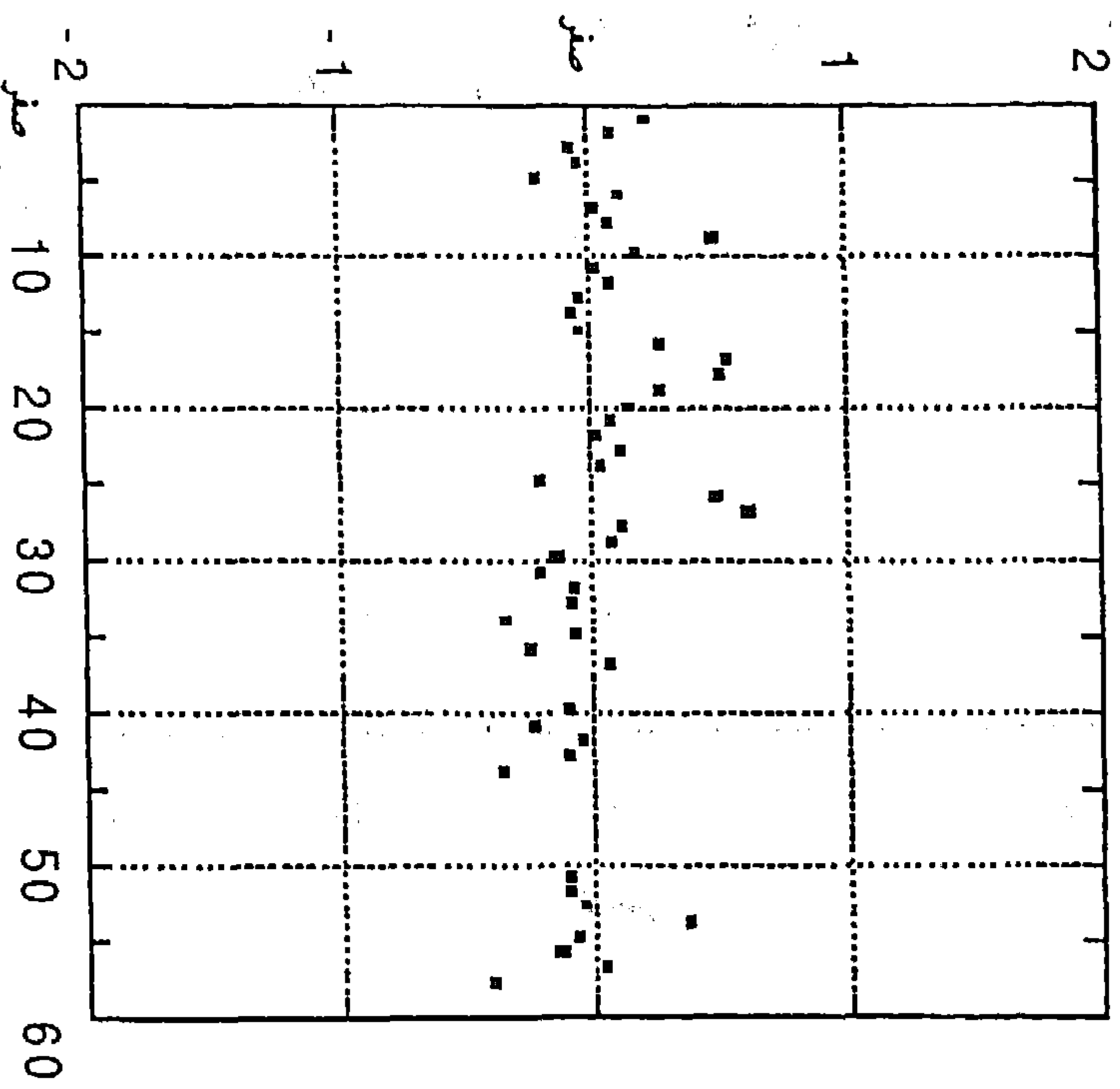
شكل رقم (٣-٧)

وضع الوطن العربي على عناصر مفهوم حقوق الإنسان
لقياس نوعية الحياة بالمقارنة إلى:

ب - الدول المصنفة

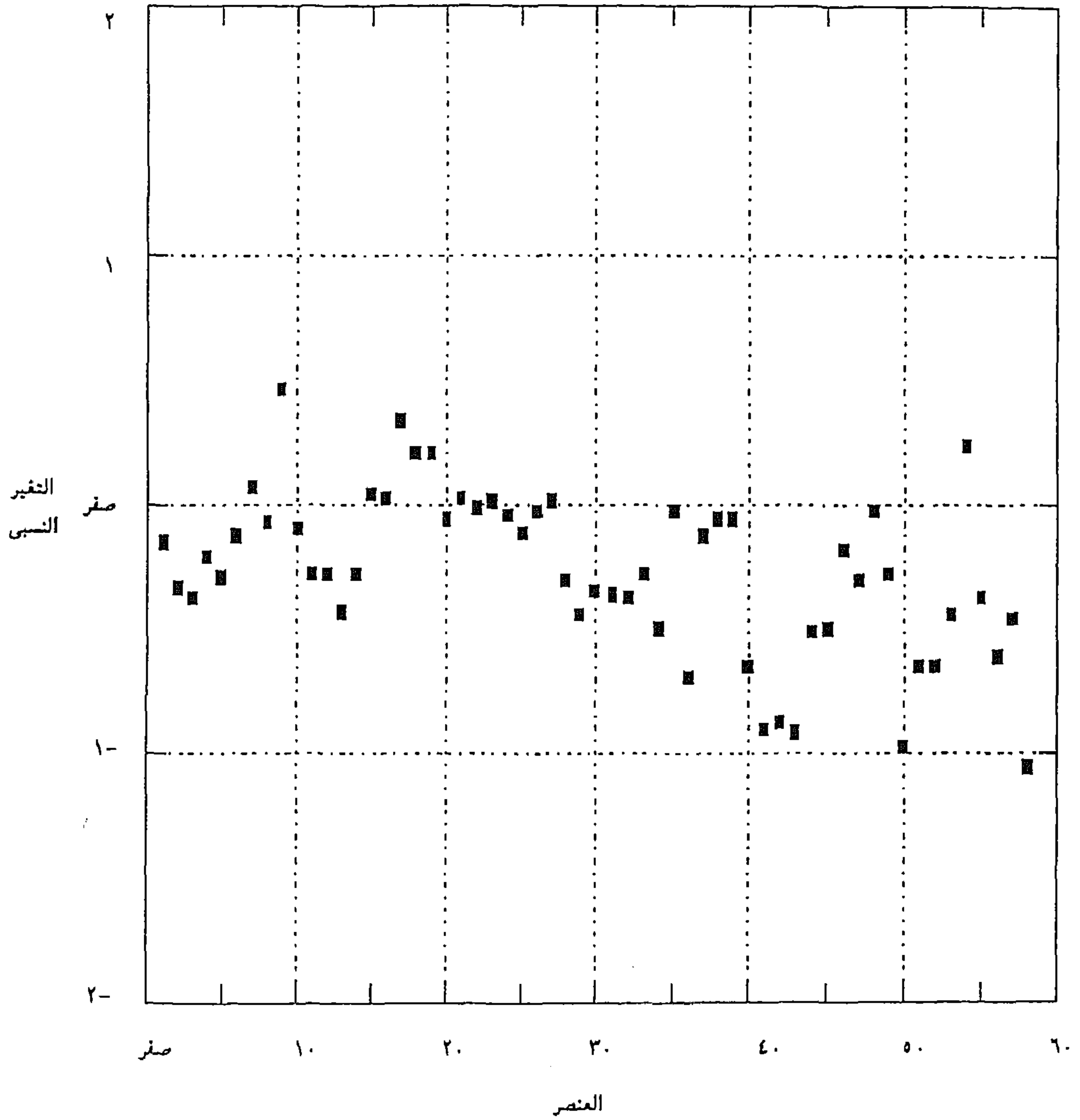


١ - العالم الثالث



العنصر

شكل رقم (٣ - ٨)
التغير النسبي في عناصر مفهوم حقوق الإنسان
لقياس نوعية الحياة، في الوطن العربي منذ ١٩٧٠
(بالمقارنة بالهند والصين)



ملاحظة عامة : فيما عدا العناصر رقم ٢٨ ، ٣٩ و ٤٥ - ٥٠ ، حيث جرت المقارنة بالوطن العربي ذاته منذ ١٩٧٠ .

الملاحق

١ - مَجْمُوعَةُ الْبَيِّنَاتِ الْإِسَاسِيَّةِ
الْمُشْتَقَّةِ مِنَ الْمَصَادِرِ الدَّوْلِيَّةِ

البلد	عدد السكان	التعليم			الخدمة							التعليم					الانحلال/الوفاة
		المهارة	الوظيفي	صوتية	رديات	الارتفع	رديات	مياه الشرب	إنتاج السمك	نسبة التعليم (١١)	نسبة التعليم (١٢)	نسبة التعليم (١٣)	نسبة التعليم (١٤)	نسبة التعليم (١٥)			
الأردن	٢,٥٠٠,٠٠٠	١٢١	٨١,٨٠٠	٤٦	٤٨,٠٠٠	٥٧	٦٥,٠٠٠	١٠	٩٦	٨	٩	١٠	٦٣	٩٨	٤	٢١,٣	
الإمارات	١,٣٥٠,٠٠٠	.	١١٢,١٠٠	.	٢٨,٤٠٠	٣٢	٧٠,١٠٠	٧	.	.	١,٠٠٠	.	.	٩٨	١٨	٢٤,٨	
الجزائر	٢١,٧١٨	١١٢	٧٢,٠٠٠	٤	٧٩,٦٠٠	١٠,٧	٦١,٤٠٠	١٢	٦٨	٦٨	٢,٢٠٠	٦٣	١٠٤	٨٣	١٠	٧٢,٨	
السعودية	١١,٥٩٥	١٢٥	٨٩,٠٠٠	.	٦٩,٦٠٠	٩٨	٦٢,٤٠٠	٦	٩٧	٩٧	٤,٠٠٠	٧١	٧٧	٦١	١٠	١٦,١	
البحرين	٢١,٨١٨	٨٨	٦٤,٧٠٠	٩,٤	١١٢,٠٠٠	١٨١	٤٩,٠٠٠	١٥	٢١	٢١	٠,٢٠٠	٢٣	٥٨	٤١	٢٩	٢٤,٧	
السودان	٥,٢٨٤	٩٠	٦٢,٣٠٠	١٢٩	١٢٩,٤٠٠	٢٢٩	٤٩,١٠٠	.	٢٤	٢٤	٠,٢٠٠	١٨	٢٢	١٨	٦٧	٢٠,١	
الكويت	١٥,٨٩٨	١٢٤	٨٢,٦٠٠	.	٧٢,٢٠٠	٩٤	٦٢,٣٠٠	١٥	٨٧	٨٧	٠,٨٠٠	٩٠	٨٧	٩٢	٢٩	٢٣,٨	
البحرين	١,٧١٢	.	٩٠,٧٠٠	.	١٨,٤٠٠	٢٢	٧٢,٣٠٠	٧	.	.	٢,٩٠٠	٧١	٩٨	٩٩	٩	١٨,٠	
البحرين	٢٢,١٢٠	١١٨	٧٧,٤٠٠	١٤٢	٨٨,٠٠٠	١١٩	٨٩,٨٠٠	٩	٦٠	٦٠	١,٠٠٠	٤٤	٩٨	٦٣	٢١	٢٧,٨	
البحرين	٢,١٣٧	٩٤	٧٢,٧٠٠	٧	١٢٩,٠٠٠	١٩٠	٤٩,٩٠٠	١٢	٤٢	٤٢	٢,٠٠٠	٤٢	٩٩	٢٥	٦٠	.	
البحرين	٧,٩٥٥	٩٦	٦٦,٣٠٠	٥٧	١٢٩,٦٠٠	١٩٧	٤٩,٩٠٠	.	٥٤	٥٤	١,١٠٠	٥٩	١١٢	٢٢	٨٥	٥٦,٣	
فرنس	٧,٢٦١	١٢٣	٨٤,٠٠٠	٨٠	٦٢,٨٠٠	٨٣	٦٤,٤٠٠	٧	٦٨	٦٨	٢,٧٠٠	٦٨	١٢٢	١٠,٨	٢٣	٢١,٦	
سوريا	١٠,٤٥٨	١٣١	٨٤,٨٠٠	٢٠	٥٢,٤٠٠	٦٤	٦٤,٠٠٠	٩	٧١	٧١	٠,٨٠٠	٧١	١١٦	١٠,١	٢٣	٢٥,٨	
عمان	١,٢٤٢	.	.	.	١٠,٦,٨٠٠	٦٤	٥٤,٢٠٠	١٤	٥٢	٥٢	٢,٢٠٠	٤٧	٩٧	٨,٠	١١	٢١,٦	
لبنان	٢,٦٦٨	١٢٥	٧٨,٧٠٠	٣١	٤٢,٢٠٠	٥١	٦٦,٢٠٠	١٠	٩٢	٩٢	.	٨١	
لبنان	٢,٧٨٦	١٥٢	٨٧,٤٠٠	.	٨٨,٠٠٠	١١٩	٥٩,٨٠٠	٥	٩٧	٩٧	٢,٠٠٠	٨١	.	.	١٨	.	
مصر	٤٧,٥٧٨	١٢٢	٨١,٤٠٠	١٧٩٩	٩١,٠٠٠	١٢٥	٥٩,٦٠٠	.	٧٢	٧٢	١,٠٠٠	٥٩	٩٤	٧١	٢١	٢١,٩	
مصر	١,٧٦٦	٩٢	٩٥,٦٠٠	١٢٧	١٢١,٠٠٠	٢٢٠	٤٥,٢٠٠	١٠	.	.	١,٩٠٠	.	.	.	٨	٥٠,٦	
إثيوبيا	٤٢,٢٧١	٧١	٥٤,٥٠٠	٧٩٢	١٥٦,٠٠٠	٢٥٩	٤٥,٢٠٠	١٠	١٦	١٦	١,٠٠٠	.	٤٤	٢٨	٥٩	٤٨,١	
إثيوبيا	٢٨,٥٢٣	١٢٧	٩٧,٢٠٠	.	٩,٢٠٠	١٢	٧١,٣٠٠	١	١٠٠	١٠٠	٤,٢٠٠	٩٧	١٠,٨	١٠,٧	٤	٢٥,٢	
إثيوبيا	١٥,٧٥٨	١٢٥	١٠١,٩٠٠	.	٩,٩٠٠	١٠	٧٥,٨٠٠	٦	١٠٠	١٠٠	٥,١٠٠	١٠٠	١٠,٦	١٠,٥	.	١٥,٩	
إثيوبيا	٤,٢٢٣	١١٨	٩٩,٦٠٠	٨	١١١,٩٠٠	١٤	٧٥,٠٠٠	٧	.	.	٢,١٠٠	٩٢	٩٨	١٠,١	.	١٦,٧	
إثيوبيا	٢,٥٥٢	٨٦	٤٢,٢٠٠	١١	١٢٩,٠٠٠	٢٢٢	٤٩,١٠٠	٢٣	.	.	١,٢٠٠	٥٢	.	.	٨٢	١٥,٦	
إثيوبيا	١٨,٠٨٧	٩٤	٦٢,٧٠٠	١٧٠	١٧٩,٤٠٠	٢٠٠	٤٠,٢٠٠	٢٠	٢١	٢١	.	٢٩	.	.	٢٧	٢٧,٢	
إثيوبيا	٢٠,٣٣١	١٢١	٤٨,٩٠٠	.	٢٢,٦٠٠	٢٧	٧٠,٢٠٠	٦	٥٦	٥٦	١,٦٠٠	٩٩	١٠,٧	١٠,٨	.	.	
إثيوبيا	٩,٣٧٨	٨٩	٤٨,٩٠٠	٤	٦٤,٨٠٠	٨٧	٦٥,٠٠٠	.	٥٨	٥٨	١,١٠٠	٨١	١١٧	١١٧	٤٠	.	
إثيوبيا	١٢٤,٥٦٤	١١١	٦١,٣٠٠	٦	٦٦,٢٠٠	٨٥	٦٤,٣٠٠	٩	٧٨	٧٨	١,٢٠٠	٧٩	١٠,٨	٩٩	٧٨	٢٣,٨	
إثيوبيا	١٠,١٥٧	١٢٨	٩٠,٥٠٠	.	١٧,٨٠٠	١٧	٧٢,٩٠٠	٨	.	.	٥,٧٠٠	٨٩	١٢,٠	١١٩	.	١٦,٨	
إثيوبيا	٠,٩٩٧	١٠,٧	٥٢,٧٠٠	.	١٠,٦,٦٠٠	١٦٩	٥١,١٠٠	١٦	٩٢	٩٢	٢,٠٠٠	٧٠	١٧٤	١٢١	٤١	٤٥,٨	

ملاحظة: : يراجع جدول رقم (٢-٣) لتعريف المتغيرات.

البلد	عدد السكان	التعليم					الصحة					التغذية				
		المرات	البروتين	سمنة	ولادات الرضع	ولادات الأطفال	توقع الحياة	نقص وزن المولود	سوء التغذية	إنتاج الصحة	نسبة التعليم (1)	نسبة التعليم (2)	نسبة التعليم (3)	نسبة التعليم (4)	نسبة التعليم (5)	نسبة التعليم (6)
الولايات المتحدة	٢٨٠,١١٤	١٣١	٩٣,٣	٠	٧,٩	١١	٧٤,٩	٦	١٠٠	٩,٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
البروندي	٦,٤١٦	١٠٩	٩٢,٩	١٣٥	٦٩,٠	٨١	٦٥,٢	١٥	٦٣	١,٤	٧٨	٧٧	٧٧	٧٨	١٢١	١٢١
البنغلاديش	٤,٧٦٨	٩٤	٩٢,٣	٢٧٨	٦٣,٤	٨٤	٦٠,٢	٩	٩٢	١,٠	٧٥	٦٩	٦٩	٧٠	١٢١	١٢١
الهند	٦,٥٦٧	٩٩	٦٧,٥	١١٧	١٢٣,٦	١٣٦	٤٦,٧	١٠	٥٣	١,١	٣٧	١٩	١٩	٤٥	٦١	٦١
الجزيرة	٨,٣٥٠	١١٣	٩٧,٨	٠	٦,٨	٧	٧٦,٥	٤	١٠٠	٨,٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٩	٩٩
الصين	١,٤٠٠,٠٤٠	١١١	٦٢,١	٧٩٠	٣٤,٨	٤٣	٦٨,٨	٦	٠	١,٤	٨٢	٥٩	٥٩	٨٢	١٣٢	١٣٢
البنين	٥٥,٨١٩	١٠٤	٥٢,٢	١٨١	٤٧,٤	٧٣	٦٢,٨	١٥	٥٢	٠,٧	٨٩	٨٥	٨٥	٨٩	١٠٤	١٠٤
الكاميرون	١٠,١٩١	٨٨	٤٧,١	١٢	٩٧,٦	١٥٢	٥٥,١	١٢	٢٢	٠,٧	٦٨	٤٥	٤٥	٩٧	١١١	١١١
الكونغو الديمقراطية	١,٨٨٤	١١٧	٥٠,٢	٢	٧١,٢	١١٤	٥٧,٧	١٥	٢١	٢,٠	٧١	٥٥	٥٥	٧١	٠	٠
النيجر	١٠,٦٥٧	١٢٥	١٠١,٧	٠	٢,٤	١٩	٦٩,٩	١٠	٠	٦,٢	٠	٠	٠	٠	٩٩	٩٩
الكويت	٧٨,٥٢٤	١٢٥	٨٢,٥	١١	٤٩,٤	٦٨	٦٨,١	١٥	٧٧	١,٧	٩٢	٨٨	٨٨	٩٢	١١٦	١١٦
المملكة المتحدة	٥٦,٦١٨	١٢٨	٨٧,٩	٠	٩,٤	١١	٧٤,٧	٧	١٠٠	٥,٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٣	١٠٣
النرويج	٤,١٥٢	١٢٠	١٠٠,٠	٠	٨,٥	١٠	٧١,٥	٤	١٠٠	٥,٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٧	٩٧
النمسا	٧,٥٥٥	١٢٠	٩٦,٣	٠	١١,٢	١٠	٧٣,٧	٦	١٠٠	٥,٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٨	٩٨
النمير	٦,٣٩١	١٠٠	٦٥,٧	٩٧	١٢٩,٤	٢٢٨	٤٢,٧	٢٠	٤٧	٠,٨	١٩	٩	٩	٣١	٢٠	٢٠
اليابان	١٢٠,٧٥٤	١٢٢	٨٨,٢	٠	٥,٥	٨	٧٧,٣	٥	١٠٠	٤,٩	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠١	١٠١
الولايات المتحدة	٢٣٩,٢٨٣	١٢٨	١٠٧,١	٠	١٠,٤	١٣	٧٤,٩	٧	١٠٠	٤,٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠١	١٠١
الهند	٧٦٥,١٤٧	١٠٠	٥٢,٧	٢٥٧	١٠٣,٤	١٤٩	٥٦,٧	٢٠	٥٧	٠,٨	٥٧	٢٩	٢٩	٥٧	١٠٧	١٠٧
البرازيل	١٢٠,٣٩١	١٠٠	٦٥,٧	٩٧	١٢٩,٤	٢٢٨	٤٢,٧	٢٠	٤٧	٠,٨	١٩	٩	٩	٣١	٢٠	٢٠
إندونيسيا	١٦٤,٦٢٠	١١٦	٥١,٩	٥٠	٨٠,٦	١١٨	٥٨,٥	١٤	٣٨	٠,٧	٨٣	٦٥	٦٥	٨٣	١١١	١١١
إندونيسيا	٢,٩٤٠	١٠٠	٨٢,٢	٠	٢٨,٢	٢١	٧٠,٨	٨	٨٥	٢,٧	٠	٠	٠	٠	١٠٩	١٠٩
أرمينيا	١٤,٦٨٠	٩٥	٥٤,٤	٧	١٠,٦	١٦١	٤٧,٣	١٠	٢٠	٠,٢	٧٠	٤٥	٤٥	٧٠	٢٤	٢٤
إيران	٤٤,٢١٢	١٣٨	٨٦,١	٠	٧,٠	٩٠	٦١,٨	٤	٧٩	١,٨	٦٢	٣٩	٣٩	٦٢	١٢٢	١٢٢
ألمانيا	٣,٥٢١	١٤٦	١٠٥,٣	٠	٩,٤	٩	٧٣,٥	٤	١٠٠	٧,٨	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
إيطاليا	٥٧,١٤١	١٣٩	١٠٨,١	٠	١٠,٩	١١	٧١,٣	٧	١٠٠	٤,٥	٩٨	٩١	٩١	٩٨	١٠٤	١٠٤
باراغواي	٢,٥١١	٩٦	٤٤,٦	١	٦٩,٨	٨١	٥٢,٢	٢٥	٢٧	٢,٣	٥٥	٢٥	٢٥	٥٥	٢٣	٢٣
باراغواي	٣,٦٩٣	١٢٣	٧٩,٤	٤	٤٢,٢	٦٢	٦٦,٧	٧	٢٩	٠,٤	٩١	٨٥	٨٥	٩١	١٠٤	١٠٤
باكستان	١٦١,١٨٠	٩٧	٥٨,٧	٢٨٤	١١٢,٤	١٦٦	٥٥,٥	٢٨	٤٤	٠,٢	٤٠	١٩	١٩	٤٠	٦١	٦١

ملاحظة عامة : تراجع جدول رقم (٢-٢) لتعريف المتغيرات.

البلد	عدد السكان	التعليق					الصفة					الفصل					النظام/الدرج
		المراتبة	المرتبة	مؤدية	دليات	دليات	دليات	توزيع	نفس	مياه الشرب	إنتاج الصمة	نسبة (١٥)	نسبة (١١)	نسبة الإستهباب (١-١٠)	نسبة الإستهباب (١١-١٢)	معدل	
البنما	٢,١٨٠	١٠,٧	٥٩,١	٠	٢٤	٢٤,٢	٢٤	٧١,٦	٨	٥٢	٥,٤	٨٩	٨٨	١٠,٢	١٠,٢	١٨	١٤
البنما	٩,٨٥٨	١٤٦	٠	٠	١٢	٩,٤	١٢	٧٤,٣	٨	١٠٠	٥,٦	١٠٠	١٠٠	٩٦	٩٦	٢٣	١٨,٥
بنما	١٠٠,٥٩٣	٨٣	٠	٠	١٢٨٧	١٢٢,٦	١٨٨	٤٩,٩	٥٠	٤٦	٠,٦	٤٣	٢٢	٧٠	٧٠	٨٠	٤٧,٠
بنما	٤,٠٤٣	٩٥	٥٠,٢	١١	١٨٥	١١٧,٦	٩٢	٤٩,٤	١٠	٥٢	٠,٨	٢٧	١٦	٨٧	٤٢	٦٤	٢٣,٠
بنما	١,٠٧٠	٩٦	٧١,١	٤٩	٧٠,٦	٧٠,٦	٩٢	٥٨,٣	١٢	٤٤	٢,٩	٧٢	٦٩	٩٨	١٠,٩	١١	٢٢,٠
بنما	٧,٨٨١	٨٦	٦٤,٥	١٠,٩	١٤٢,٤	١٤٢,٤	٢٣٣	٤٦,٤	٢١	٦٧	٠,٩	٢١	٦	٤٩	٤٩	٢١	٥٧,٨
بنما	٤,٦٩٦	٩٧	٧١,١	٦	١١٦,٨	١١٦,٨	١٨٨	٤٧,٩	١٤	٢٦	٠,٧	٤٢	٢٦	١١	١١	١٢	٥٦,٣
بنما	٣٧,٢٠٣	١٢٦	١٠,٢,٠	٥	١٨,٤	١٨,٤	١٨	٧١,٢	٨	٠	٤,٠	٠	٠	١٠,٢	١٠,٢	٦	١٥,٦
بنما	٦,٢٧١	٨٩	٥٧,٤	٢٩٣	١١٥,٦	١١٥,٦	١٧٢	٥٢,٢	١٠	٤٤	٠,٤	٨٤	٦٥	٩٦	٩٦	٠	٢٤,٨
بنما	١٩,٣٨٣	٩٣	٥٧,٠	١٨٠	٩٢,٤	٩٢,٤	١٢٢	٦٠,٣	٩	٥٥	١,٠	٩١	٧٨	١٢,٥	١٢,٥	٤٩	١٩,٣
بنما	٥١,٦٨٣	١٠٥	٤٩,١	٨٩	٤٨,٠	٤٨,٠	٤٩	٦٣,٨	١٢	٦٤	١,٢	٩٤	٨٨	٠	٠	٢١	١٩,٣
بنما	٥٠,٣١٠	١٢٥	٨٩,٢	٦	٨٢,٤	٨٢,٤	٩٣	٦٣,١	٨	٧٨	٠,٤	٨١	٦٢	١١٩	١١٩	١٥	٢١,٢
بنما	١,١٨٥	١٢٦	٨٠,٤	٠	٢١,٦	٢١,٦	٢٣	٦٩,٤	٠	٩٨	٢,٠	٩٧	٩٥	٩٢	٩٢	١١	٢٢,١
بنما	٥,٠١٨	٦٥	٥٦,١	٧٤	١٣٦,٤	١٣٦,٤	٢٢٣	٤٤,٥	١١	٠	٠,٦	٤٠	١١	٥٨	٥٨	٨٢	٧٠,٦
بنما	٢٢,٢٤٢	٩٦	٥٦,٠	٦٦	١٠٩,٦	١٠٩,٦	١٧١	٥٤,١	١٢	٥٩	١,٢	٩٢	٧٨	٩٠	٩٠	٢٤	٢٤,٢
بنما	٢٠,٢٨	٩٧	٥٠,٩	٩	٩٧,٢	٩٧,٢	١٥٣	٥٤,٠	١٧	٥٥	١,٦	٥٢	٢٨	١٨٨	١٨٨	٤٩	٤٩,١
بنما	٢,٢٣١	١١٦	٥٥,٧	٢,٢	١٩,٢	١٩,٢	٢٢	٧٢,٥	١٠	٦٦	٢,٨	٠	٠	١٠,٦	١٠,٦	٠	٠
بنما	٣١,٥٩٣	١٢٠	٧٤,١	٠	٧٦,٤	٧٦,٤	٩٥	٥٩,٤	١٢	٠	٠,٦	٠	٠	٠	٠	٠	٠
بنما	٧,٩١٣	١٠٥	٦٠,٥	٥٢	٦٢,٤	٦٢,٤	٩٩	٦٠,٨	١٠	٢٨	٠,٧	٦٢	٤٧	٨٠	٦٩	٦٤	٢١,٦
بنما	٦,٠٢٦	٨١	٥٠,٢	٢٥	١٢٦,٠	١٢٦,٠	٢٠٦	٤٧,٦	١٧	٥٠	٠,٦	٦١	٢٢	٦١	٦٢	٥١	٥١,٢
بنما	٢٢,٧٢٥	١٢٧	١٠,٤,١	٠	٢٨	٢٨,٦	٢٨	٧٠,٠	٦	٠	١,٩	٠	٠	٩٨	٩٨	٠	٠
بنما	٣٠,٧١٢	٩٨	٢٤,٤	١٠,١	١٠١,٦	١٠١,٦	١٣٨	٥٩,٥	٩	٢٣	٠,٨	٧٩	٤٨	١١٢	١١٢	٤٠	٤٠
بنما	٦,٧٠٤	٩٢	٠	٨٢	٨٢,٢	٨٢,٢	١٢٧	٥٧,٣	١٥	٠	٢,٢	٨١	٦٧	١٠,٦	١٠,٦	٠	٠
بنما	٨,٤٠٦	٨٩	٥٤,٣	٠	٧٥,٢	٧٥,٢	١١٢	٥٧,٣	١٥	٠	٢,٢	٨١	٦٧	١٠,٦	١٠,٦	٠	٠
بنما	١٠,٢٥٢	١١٠	٥٤,٦	٠	٩٩,٦	٩٩,٦	١٤٢	٥١,٧	١٤	١١	١,١	٥٢	٢١	٩٢	٩٢	٢٣	٢٣
بنما	١٥,٨٣٧	١١٠	٤٨,٦	٣١٦	٢٥,٤	٢٥,٤	٤٢	٦٩,٨	٢٥	٤٠	١,٢	٩١	٨٢	١٠,٥	١٠,٥	١٧	١٧,٥
بنما	٢,٥٥٨	١٢٤	٧٨,٥	٠	٩,٢	٩,٢	١٢	٧٢,٥	٨	١٠٠	١,٢	٩٢	٧٩	١١٨	١١٨	٥	٥
بنما	٦,٤٧٢	١٢٨	٩٥,٩	٠	٦,٩	٦,٩	٨	٧٢,٧	٥	١٠٠	١,٨	١٠٠	١٠٠	٠	٠	٠	٠
بنما	٢,٦٥٧	٨١	٤٠,٥	٤٩	١٥٧,٤	١٥٧,٤	٢٦١	٤٠,٣	١٧	٢٥	٠,٧	٢٨	٢١	٠	٠	٠	٠

ملاحظة: ١-٢ : يراجع جدول رقم (٢-٣) لتعريف المتغيرات.

التعليم										الصحة					التجارة				عدد السكان	البلد
التعليم (الدرجة)	معدل	نسبة الإحصائي (إجمالي)	نسبة الإحصائي (إجمالي)	نسبة (1)	نسبة (2)	إنتاج السنة	مياه الشرب	تتبع	توزيع المياه	رغبات	رغبات	مصرفية	البريدية	المرورية						
١٥	١٤	١٣	١٢	١١	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١						
٠	٥٧	١٠٣	١٠٣	٥٨	٦١	٢,٦	٥٠	٩	٦٣,٣	١٠,٧	٧٤,٣	١٣٥	٥٣,٣	٩٣	٤,٣٨٣	مصر				
٠	٦	٩١	٩٤	١٠٠	١٠٠	٧,٥	١٠٠	٤	٧٦,٥	٨	٨٠,٠	٠	٩٧,٦	١٣١	١٤,٤٩١	مصر				
٠	٣	١٠٤	١٠٦	٨١	٩٥	٠	٠	٨	٧٥,٧	١٠	٨٠,٥	٠	٨٤,٣	١٣١	٥,٤٥٩	مصر				
٢٣,٦	٢	٩١	٩٦	٨٦	٩٧	٤,٣	٠	٧	٧٠,٤	٢٨	٢٨,٨	٠	١٠٠,١	١٣٩	٣٣,١٣٣	مصر				

ملاحظة: ١-٢) لتعريف المتغيرات.

٢- استطلاع رأي المثقفين العرب

استطلاع رأي المثقفين العرب في نوعية الحياة في الوطن العربي

الإفتراض الأساسي هنا هو أن الحقوق والحريات المبينة أدناه تشكل عناصر مفهوم عربي مقترح لنوعية الحياة ، بمعنى أن هذه العناصر تكون معايير الحكم على تغير نوعية الحياة في الوطن العربي ، في الزمن وفي المكان .

وقد إعتد الوطن العربي ، أو بعبارة أخرى مجمل الأقطار العربية ، كنطاق الدلالة للقسم الأول من العناصر ، أي الحقوق والحريات الأساسية .

ويلاحظ أن القسم الأول من العناصر المبينة أدناه ، بإستثناء نطاق الدلالة ، أي الوطن العربي ، نوعية عالمية . وبالمقابل ، فإن الخصوصية العربية تسم القسم الثاني بقوة .
يرجاء :

١- قراءة هذه الوثيقة ، بكاملها ، وأعمال الفكر فيها قبل البدء في الاستجابة .

٢- تحديد مدى أهمية عنصر معين في تعيين نوعية الحياة في الوطن العربي ، على مدى يتراوح بين صفرومائة ، في رأيك الشخصي .

٣- تحديد مدى تحقق عنصر معين من عناصر نوعية الحياة ، في عموم الوطن العربي في الوقت الراهن ، بالمقارنة بمجمل بلدان العالم الثالث ، أولاً ، ثم بالمقارنة بعموم المجتمعات المصنفة ، ثانياً ، في رأيك الشخصي على مقياس يتراوح بين ٢- و ٢+ ، حيث ٢- تعبر عن " أسوأ بكثير " ، ١- تعبر عن " أسوأ " ، صفر تعبر عن " مماثل " ، ١+ تعبر عن " أفضل " ، ٢+ تعبر عن " أفضل بكثير " .

٤- تحديد التغير في مدى تحقق عنصر معين من عناصر نوعية الحياة في الوطن العربي عبر الفترة منذ عام ١٩٧٠ حتى الآن ، بالمقارنة بالهند والصين^(١) ، في رأيك الشخصي على مقياس يتراوح بين ٢- و ٢+ . حيث ٢- تعبر عن " تدهور كبير " ، ١- تعبر عن " تدهور " ، صفر تعبر عن " مماثل " ، ١+ تعبر عن " تقدم " ، ٢+ تعبر عن " تقدم كبير " . وذلك فيما عدا العناصر ٢٨ و ٢٩ و ٤٥ - ٥٠ حيث تكون المقارنة بحال الوطن العربي ذات منذ ١٩٧٠ .

(١) تم إختيار الهند والصين من دول العالم الثالث على اعتبار أن كل منهما يمثل مجتمعاً من مجتمعات العالم يتسم بحضارة عريقة، وحجم بشري كبير، وتنوع ثقافي داخلي، مما يؤهله للمقارنة بمجمل الوطن العربي . هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، يمثل الهند والصين تجربتين تنمويّتين ناحجتين نسبياً، ومن منظورين مختلفين اجتماعياً وسياسياً.

استطلاع رأي دول نوصية الحياة في الوطن العربي

أولاً : بيانات شخصية :

الاسم (اختياري) : النوع :
 العمر : سنة الجنسية : قطر الإقامة :
 أعلى مؤهل : المهنة :

ثانياً : التقييم :

الوضع في الوطن العربي بالنسبة		مدى أهمية العنصر في المائة	العنصر
للعالم الثالث	للعالم المصنع		
التغير في الوطن العربي منذ عام ١٩٧٠ مقارنة بالهند والصين			
أولاً : حقوق الإنسان وحرياته الأساسية			
(أ) الحقوق المدنية			
١-الحياة			
٢-السلامة الشخصية			
٢-الحرية والأمن			
٤-حرية الفكر والعقيدة والتعبير عنهما			
٥-حرية الرأي والتعبير			
٦-حرمة الحياة الخاصة			
٧-التنقل على الصعيد القطري			
٨-الحق في الجنسية وتغييرها ونقلها إلى البناء			
٩-الملكية الخاصة			

- ١- يكون الحكم بالإعدام قضائياً وفي جناية القتل فقط. ٢- حظر التعذيب والإيذاء البدني والنفسي والمعاملة غير الإنسانية والمقويات القاسية أو المهينة أو المحطلة للكرامة. ٣- حظر القبض على إنسان أو إحتجازه بغير سند من القانون. ٤- والبحث عن المعلومات والتكاثف والحصول عليها ونقلها ونشرها. ٥- داخل القطر والمفارقة والعودة وعدم الإبعاد .

الوضع في الوطن العربي بالنسبة	مدي أهمية المنصر في المادة	المنصر	التغير في الوطن العربي منذ عام ١٩٧٠ مقارنة بالهند والصين
سيادة القانون			
		١٠- لاجرمية وللعقاب إلا بقانون سابق على الحدث	
		١١- المتهم بريء حتى تثبت إدانته قضائيا	
		١٢- المساواة أمام القانون	
		١٣- إستقلال القضاء	
		١٤- قصر التشريع على مجلس نيابي	
ب) الحقوق الجمعية			
		١٥- تكوين أسرة برضا الرجل والمرأة وإرادتهما الحرة	
		١٦- الرعاية الإجتماعية والصحية	
مستوى معيشي لائق			
		١٧- الغذاء	
		١٨- الكساء	
		١٩- المسكن	
العمل			
		٢٠- المنتج والمهني (الكافي لإشباع الحاجات الأساسية)	
		٢١- حرية إختيار العمل	
		٢٢- شروط عمل عادلة	
		٢٣- ظروف عمل تضمن السلامة والصحة	
		٢٤- حق التنظيم النقابي	
		٢٥- حق الإضراب	

١٦- خاصة للأطفال والمسنين والمعوقين .

العنصر	مدى أهمية العنصر في المآلة	الوضع في الوطن العربي بالنسبة		التغير في الوطن العربي منذ عام ١٩٧٠ مقارنة بالهند والصين
		للعالم الثالث	للعالم المصنع	
التعليم				
٢٦- المتاح للجميع				
٢٧- المجاني في المرحلة الأساسية				
٢٨- المكسب للقيم والمهارات والتوجهات الإجتماعية النهضوية				
٢٩- المستمر مدى الحياة				
٣٠- مناخ ثقافي حر ومفتي				
٣١- حق الجماعات العرقية في الحفاظ على ثقافتها وتنميتها				
٣٢- التجمع والإجتماع السلمي				
٣٣- تكوين الجمعيات ، والمنظمات السياسية ، بحرية				
المشاركة في الشؤون العامة في المجتمع				
٣٤- الترشح والإنتخاب بحرية ونزاهة				
٣٥- تقلد الوظائف العامة				
٣٦- توزيع عادل للثروة والعدل				
٣٧- بيئة خالية من التلوث				
ثانيا : حقوق الشعب العربي				
التحرير وتقرير المصير				
٣٨- التخلص من الإحتلال في عموم الوطن				*
٣٩- حق الشعب العربي الفلسطيني في التحرير وتقرير المصير				*
٤٠- التحرر من التبعية الثقافية				
٤١- التحرر من التبعية الثقافية				
٤٢- التحرر من التبعية الاقتصادية				
٤٣- التحرر من التبعية السياسية				
٤٤- المشاركة الشعبية الفعالة في إتخاذ القرار ومساواة الحكم				

٣٩- بوجه عام ، وفي مقاومة الإحتلال الصهيوني بجميع الوسائل بشكل خاص بالمقارنة بالوطن العربي ذاته ، وليس مقارنة بالهند والصين ، منذ عام ١٩٧٠ .

المنصير		مدى أهمية المنصير في المائة	الوضع في الوطن العربي بالنسبة		التنمية في الوطن العربي منذ عام ١٩٧٠ مقارنة بالهند والصين
			للعالم الثالث	للعالم المصنع	
الوحدة					
التنقل داخل الوطن العربي					
٤٥ - دخول أي قطر عربي				*	
٤٦ - مغادرة أي قطر عربي				*	
٤٧ - عدم الإبعاد من أي قطر عربي				*	
٤٨ - الوحدة الثقافية				*	
٤٩ - الوحدة الاقتصادية				*	
٥٠ - الوحدة السياسية				*	
التنمية المستقلة					
٥١ - القدرة الثقافية الذاتية					
٥٢ - القدرة الإنتاجية الذاتية					
٥٣ - تنمية الطاقات البشرية					
٥٤ - الرفاه المادي					
٥٥ - الرفاه المعنوي					
٥٦ - الأمن الغذائي					
٥٧ - الأمن المادي					
٥٨ - الأمن العسكري					
٥٩ - عنصر ترى إضافته					
.....					
٦٠ - تقييمك العام لنوعية الحياة في الوطن العربي .					

* بالمقارنة بالوطن العربي ذاته ، وليس مقارنة بالهند والصين ، منذ عام ١٩٧٠

٤

يرجاء إرسال الاستطلاح المستوفى إلى العنوان التالي :

مركز دراسات الوحدة العربية (دراسة نوعية الحياة) ، ١١ شارع رشيد ، الحقي ، الجيزة ، مصر .

٣- نتائج استطلاع الرأي

نتائج استطلاع رأي المثقفين العرب
متوسطات التقييمات

العنصر	مدى اهمية العنصر فى المائة	الوضع فى الوطن العربى بالنسبة		التغير فى الوطن العربى منذ عام ١٩٧٠ مقارنة بالهند والصين
		للعالم الثالث	للعالم المصنع	
١	٧٣,٠٤٨	٠,٢٥٦	١,٠٤٨ -	٠,١٥٨ -
٢	٧٦,٦٦٧	٠,١١٣	١,٣٩٠ -	٠,٣١٦ -
٣	٧٥,٠٩٥	٠,٠٣٨ -	١,٤٧٦ -	٠,٣٤٢ -
٤	٧٧,٣٦٦	٠,٠١٢	١,٣١٠ -	٠,١٣٢ -
٥	٧٦,٥٠٠	٠,١٣٨ -	١,٤٦٣ -	٠,٢٤٣ -
٦	٧٣,٧٠٧	٠,١١٠	١,١٤٣ -	٠,١١١ -
٧	٧٥,٩٥٠	٠,٠٨٥	١,١٧١ -	٠,١٣٢
٨	٦٩,٤٢٥	٠,٠٨٥	٠,٧٣٨ -	٠,٠٢٨ -
٩	٧١,٠٩٨	٠,٤٥١	٠,٤٧٦ -	٠,٤٠٥
١٠	٧٩,٦١٩	٠,٢٢٦	١,٢٣٣ -	٠,٠٥٤ -
١١	٧٧,٨١٠	٠,٠٠٦	١,٣٤٩ -	٠,٢٢٢ -
١٢	٨٠,٨٥٧	٠,٠٣٦	١,٣٠٢ -	٠,٢٥٧ -
١٣	٧٩,٧٣٨	٠,٠١٢ -	١,٣٠٢ -	٠,٣٣٣ -
١٤	٧٢,٦٤٣	٠,٠٣٦ -	١,٢٧٩ -	٠,٢٧٨ -
١٥	٨٠,٨٥٧	٠,٠٠٠	٠,٩٧٦ -	٠,٠٦٦
١٦	٨٠,٠٠٠	٠,٣٢٥	١,٢٢٥ -	٠,٠٨٣
١٧	٧٨,٨٨١	٠,٥٠٠	١,١٤٠ -	٠,٢٧٦
١٨	٦٨,٤٧٦	٠,٥٢٤	١,١٨٦ -	٠,٢٣٧
١٩	٧٥,٠٩٥	٠,٣١٠	١,٣٠٢ -	٠,٢١١
٢٠	٧٦,٩٧٦	٠,١٥٩	١,٤٢٩ -	٠,٠٨١ -
٢١	٦٣,٩٧٦	٠,١٠٧	٠,٩٧٧ -	٠,١٣٥
٢٢	٧١,٢٦٢	٠,٠٨٣	١,٢٥٦ -	٠,٠٢٨
٢٣	٧٠,٤٠٥	٠,٢٠٢	١,٣٧٢ -	٠,١١١
٢٤	٧١,٣١٠	٠,١٠٧	١,٣٢٦ -	٠,٠٤٢ -
٢٥	٦٥,٨٨١	٠,١٤٣ -	١,٤٤٢ -	٠,٠٨٣ -
٢٦	٨٢,٦٨٣	٠,٥٢٤	١,٠٠٠ -	٠,٠٠٠
٢٧	٨٤,٢٨٦	٠,٦٤٣	٠,٧٤٤ -	٠,٠٥٦
٢٨	٧٣,٦٩٠	٠,١١٩	١,٢٣٣ -	٠,٢٨٦ -

العنصر	مدى أهمية العنصر في المائة	الوضع في الوطن العربي بالنسبة		التغير في الوطن العربي منذ عام ١٩٧٠ مقارنة بالهند والصين
		للعالم الثالث	للعالم المصنع	
٢٩	٥٨,٨١٠	٠,١٤٣	١,٣٤٩ -	٠,٣٦١ -
٣٠	٧١,٤٢٩	٠,٠٤٨ -	١,٣٧٢ -	٠,٢٢٢ -
٣١	٦٥,١١٩	٠,١٥٥ -	٠,٩٣٠ -	٠,٢٣٦ -
٣٢	٧٢,٤٣٩	٠,٠٣٦ -	١,٤٦٥ -	٠,٢٩٢ -
٣٣	٧٥,٢٤٤	٠,٠٣٦ -	١,٤٠٥ -	٠,٢٠٨ -
٣٤	٧٤,٨٣٣	٠,٢٧٤ -	١,٥٨١ -	٠,٢٩٢ -
٣٥	٦٩,٢١٤	٠,٠٣٦ -	١,٠٧٠ -	٠,٠١٤ -
٣٦	٧٣,٨١٠	٠,٢٥٠ -	٠,٩٥٣ -	٠,٦٠٨ -
٣٧	٧٠,٩٥٢	٠,٠٢٤	٠,٥٨١ -	٠,٠١٤ -
٣٨	٨١,٨٧٥			٠,١٢١ - *
٣٩	٨٥,٧٨٩			٠,٠٦١ - *
٤٠	٧١,٢٢٠	٠,٠٧٥ -	١,٢٠٥ -	٠,٦١٨ -
٤١	٦٦,٦٦٧	٠,٢٠٠ -	١,٥٥٣ -	٠,٨٢٩ -
٤٢	٦٩,٥١٢	٠,٠٥٠ -	١,٥١٣ -	٠,٨٢٩ -
٤٣	٧٥,٢٣٨	٠,١٠٣ -	١,٤١٠ -	٠,٨٩٥ -
٤٤	٧٥,٢٦٢	٠,٣٢٥ -	١,٤١٠ -	٠,٤٢١ -
٤٥	٧٦,٥٩٥			٠,٤٢٩ - *
٤٦	٧٩,٥٤٨			٠,١٧١ - *
٤٧	٧٥,٢٨٦			٠,٣٤٣ - *
٤٨	٧٣,٠٩٥			٠,٠٢٩ - *
٤٩	٧٣,٨١٠			٠,٣٢٩ - *
٥٠	٦٨,٥٧١			٠,٩٤٣ - *
٥١	٧٠,١١٩	٠,٠٤٨ -	١,٥٠٠ -	٠,٥٩٢ -
٥٢	٧٢,٩٧٦	٠,٠٩٥ -	١,٥٧١ -	٠,٦١٨ -
٥٣	٧٥,٨٣٣	٠,٠٢٤ -	١,٥١٢ -	٠,٣٥٥ -
٥٤	٦٥,٦١٠	٠,٣١٧	١,٣١٠ -	٠,٢٣٠
٥٥	٦٧,١٢٥	٠,١٢٥ -	١,٢٠٠ -	٠,٣١٩ -
٥٦	٧٦,٣١٠	٠,٢٢٠ -	١,٤٨٨ -	٠,٦١٨ -
٥٧	٧١,٣١٠	٠,٠٧٣ -	١,٥٣٧ -	٠,٤٣٤ -
٥٨	٧٢,٠٢٤	٠,٤١٥ -	١,٦١٠ -	١,٠١٣ -
المتوسط العام	٧٣,٧٧٥	٠,٠٥٥	١,٢٥٧ -	٠,٢٢٦ -

(*) بالمقارنة بالوطن العربي ذاته ، وليس مقارنة بالهند والصين ، منذ عام ١٩٧٠ .

المراجع

١ - العربية

- الأمم المتحدة. حقوق الإنسان: مجموعة صكوك دولية. نيويورك: الأمم المتحدة، ١٩٨٨.
- التنمية العربية. تحرير إبراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي)
- حقوق الإنسان. إعداد محمود شريف بسيوني، محمد السعيد الدقاق وعبد العظيم وزير. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٩. ٤ ج.
- المنتدى: السنة ٢، العدد ١٨، آذار/مارس ١٩٨٧.

٢ - الأجنبية

- Boulding, K.E. (ed.). *The Economics of Human Betterment*. London: Macmillan, 1984.
- Drewnowski, J. *On Measuring and Planning the Quality of Life*. The Hague: Mouton, 1974.

———. «Poverty: Its Meaning and Measurement.» *Development and Change*: vol.8, 1977.
Economist: 24 December 1983.

Fergany, Nader. *Monitoring the Condition of the Poor in the Third World: Some Aspects of Measurement*. Geneva: ILO, 1981. (World Employment Programme Working Paper; WEP10-6/WP52)

Hicks, R.J. and P. Streeten. «Indicators of Development: The Search for a Basic Needs Yardstick.» *World Development*: vol. 7, 1980.

McGranahan, D., E. Pizarro and C. Richard. *Methodological Problems in Selection and Analysis of Socio-Economic Development Indicators*. Geneva: UNRISD, 1979.

Morris, D. *Measuring the Conditions of the World Poor: The Physical Quality of Life Index*. New York: Pergamon Press, 1979.

Population Crisis Committee. *Population Pressures: Threat to Democracy*. Washington, D.C.: The Committee, 1989.

Scott, W. *Measurement and Analysis of Progress at the Local Level*. Geneva: UNRISD, 1978.

Szalai, A. and F.M. Andrews (eds.). *The Quality of Life: Comparative Studies*. London: Sage Publications, 1980.

UNDP. *Human Development Report, 1990*. New York: Oxford University Press, 1990.

UNESCO. *Quality of Life: Problems of Assessment and Measurement*. Paris: UNESCO, 1983.

UNICEF. *The State of World Children, 1990*. New York: UNICEF, 1990.

World Bank. *Social Indicators of Development, 1989*. Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press, 1990.

———. *World Development Report, 1988*. New York: Oxford University Press, 1988.

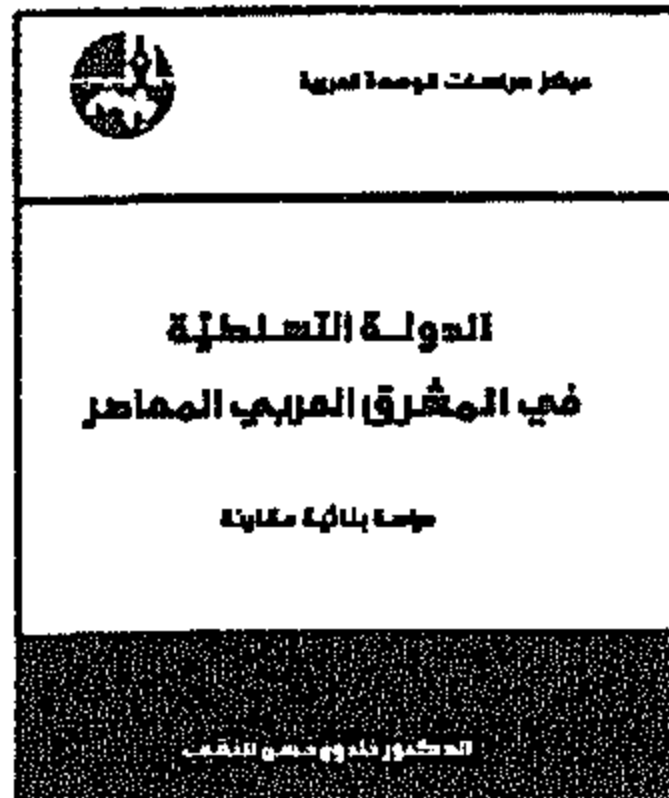
———. *World Development Report, 1990*. New York: Oxford University Press, 1990.

———. *World Tables, 1989-1990*. Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press, 1990.



صدر عن

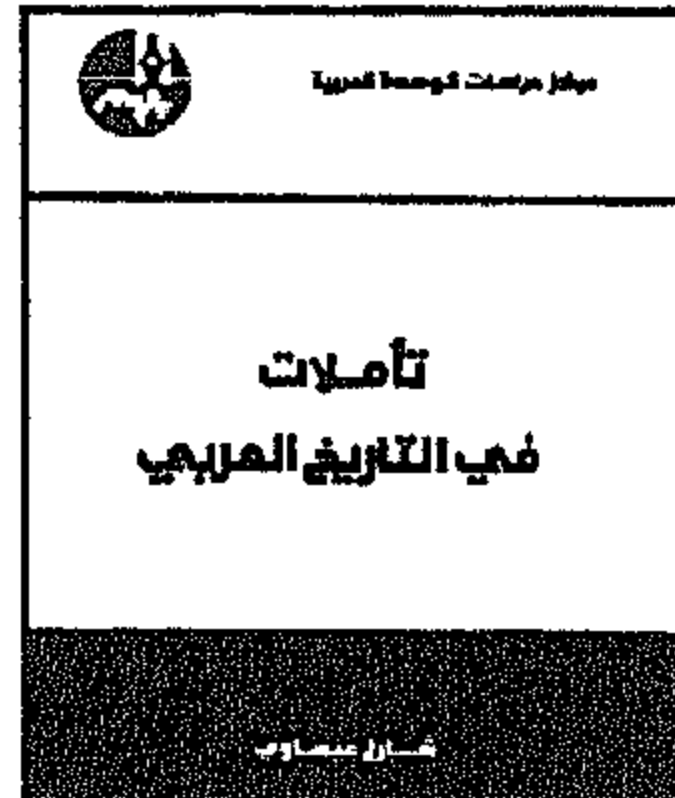
مركز دراسات الوحدة العربية



● الدولة السلطانية
في المشرق العربي المعاصر

د. خلدون حسن النقيب

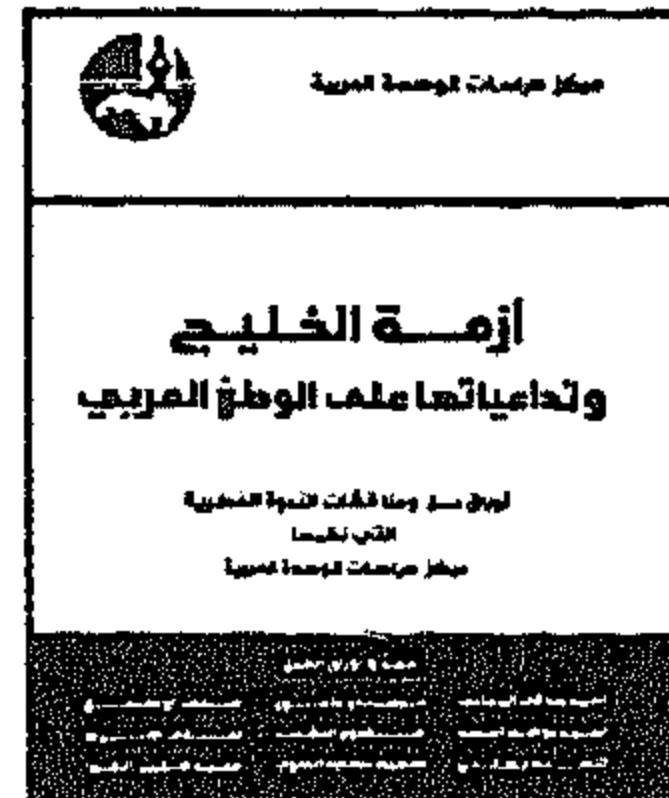
(٤٢١ من \$ ١٠,٥٠)



● تأملات
في التاريخ العربي

د. شارل عيسوي

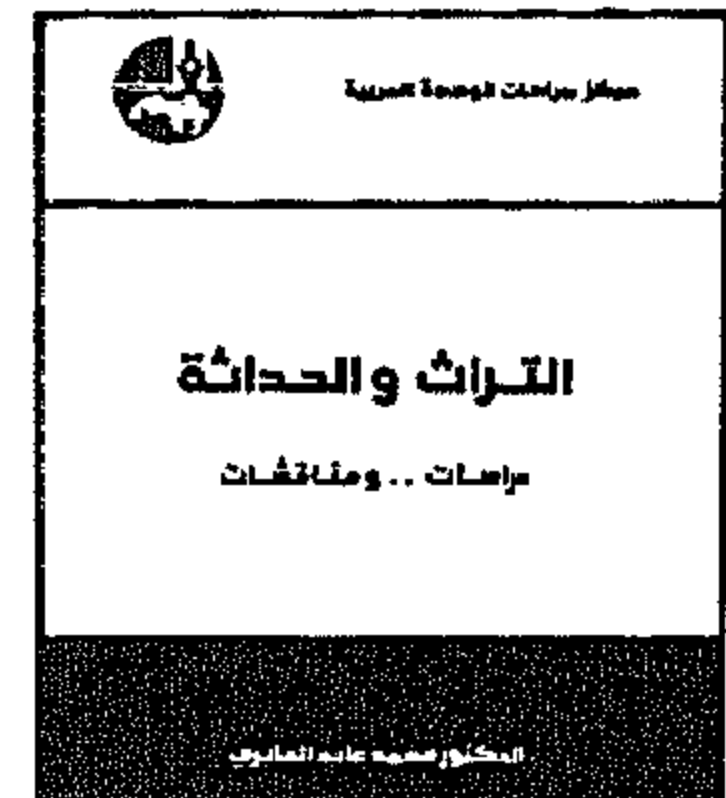
(٢٥٦ من \$ ٦,٥٠)



● أزمة الخليج
وتداعياتها على الوطن العربي

ندوة فكرية

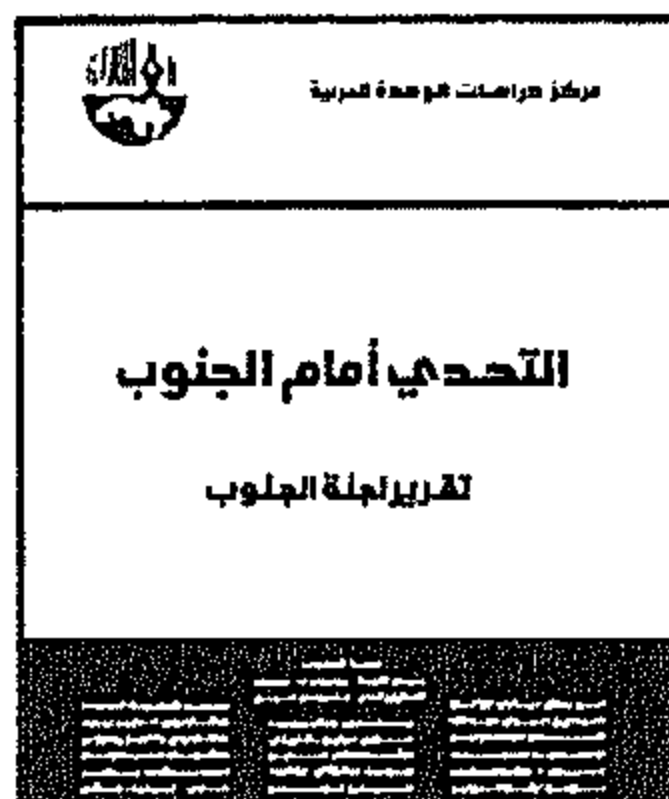
(٣٧٥ من \$ ٩)



● التراث والحداثة
دراسات... ومناقشات

د. محمد عابد الجابري

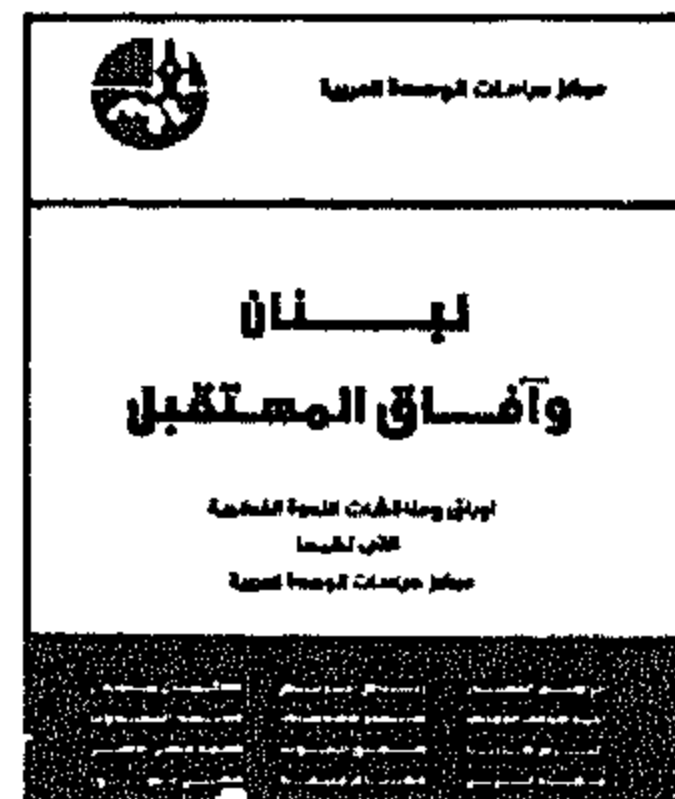
(٣٧٦ من \$ ٩,٥٠)



● التحدي أمام الجنوب

تقرير لجنة الجنوب

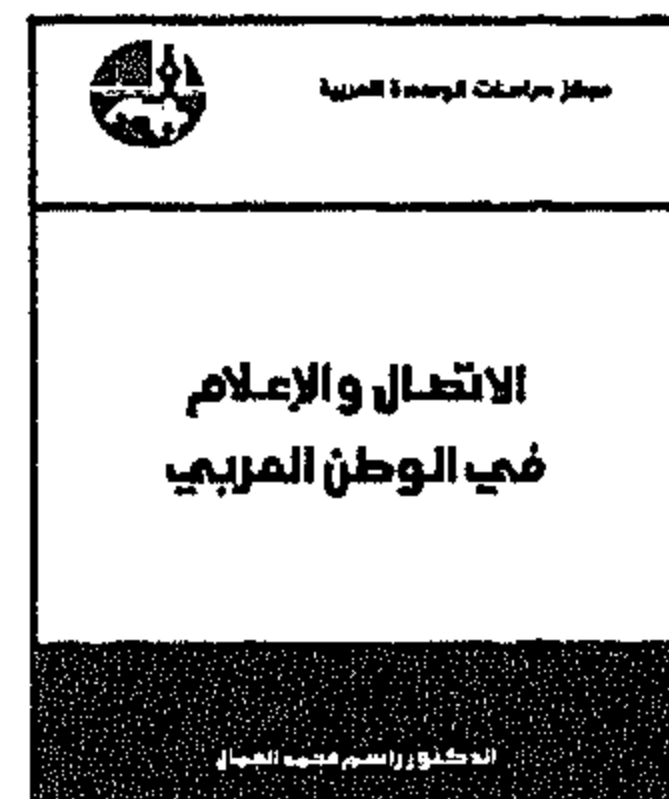
(٣٤٥ من \$ ٦)



● لبنان وأفاق المستقبل

ندوة فكرية

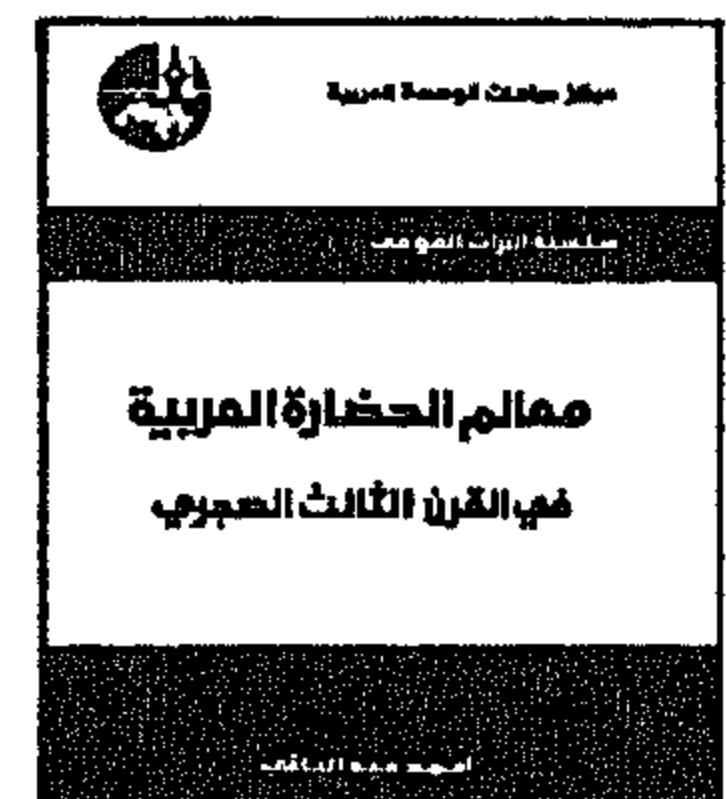
(٣٧٠ من \$ ٩)



● الاتصال والإعلام
في الوطن العربي

د. راسم محمد الجمال

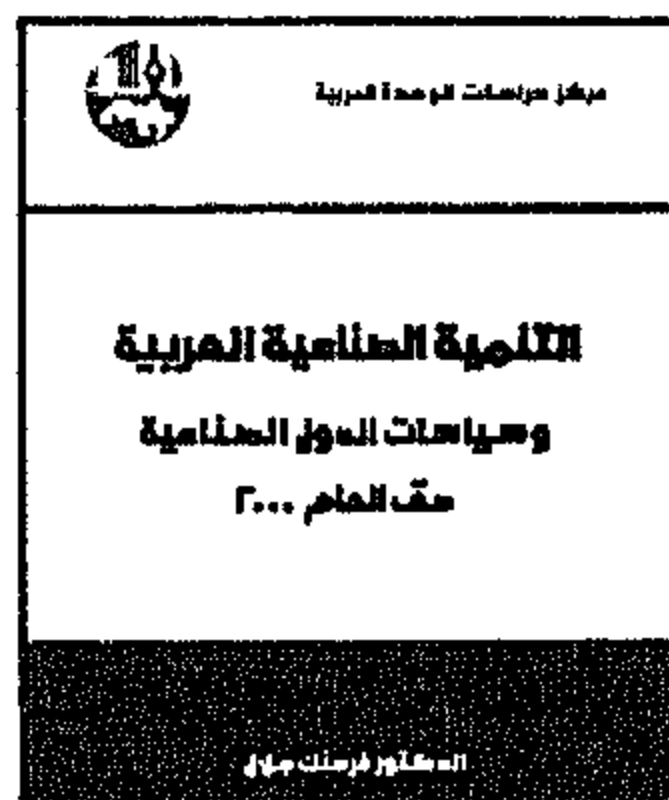
(٣٤٦ من \$ ٩)



● معالم الحضارة العربية
في القرن الثالث الهجري

أحمد عبد الباقي

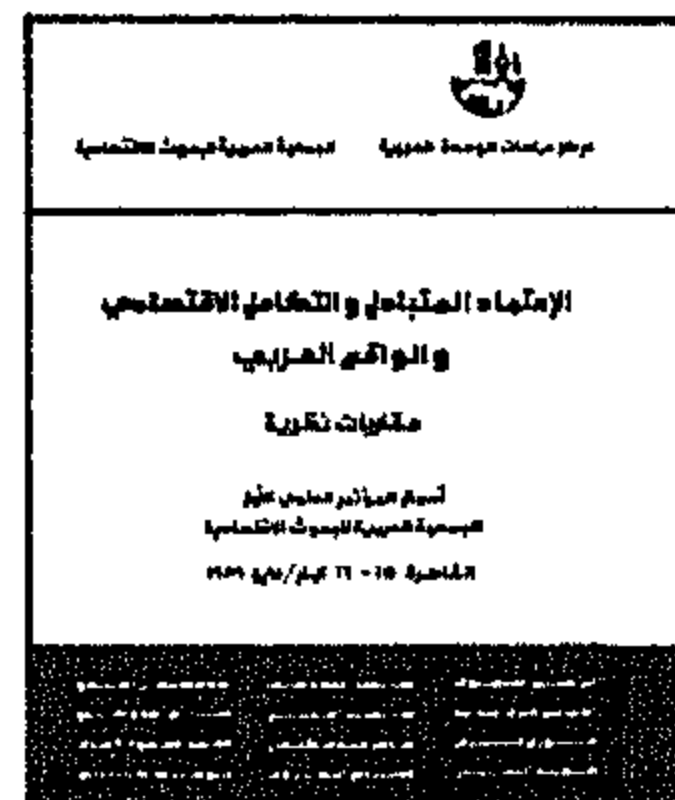
(٥٧٨ من \$ ١٤,٥٠)



● التنمية الصناعية العربية
وسبلات النول
الصناعية حتى العام ٢٠٠٠

د. فرهنگ جلال

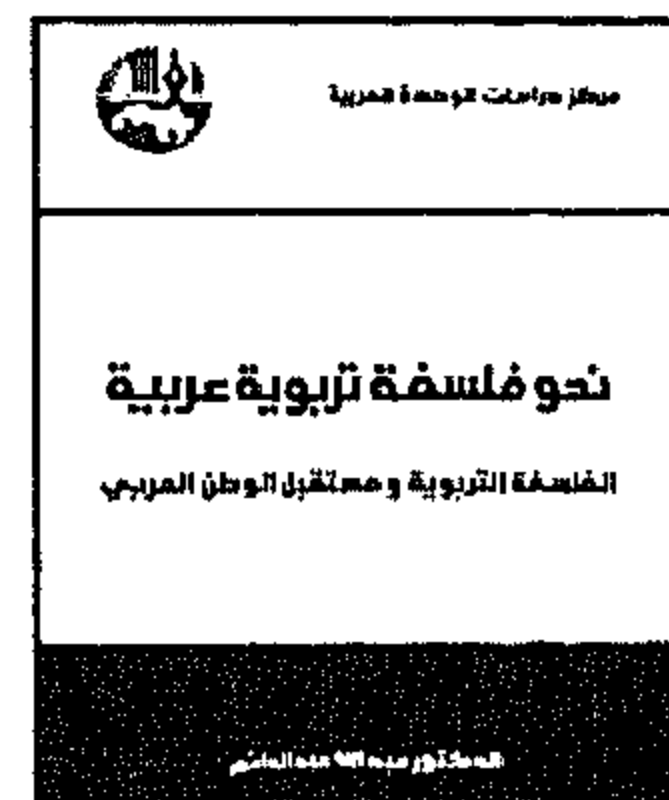
(٢٣٧ من \$ ٦)



● الإعتماد المتبادل
والتكامل الاقتصادي
والواقع العربي

ندوة فكرية

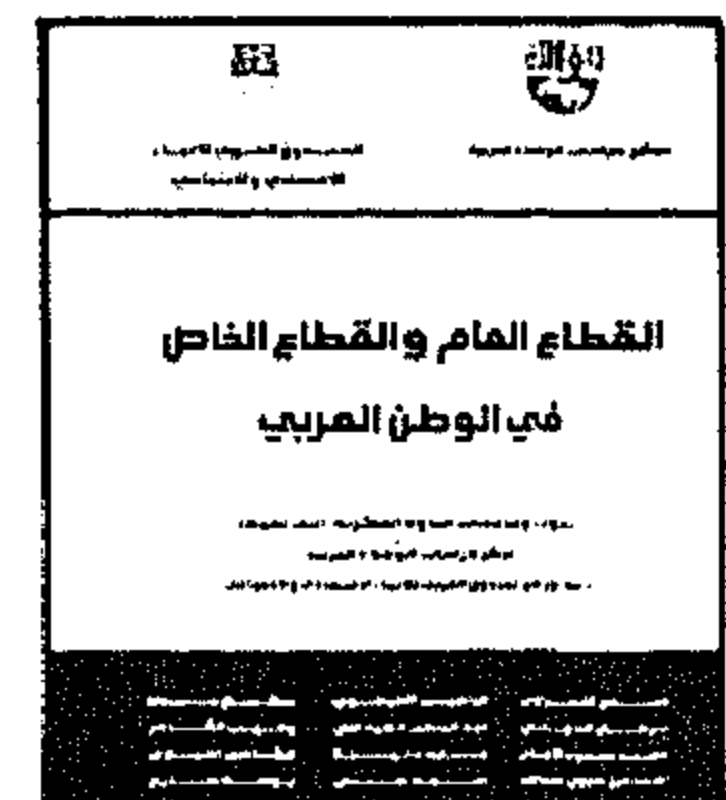
(٤١٣ من \$ ١٠,٥٠)



● نحو فلسفة تربوية عربية
الفلسفة التربوية
ومستقبل الوطن العربي

د. عبد الله عبد الدائم

(٣٢٦ من \$ ٨,٥٠)



● القطاع العام
والقطاع الخاص
في الوطن العربي

ندوة فكرية

(٩٣٦ من \$ ٢٤)

بناية سادات ساور - شارع ليون - ص.ب. : ٦٠٠١-١١٣
هاتف : ٨٠١٥٨٣-٨٠١٥٨٧-٨٦٩١٦٤ - بَرَقِيًّا : "مَرعري"
تلكس : ٢٣١١٤ ماراي - فاكسميلي : ٨٠٢٢٣٣ - بيروت - لبنان



مركز دراسات الوحدة العربية

الدكتور نادر فرجاني

- ولد بمصر عام ١٩٤٤
- درّس «الإحصاء التطبيقي» بكلية الاقتصاد، جامعة القاهرة.
- حصل على الدكتوراه من جامعة «نورث كارولينا» بالولايات المتحدة.
- اشتغل بالبحث والتدريس من خلال عمله بجامعة القاهرة؛ جامعة «نورث كارولينا»؛ الجامعة الأمريكية بالقاهرة؛ المعهد العربي للإحصاء (بغداد)؛ المعهد العربي للتخطيط (الكويت).
- مهتم بقضايا التنمية، وبخاصة تنمية القوى البشرية والدراسات الكمية للتنمية.
- نشر له مركز دراسات الوحدة العربية الكتب الآتية:
 - هدر الإمكانية بحث في مدى تقدّم الشعب العربي نحو غاياته، ١٩٨٠ (صدرت منه أربع طبعات).
 - العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي (محرر)، ١٩٨٣.
 - الهجرة الى النفط، ١٩٨٣ (صدرت منه ثلاث طبعات).
 - رحّل في أرض العرب: عن الهجرة في الوطن العربي، ١٩٨٧.
 - سعيًا وراء الرزق: دراسة ميدانية عن هجرة المصريين للعمل في الأقطار العربية، ١٩٨٨.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون
ص. ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧ - ٨٦٩١٦٤
برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلى: ٨٠٢٢٣٣

١٩١

7

Bibliotheca Alexandrina



0593861

المن

أو